الإخوان المسلمون

على مذبح المناورة

١٩٢٨ - ١٩٨٦

طارق المهدوي



الإخوان المسلمون

على مذبح المناورة

طارق المهدوى

الإخوان المسلمون
على مذبح المناورة

١٩٢٨ - ١٩٨٦

دار آزال
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٩٨٦

دار آزال
للطباعة والنشر والتوزيع
كورنيش المزرعة - مركز بيروت التجاري
هاتف : ٣٠١٧٤١ - ٣١٨٨٥٦ - ص.ب ٦٢٩١ / ١٤
تلكس : 42171 KHALDY LE

التعريف بالمؤلف

* طارق إسماعيل المهدوى

* ولد بإحدى زنازن سجن القناطر حيث كان والداه من بـين المعتقلين السياسيين في قضية الشيوعية الكبرى عام ١٩٥٩ .

* حصـل على بكـالوريـوس الإقتصاد والعلوم السيـاسيـة من جـامعـة القـاهرة وهـو نزيـل إحدى زنـازنسجن المرج حيث كـان من بـين السياسيين الذين اعتقلوا عقب اغتيال السادات عام ١٩٨١ .

* انتخب عام ١٩٨٣ عضواً بمجلس نقابة التجاريين المصريين .

* يعمل في عدة مؤسسات إعلامية وصحفية في مصر .

الصديق العزيز / الأستاذ /
ابراهيم منصور ...

تفرق ماؤك يا نهر من المنتصف
فهل تلتئم يا نهر قبل بلوغ المصب ؟

مع حبي وتقديري

٢٧
١٩٨٨

الإهداء

- إلى إسماعيل المهدوي ، الأب الذي اكتسبت من صلابته ... الصمود
- إلى الذين يزرعون ما لا يأكلون وينسجون ما لا يرتدون وتذوب همومهم في هموم الوطن فيحلمون بالزمن الآتي . .

خلف كل كتاب تدور أحداث قصة متكاملة العناصر تحوي داخلها أبطالاً حقيقيين . . . وقصتي مع هذا الكتاب التي بدأت عام ١٩٨٠ قد اعتمدت على عدة أبطال ، أذكر منهم السادة/ أحمد نبيل الهلالي والسيد ياسين وجابر رزق وحامد ربيع وعلي الدين هلال وميلاد حنا وآخرين غيرهم لا تسع الظروف لذكر أسمائهم ولكن ليس أقل من أن أتوجه لهم جميعاً بالشكر والعرفان .

تمهيد

يلح الإخوان المسلمون بعنف في العودة إلى الشارع السياسي المصري بذات التوجهات والإرتباطات التي وضعها شيوخهم الأوائل في ثلاثينات القرن الحالي كأسلوب للممارسة السياسية ، الأمر الذي يجعل من دراسة جماعة الاخوان المسلمين بكل ما انبتته من تنظيمات سواء كانت إمتداداً لها أو تمرداً عليها واجباً وطنياً ، إذ أن خطورة الأزمة التي يعاني منها الوطن على كافة الأصعدة تدفع بشدة نحو إعادة تقييم تلك القوى التي تشكل الخريطة السياسية المصرية ، وذلك ليس بغرض البحث الأكاديمي وحسب أو تصفية الحسابات أو التكفير عن الذنوب أمام حائط مبكى فقط ولكن إستشرافاً للمستقبل السياسي للوطن حيث تتقلص هذه الأغراض كثيراً أمام المهام التي يفرضها المجتمع على باحثيه الذين يعانون معاناته ويطمحون طموحاته .

ولما كان التاريخ الحقيقي هو تاريخ الجماهير ولما كانت علاقة السلطة المصرية بالجماهير هي في الأغلب الأعم علاقة شك متبادل فإن التقييم الموضوعي لجماعة الإخوان المسلمين يفرض علينا إلتقاط البدايات التاريخية لمواقفها وبالتالي لموقعها بين قضايا الجماهير من جهة وتوجهات السلطة من الجهة المقابلة ثم تتبع هذه الجماعة عبر كافة المنحنيات التي تعرجت داخلها هبوطاً وصعوداً لاستجلاء الغموض الذي يحيط بحلقاتها المتتالية بدءاً بالحلقة الأولى التي بدأت على مقاهي مدينة الإسماعيلية عام ١٩٢٨ وانتهت في غرفة الإعدام بسجن إستئناف القاهرة عام ١٩٥٤ ثم الحلقة الثانية التي بدأت في مدينة مكة بالأراضي الحجازية عام ١٩٥٧ وانتهت بدورها في غرفة الإعدام بسجن إستئناف القاهرة عام ١٩٦٦ وأخيراً الحلقة الثالثة التي بدأت على أعتاب قصر عابدين بالقاهرة عام ١٩٧١ ولا نعرف بعد متى وكيف ستكون نهايتها !!

إن البورجوازية التي نمت نمواً متسارعاً في مصر مع بداية القرن الحالي انقسمت إلى اتجاهين فكريين متناقضين الأول هو الاتجاه الليبرالي الذي رفع لواءه محمد حسين هيكل وأحمد لطفي السيد ، والثاني هو الاتجاه السلفي الذي أعاد الحياة إلى الفكر السلفي بعد أن كان قد أوشك على الإحتضار ،ورفع لواءه على الساحة الفكرية الشيخ رشيد رضا ثم تسلم الراية منه بعد ذلك الشيخ حسن البنا الذي ألبس الفكر السلفي رداءً جديداً يتفق مع التطور الذي طرأ على كل مؤسسات المجتمع بمختلف طبقاته وفئاته الإجتماعية بما فيها مؤسسات جهاز الدولة وينظم في ذات الوقت جهود هذه البورجوازية الوليدة في الصراع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وكان الرداء الجديد هو تلك الجماعة المتسعة العضوية التي حملت اسم « الإخوان المسلمون » .

ولم يكد يمضي كثير من الزمن حتى إنتهجت جماعة الإخوان المسلمين رؤية سياسية محددة واختطت لنفسها أسلوباً للمناورة التكتيكية يعتمد على التحالفات الوقتية التي تبرمها الجماعة داخل الوطن وخارجه بالنظر إلى اعتبارات القوة والنفوذ وبصرف النظر عن اعتبارات المبادىء والمصداقية بل وبصرف النظر عن الرؤية السياسية للجماعة ذاتها . وإذا كان المؤمن لا يلدغ من ذات الجحر مرتين فإن الاخوان المسلمين رغم أنهم قد لدغوا عدة مرات من جحر المناورات السياسية سواء أثناء النظام الملكي أو أثناء النظام الجمهوري بعهديه الناصري والساداتي الأمر الذي تمثل في سقوط ما يزيد على ثلثمائة قتيل من بين قيادات وكوادر الإخوان المسلمين سواء برصاص الإغتيال السلطوي أو في زنازن السجون والمعتقلات أو على حبل المشنقة ، ومع ذلك فقد عاود الإخوان المسلمون الكرة من جديد في عهد مبارك واضعين أيديهم بمشاركة فعاليات بعينها داخل ذات الجحر . . . . ولعلهم لا يدركون .

القاهرة في ١/٦/١٩٨٦

الباب الأول

الرداء الممشوق . . . والجسد الكهل

الزمان هو عام ١٩٢٤ والمكان هو المملكة المصرية الخاضعة للهيمنة البريطانية ، والتي يجلس على عرشها الملك أحمد فؤاد الوريث الثامن في أسرة محمد علي مؤسس الدولة المصرية الحديثة ويديرها سعد زغلول باشا كأول رئيس وزراء منتخب إنتخاباً ديمقراطياً في تاريخ البلاد ويملك القوة الفعلية فيها الجنرال اللينبي المندوب السامي البريطاني ، ويبلغ تعداد الشعب المصري أربعة عشر مليوناً منهم عشرة ملايين مواطن يقطنون في الريف وأربعة ملايين يسكنون المدن .

في الريف المصري يسود النظام الإقطاعي الذي كان يقوم على ربط الفلاحين الفقراء بأراضي كبار الملاك ليزرعوها ويقدموا إنتاجها لهؤلاء الملاك الكبار في مقابل حصولهم على أجر عيني يتمثل في حيازات صغيرة من الأراضي تبلغ مساحتها عدة قراريط لكل فلاح وتقع على هامش أرض المالك الكبير التي يزرعها له هذا الفلاح وفي المواسم يقوم المعدمون الذين لا يملكون سوى قوة عملهم بمشاركة الفلاحين الفقراء في زراعة أراضي كبار الملاك مقابل حصولهم على جزء هزيل من المحصول يكفي بالكاد لسد الرمق . وكان سكان الريف العشرة ملايين يتقاسمون ستة ملايين فدان هي إجمالي المساحة الزراعية في مصر بموجب علاقات الإنتاج الإقطاعية البالغة القسوة حيث أن ١٪ منهم يستحوذون على ٤٣٪ من الأرض بمتوسط مائتي فدان للمالك الواحد وهؤلاء هم كبار الملاك المعروفين باسم « السادة الاقطاعيون » كما أن ٦٪ من سكان الريف يستحوذون على ٣٠٪ من الأرض بمتوسط ثلاثة عشر فداناً للمالك الواحد وهؤلاء هم متوسطو الملاك المعروفون باسم أغنياء الريف أما الأغلبية الساحقة والتي تشكل ٧٣٪ من سكان الريف فإنهم لا يستحوذون سوى على ٢٧٪ من الأرض الزراعية بمتوسط يقل عن الفدان للفرد الواحد وهؤلاء هم فقراء الريف المعروفون

باسم أقنان الأرض هذا بالاضافة إلى أن ٢٠٪ من سكان الريف لا يملكون سوى قوة عملهم التي يبيعونها في المواسم الزراعية بالأجر العيني وهؤلاء هم معدمو الريف[١] .

وفي المدينة أخذت الرأسمالية تنمو في طيات النظام الإقطاعي حيث انهارت طوائف الحرف التي كانت إحدى سمات الإقطاع في المدن بعد ما تلقت من ضربات على يد مؤسسات محمد علي التي احتكرت الصناعة والتجارة وتوزيع المحاصيل الزراعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وما أن نجح الإستعمار العالمي في هدم نظام محمد علي وقبل أن تعيد طوائف الحرف سيطرتها على إقتصاد المدن تعرضت لضربة أخرى تمثلت في تدفق السلع الأوروبية إلى السوق في ظل السيطرة الإنجلو-فرنسية على الإقتصاد المصري كما نشط رأس المال الأجنبي في إقامة المنشآت الصناعية والتجارية والمرافق الخدمية الكبرى بالاضافة إلى حصول المعدمين من أبناء الريف (مليونا معدم) على حرية الإنتقال إلى المدن بموجب قانون المقابلة الذي أصدره الخديوي إسماعيل عام ١٨٧١ فقام هؤلاء المعدمون ببيع السلعة التي لا يملكون سواها وهي قوة عملهم في المنشآت والمرافق الجديدة مقابل أجر نقدي ومع شدة الضغط على طوائف الحرف التقليدية بالاضافة إلى الإغراء المادي في المنشآت والمرافق الجديدة أخذ الحرفيون التقليديون (الأسطوات والصبيان) يهجرون طوائفهم ويلتحقون بهذه المؤسسات الجديدة[٢] .

ولما كانت الرأسمالية تتكون من عنصرين متناقضين هما رأس المال من جهة والعمل المأجور من الجهة الأخرى فإن الرأسمالية كانت قد تكونت بالفعل في قلب النظام الاقطاعي في مصر عام ١٩٢٤ ففي ظل الحماية الإستعمارية نجح رأس المال الاستعماري العالمي في اختراق الاقتصاد المصري وأخذ يثبت أقدامه حتى شكلت أرباحه المرتفعة بؤرة جذب واستقطاب للتراكمات الأولية لدى السادة الإقطاعيين وأغنياء الريف الذي اتجهوا إلى استثمار تراكماتهم المالية استثماراً رأسمالياً أخذ يتبلور

---

(١) إبراهيم إسحق ، الإصلاح الزراعي في مصر ، ص ٧٦ ومحمود عبد الفضيل ، التحولات الإقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ص ص ٩ : ١٥ .

(٢) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ ، ص ٢٨ .

تدريجياً حتى شكل رأس المال المحلي الذي بلغت جملة إستثماراته عام ١٩٢٤ حوالي أربعين مليون جنيه(٣) وقد اتجهت معظم تلك الاستثمارات المحلية إلى الانتاج الصناعي ولا سيما بعد أن نظمت الرأسمالية الصناعية صفوفها في عام ١٩١٧ بإنشاء لجنة التجارة والصناعة ثم في عام ١٩٢٠ بانشاء بنك مصر الذي أسسه طلعت حرب وقام من خلاله بقيادة الرأسمالية الصناعية حيث بلغ إجمالي المنشآت الصناعية في عام ١٩٢٤ حوالي ٧٠ ألف منشأة منها ٢٥ ألف منشأة في القاهرة والإسكندرية و٤٥ ألف منشأة على إمتداد المملكة المصرية(٤) أما العمل المأجور فقد تشكل من عدة روافد هي العمال الأجانب الذين وفدوا مع رأس المال الأجنبي ، والحرفيون القدامى الذين هجروا طوائفهم التقليدية إلى المنشآت الجديدة ، بالاضافة إلى معدمي الريف الذين استمروا في تدفقهم على المنشآت الرأسمالية الجديدة بحثاً عن لقمة العيش .

وعليه فقد دخلت مصر عام ١٩٢٤ بعد أن تبلورت فيها ملامح العمل المأجور لتؤكد ميلاد الطبقة العاملة المصرية التي كانت تتصدى للانتاج في ظل علاقات انتاجية لا تقل قسوة عن العلاقات الإنتاجية الإقطاعية التي سادت الريف فقد تخطى عدد العمال المليون عامل منهم ٥٧٠ ألفاً يعملون في التجارة والخدمات و ٥٠٠ ألف يعملون في الصناعة(٥) وكان هؤلاء العمال يعملون في ظروف عمل غير صحية ولمدد مفتوحة وبأجور متدنية مع غياب كل أشكال التأمينات أو المعاشات وغياب كل أشكال الحماية تجاه الفصل أو العجز أو إصابات العمل .

وقد ارتبط الإقطاع برأس المال الأجنبي الذي كان يستوعب انتاجه من القطن في الخارج كما ارتبط رأس المال المحلي في القطاعات التجارية والخدمية بكليهما لأنه كان دائماً يؤدي دوراً وسيطاً في العمليات المتبادلة بينهما ، أما رأس المال الصناعي والذي بدأت مصالحه تنفصل تدريجياً عن مصالح الإقطاع وتتبلور في ضرورة السيطرة على السوق المحلية وطرد رأس المال الأجنبي منه فقد كان من الطبيعي أن يزاحم تلك

---

(٣) أمين عفيفي عبد الله ، تاريخ مصر الإقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ص ٤٨٩ .

(٤) محمود متولي ، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، ص ١٣٢ .

(٥) محمود متولي ، المرجع السابق .

الفئات الثلاث المتحالفة . وبالنسبة لجماهير الشعب المصري التي تقوم بالانتاج سواء في الريف أو في المدن فقد كانت تعاني أشد العناء من الاستغلال الطبقي البشع الذي كان القاسم المشترك الأعظم لممارسات الفئات العلقية الأربع المتزاحمة . والسلطة السياسية الثلاثية (القصر والوزارة والاستعمار البريطاني) كانت تمثل مصالح التحالف الاقتصادي الثلاثي القائم بين الإقطاع ورأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي التجاري والخدمي دون أن تهمل مصالح رأس المال الصناعي ولذلك فقد كانت لا تتدخل في المنازعات التي تنشب بين هذا التحالف وبين رأس المال الصناعي في تزاحمهم على السوق المحلية بسبب عدم نمو رأس المال الصناعي إلى درجة من الخطورة تهدد التحالف الطبقي المنافس ولكنها كانت تتدخل فوراً لقمع الجماهير الشعبية عندما تترجم معاناتها في أي أشكال إحتجاجية !!

وقد أدى التطور الرأسمالي في المدن إلى ظهور الأسواق الإستهلاكية الكبرى وإلى نمو النزوع الإستهلاكي والعادات الإجتماعية الترفية التي تتناقض مع نمط الحياة التقليدي الذي اعتاده الشعب المصري والتي رفع لواءها أولئك الذين التحموا برأس المال الأجنبي سواء في مصر أو في بلاده الأوروبية وانبهروا بتطوره فخلعوا عنهم رداءهم العريق محاولين الأخذ بمظاهر الحضارة الأوروبية وعليه فقد إتسعت الفجوة الإقتصادية والإجتماعية كثيراً بين الريف والمدن وإذا كان سكان المدن الفقراء قد بدأوا يشعرون باغتراب عن المجتمع المحيط بهم والذي أخذ يتطور في إتجاهات غريبة عنهم فإن شعور الإغتراب كان يزداد حدة ليصل إلى حد الرفض التام لهذا المجتمع الجديد بالنسبة للنازحين من الريف إلى المدن .

وعلى الصعيد السياسي فقد دخلت مصر عام ١٩٢٤ وهي تحمل نظاماً سياسياً جديداً تتنازعه قوتان رئيسيتان تتمثل الأولى في القصر الذي يجلس على عرشه الملك أحمد فؤاد إلى جانب سلطات الإحتلال البريطاني التي اعتمدت الجنرال اللينبي مندوباً لها في مصر بالإضافة إلى أحزاب الأقلية مثل حزبي الأحرار الدستوريين والإتحاد ، أما القوة الثانية فكانت تتمثل في حزب الوفد صاحب الأغلبية الجماهيرية الكاسحة تحت زعامة سعد زغلول ، ولم يخرج عن هذا الإستقطاب الثنائي سوى الحزب الشيوعي

المصـري والحزب الـوطني . وكان النـظام السياسي الجـديـد في مصر يمثـل ثمـار ثـورة ١٩١٩ حيث حصلت مصر عـلى استقلالهـا الإسمي في عام ١٩٢٢ كـما حصلت عـلى الدستور الديمقراطي الليبرالي في عام ١٩٢٣ ثم حصلت على البرلمان الذي تم إنتخابه في أول انتخابات ديمقراطية تشهـدها البـلاد في عام ١٩٢٤ والـذي بموجبـه تولى سعـد زغلول رئيس حزب الوفد رئاسة الوزارة .

ولكن هذه الثمار السياسية كانت مخيبة للتوقعات الجمـاهيريـة الشديـدة التفاؤل التي صاحبت ثورة ١٩١٩ فرغم إعلان الإستقـلال عام ١٩٢٢ فـإن القوات المسلحـة البريطانية استمرت ترابط على أرض الوطن ولا سيما في منـطقة القنـال كما أن المعتمـد البريطاني استمر هو الحاكم الفعلي للبلاد ورغم إعلان الدستور الديمقراطي بما صاحبـه من إنتخابات برلمانيـة حرة فـإن القوتـين السياسيتـين المتنازعتـين على السلطة لم تلتـزما بالديمقراطية إلا بالقدر الذي يضمن المزيد من النفوذ على حساب الآخـرين !! فحزب الـوفد مـا أن يصل إلى الحكم حتى يبـطش بمعارضيـه من الحـزب الشيـوعي المصـري والحـزب الوطني حتى أن سعـد زغلول أصـدر في مـارس ١٩٢٤ قـراراً بحـل الحـزب الشيوعي المصري وحرمانه من الوجود واعتقال كل قياداته وكوادره وعلى رأسهم محمود حسني العرابي زعيم الحزب وتجريم الإنتماء إليه أو محاولـة إحيائـه من جديـد وفي الجهة المقابلة فإنه ما أن يبدأ حزب الـوفد في تثبيت أقـدامه في الحكم حتى يـطيح بـه تحالف القصر مع سلطات الاحتلال البـريطاني من خـلال انقلاب دستـوري يحمل إلى الحكم بأحزاب الأقلية التابعة لهذا التحـالف حتى أن هذا التحـالف أطاح بسعـد زغلول بعد أقـل من عشرة أشهـر من الحكم ليضع بـدلاً منه حكـومة تتكـون من حـزبي الأحـرار والاتحاد برئاسة أحمـد زيور في نـوفمبر ١٩٢٤ وعليـه فقد استمـر سيف الديكتـاتوريـة مسلطاً على رقاب الجميع مما أصاب الجماهـير المصريـة بالإحبـاط الشديـد تجاه النـظام السياسي الجديد .

وعلى الصعيد الفكري فقد دخلت مصر عام ١٩٢٤ وهي تحمل شبكـة جديـدة من الاتجاهات الفكرية المتـداخلة والمتناقضـة فقد أدت الثـورة الشيوعيـة الروسيـة عام ١٩١٧ إلى نمو الاتجاهات الاشتراكية كما أدت الثـورة الوطنيـة المصريـة عام ١٩١٩ إلى

نمو الاتجاهات الانعزالية الفرعونية المصرية وأدى قيام كمال أتاتورك بالغاء الخلافة الاسلامية وتأسيس الدولة العلمانية في تركيا عام ١٩٢٢ إلى نمو الاتجاهات العلمانية يضاف إلى ذلك أن الجامعة المصرية التي تم إنشاؤها عام ١٩٠٩ لتقوم بتعليم « جميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم وأجناسهم »[٦] .

والتي قادت التطور الثقافي والعلمي في البلاد أدت إلى ظهور ونمو الإتجاهات العقلانية على حساب الإتجاهات الغيبية في تحليل مشاكل الحياة والمجتمع ، وعلى النقيض من ذلك فقد أدى استيعاب رأس المال الأجنبي المدعوم بسلطات الاحتلال لبعض الفئات الإجتماعية إلى ظهور إتجاهات فكرية تدعو إلى إلحاق مصر فكرياً بالحضارة الغربية أو الحضارة البحر أوسطية تلك التي كان المواطن العادي لا يرى فيها سوى تحلل القيم والأخلاقيات كما شجع الاحتلال البريطاني لمصر البعثات التبشيرية على اختراق المجتمع المصري ومحاولة تحويل مسلميه إلى المسيحية بالمحبة حيناً وبالتحايل وباستغلال فقر الغالبية العظمى من المصريين أحياناً وقادت هذه البعثات التبشيرية إتجاهاً فكرياً يدعو إلى المسيحية، ورغم انحسار هذا الاتجاه فإنه شكل بالنسبة للإصوليين المسلمين ناقوساً لخطر شديد .

وبشكل عام فإن هذه الإتجاهات الجديدة على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والفكرية أخذت تتسارع وتتصارع وتتكالب جميعها بما تحتويه من إيجابيات وسلبيات على رأس المجتمع المصري الذي كانت أغلبيته الساحقة تحيا على فطرتها البسيطة وبالتالي فقد عجزت عن استخلاص الإيجابيات من السلبيات ونظرت إلى التطور الجديد كله نظرة أحادية الجانب باعتباره شراً محضاً وبالتالي فقد رفضته رفضاً شاملاً بل ناصته العداء .

وإذا كان النمو الرأسمالي قد أفرز فئات طبقية وسيطة بين قطبية رأس المال والعمل المأجور وهي تلك الفئات التي تمثلت في البورجوازية الصغيرة والمتوسطة

---

(٦) من بيان اللجنة التحضيرية لتأسيس الجامعة المصرية عام ١٩٠٦ كما جاء في إبراهيم شلبي ، تطور النظم السياسية والدستورية في مصر من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٥٢ ، ص ص ٢٠٧ : ٢٠٨ .

(الموظفين والإداريين وتجار الجملة والتجزئة وأصحاب المشروعات المساعدة والعاملين في مرافق الخدمات والبوليس والجيش. . . إلخ) فإن التطور الإحتكاري الطبيعي للرأسمالية كان يحمل في طياته خطر سقوط هذه الفئات الطبقية الوسيطة إلى صفوف العمل المأجور في نفس الوقت الذي تحلم فيه بالصعود إلى صفوف رأس المال الأمر الذي دفعها إلى البحث عن إطار لحماية وجودها كما أن وجود أحزاب سياسية متعددة ترفع شعارات تقترب من مصالح هذه الفئة الاجتماعية أو تلك بدرجات متفاوتة أقلها نصيباً هي البورجوازية الصغيرة والمتوسطة قد دفعها أثناء بحثها عن إطار لحماية وجودها الطبقي ومصالحها الاقتصادية إلى التطلع لبلورة نظرية سياسية في قناة حزبية محددة هذا بالاضافة إلى أن سكان المدن البسطاء الذين يتشكل عمودهم الفقري من هذه الفئات الطبقية الوسيطة والذين تحولوا من تفاؤل عام ١٩١٩ إلى الإحباط عام ١٩٢٤ حيث ظهر رفضهم الكامل للمجتمع الجديد هؤلاء أخذوا يتطلعون بإلحاح إلى الهيكل المناسب الذي يتشبثون به في صراعهم من أجل البقاء !!

وكما أن لكل فئة طبقية طلائعها من المثقفين الذين يبلورون المصالح الإقتصادية لهذه الفئة في صورتها الفكرية والسياسية والدعائية فقد كانت للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة أيضاً طلائعها وهم أبناؤها الذين دفعت بهم إلى التعليم المجاني بسبب عجزها عن تحمل المصروفات الباهظة للتعليم الخاص .

ولما كان التعليم المجاني في مصر آنذاك يتمثل في مؤسستين فقط هما الأزهر بمدارسه ومعاهده وكلياته الدينية بالاضافة إلى كليات دار العلوم الدينية فقد خرجت طلائع هذه الفئات الوسيطة تتبنى الإتجاه والفكر الديني الذي وجد التربة الصالحة بين بسطاء القوم الذين لا يقدرون على تحليل تطور الأضداد من حولهم مما يوحي إليهم بسواد المستقبل فيرفضونه إلى جانب رفضهم للحاضر والذين كانوا يخشون من الترجمة الإشتراكية لهذا الرفض حيث كانت أغلبية قيادات الحركة الإشتراكية المصرية آنذاك من الأجانب واليهود والأقباط كما كانت تتحدى المشاعر الدينية للجماهير البسيطة مما أثار نفورها حتى أنه لم يبق أمامها

سوى الإرتماء في أحضان الماضي والبحث فيه عن طريق لمواجهة الحاضر والمستقبل وعليه فقد عثروا على ضالتهم في المدن الفاضلة التي تنتظرهم في الحياة الآخرة وفي ذلك الإمام الذي سوف يملأ الأرض عدلاً ويحقق لهم الخير في دنياهم وآخرتهم واتجهت أنظارهم إلى الدعوة السلفية بحثاً عن الإمام المنتظر، وكان الجسد الكهل الذي احتوى الدعوة السلفية العتيقة منقسماً بين أربع مدارس هي الأزهر المرتمي في أحضان القصر والطرق الصوفية المنصرفة إلى البدع والخرافات ومدرسة الوسط التوفيقي التي أسسها رفاعة رافع الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي والتي كانت تحتضر بعد وفاة آخر أئمتها البارزين وهو الشيخ محمد عبده الذي توفي عام ١٩٠٥ هذا بالاضافة إلى مدرسة اليمين التقليدي التي إنشقت على مدرسة الوسط التوفيقي ورفع لواءها الشيخ رشيد رضا والذي توفي بدوره عام ١٩٣٥ ولكن هذه المدارس السلفية الأربعة كانت عاجزة عن رفض التغييرات الجديدة التي شهدها المجتمع رفضاً واعياً مبرمجاً مرتبطاً ببدائل محددة كما كانت عاجزة عن مواجهة هذه التغييرات والتصدي لها في نفس الوقت الذي كانت فيه عاجزة عن تبرير هذه التغييرات أو الدفاع عنها حتى أنها قد أصبحت بذاتها عبئاً إضافياً على جماهير الرافضين وعليه فقد إنصرفت عنها البورجوازية الصغيرة والمتوسطة وبدأت تفرز صفوفها لكي تخرج من بينها ذلك الإمام الذي سوف يملأ الأرض عدلاً والذي تهيأت كل الظروف الموضوعية لظهوره وتعلقت أبصار بسطاء القوم في انتظاره ولم يبق سوى أن يعلن هو عن نفسه، وهكذا فقد كان إعلان حسن البنا عن ميلاد جماعة الإخوان المسلمين في مارس ١٩٢٨ بمثابة هذا الإعلان الذي طال إنتظاره !!

وقد ولد حسن أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي عام ١٩٠٦ في بلدة فوه بمحافظة كفر الشيخ ونزح مع أسرته وهو رضيع إلى بلدة المحمودية بمحافظة البحيرة وهو الابن الأكبر للشيخ أحمد الساعاتي الذي كان يعمل إماماً ومقرئاً ومأذوناً كما كان من بين تلاميذ الإمام محمد عبده وقد دفع بإبنه حسن إلى

المدارس الدينية حتى حصل في عام ١٩٢٢ على دبلوم المعلمين الأزهري من المعهد الأزهري بمدينة دمنهور وعمل مدرساً في بلدة كوم حمادة بمحافظة البحيرة وفي عام ١٩٢٣ التحق بكلية دار العلوم الدينية في القاهرة وعمل بائعاً بأحد محلات البقالة في القاهرة أثناء دراسته لتغطية مصاريفه في العاصمة وفي عام ١٩٢٧ حصل حسن البنا على الشهادة الجامعية العليا وتم تعيينه معلماً للدين الإسلامي واللغة العربية في إحدى المدارس الإبتدائية بمدينة الإسماعيلية ، وكان حسن البنا قد إتصل خلال مراحل تعليمه المختلفة بتلك المدارس السلفية الأربعة المذكورة بالاضافة إلى الجمعيات الدينية الصغيرة الأخرى لكنه رفض أن يستمر مع أيٍّ منها ، وفي مدينة الإسماعيلية أخذ يدعو لأفكاره الدينية متنقلاً بين المنازل والمقاهي حتى كان شهر مارس من عام ١٩٢٨ عندما اجتمع مع ستة من أبناء الإسماعيلية هم أحمد الحصري وإسماعيل عز وحافظ عبد الحميد وزكي المغربي وعبد الرحمن حسب الله وفؤاد إبراهيم وقرر أن يؤسس بهم جمعية دينية إسلامية جديدة أطلق عليها إسم « جماعة الإخوان المسلمين »(٧) .

والتقط الإخوان المسلمون النفور التلقائي لدى الجماهير التي تعاني من الإغتراب عن التطورات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وأعلنوا رفضهم المطلق لمجمل هذه التطورات باعتبارها إنهياراً شاملاً ناتجاً عن إبتعاد المسلمين عن دينهم الذي يحوي الشفاء لكل العلل في كل العصور ، ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين ذاتها ليست إلا تعبيراً سياسياً عن المحتوى الإقتصادي والاجتماعي للتطور فإنها لم تتوان في إعلان رفضها لكافة المؤسسات السياسية الأخرى كالدستور والبرلمان والأحزاب حيث لا دستور إلا القرآن كما أن البرلمان مخصص للصراع الحزبي وهو ما يعد فتنة والفتنة في النار بالإضافة إلى أن الأحزاب هي التي تدعو إلى الفتنة .

---

(٧) ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ص ص ٢١ : ٣٣ . وعبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، ص ٢٩٨ . ومحمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ، ص ٥٧ .

وإنطلقت جماعة الإخوان المسلمين في دعوتها من التراث الديني المقدس الذي يصعب على الإتجاهات الفكرية الأخرى أن تنافسه كما اعتمدت في تحليلاتها للأحداث على رؤية بسيطة تتفق مع فطرة الغالبية العظمى من الجماهير والتي اعتمدت على تحليل كل ما يدور من صراعات في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة المحلية والعالمية باعتبارها أشكالاً متعددة لرغبة أعداء الإسلام في تحطيم الإسلام والمسلمين الأمر الذي ساعد على توسيع عضوية جماعة الإخوان المسلمين بصورة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لحزب عقائدي في مصر فقد بلغت خلال أقل من عشرين عاماً على ميلادها حوالي المليون من الإخوان المسلمين سواء هؤلاء الذين إنتظموا كأعضاء عاملين في الجماعة أو أولئك الذين عملوا مع الجماعة كأعضاء منتسبين ويتقدم الجميع حوالي خمسة وسبعين ألف أخ مجاهد هم الكوادر المقاتلة للجماعة المنتظمة داخل صفوف الجهاز العسكري الخاص(٨) هذا وقد حققت جماعة الإخوان المسلمين هذا النمو الصاروخي دون أي عناء في التنظير والتحليل أو في الدعاية والعمل الجماهيري أو في التجنيد التنظيمي حيث كانت العضوية تبدأ بمجرد أن يتعاطف الفرد معها لكونها تهدف إلى إعادة مجد العصور السالفة التي كان المسلمون يسودون فيها العالم ويتحكمون في مقدراته وهو الأمر الذي لا يتطلب سوى تثقيف المسلمين بدينهم وتنظيمهم حوله لحمايته من أعدائه ، ولكن الوجه الآخر لهذه العملة كان الضعف الفكري والسياسي مما أفقد عضوية الجماعة الغفيرة القدرة على تقويم تنظيمهم عند انحرافه كما أفقدها القدرة على مواجهة الأفكار والقوى السياسية الأخرى بنظرية متكاملة بديلة فإضطرت إلى مواجهتها بالعنف !

هذا وقد أسهمت عدة عناصر أخرى في هذا النمو الصاروخي لجماعة الاخوان المسلمين كان في مقدمتها ذلك الغموض الذي اتسمت به في حركتها عندما راوغت الجميع بوجهيها حيث كانت تستمر في حركتها تحت ستار الدين عندما تصطدم بالسلطة السياسية وتنتقل الى الحركة السياسية بمجرد أن تتهادن

(٨) ريتشارد ميتشيل ؛ ايديولوجية جماعة الإخوان المسلمين ، ص ٣٣٨ .

مع السلطة كما كانت تمارس العمل السياسي باعتبارها حزباً وفي الوقت نفسه تهاجم الأحزاب والحزبية باعتبارها جمعية دينية ، هذا بالاضافة الى هروبها من تحديد مواقف واضحة تجاه قضايا الصراع الجذرية بدعوى انشغالها بأمور الدين مما جنبها خطر الانقسامات السياسية التي عانت منها كل القوى السياسية المصرية الأخرى ذلك أن كل أخ كان ينظر إلى المواقف المراوغة لقيادة الجماعة حسب نزوعه الشخصي إلا أن الوجه الآخر لهذه العملة كان غياب المعايير التي تهدي الجماعة في حركتها وتهدي العضوية في تقويم القيادة .

ولما كانت الأصول الاجتماعية لجماعة الاخوان المسلمين ترجع الى الفئات الطبقية الوسيطة فقد سعى الجميع سواء داخل البلاد أو خارجها إلى إحتواء الجماعة بهدف توجيهها لخدمة مصالح بعينها وهكذا حظيت الجماعة بترحيب واسع النطاق أسهم في نموها خلال مراحل ميلادها الأولى بعيداً عن طعنات الطاعنين .

ومع حلول عام ١٩٣٨ وبعد عشرة أعوام من الحركة السياسية المتخفية في طيات الدعوة الدينية زحف الاخوان المسلمون مباشرة الى الشارع السياسي المصري محددين الخطوط العريضة لرؤيتهم الخاصة تجاه القضايا السياسية ، ففي هذا العام عقد الاخوان المسلمون مؤتمرهم الخامس في سراي لطف الله بالقاهرة وفيه أيضاً صدرت مجلة « النذير » السياسية لتنطق باسم الاخوان المسلمين ، وبالنظر إلى خطاب البنا للمؤتمر الخامس وإلى الافتتاحية التي كتبها بنفسه في العدد الأول من مجلة النذير نستطيع أن نبلور ملامح الرؤية السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في عدة نقاط هي :

١ ـ الرجوع بالاسلام الى تعاليمه الأولى بالوقوف عند حدي القرآن والسنة .
٢ ـ شمولية الإسلام لأمور الدين والدنيا معاً .
٣ ـ توحيد كافة المسلمين في وطن إسلامي واحد تحكمه حكومة إسلامية مع إعادة الخلافة الإسلامية كرمز لوحدة المسلمين .

٤ ـ استخلاص الحكم من أيدي القائمين بـه إذا رفضوا أن يسيروا على تعـاليم الإسلام .
٥ ـ رفض العمل المشترك مع الهيئات والأحزاب السياسية .
٦ ـ رفض الثورة على النظام الحاكم كـأسلوب لاستخلاص الحكم . فـالأخوان المسلمون « لا يفكرون في الثـورة ولا يعتمدون عليهـا ولا يؤمنون بنفعهـا أو نتائجها »[٩] .

ورغم أنـه يمكن استخلاص العـديد من المعـاني السلبية الكـامنة في هـذه الرؤية السياسية فإن أهم المعاني التي سوف نحاول تناولها أثناء الدراسة هي رغبة الإخـوان المسلمين في استخـلاص الحكم من أيـدي القـائمـين بـه مـع رفضهم للنضال البرلماني وللنضال الثوري كوسائل للوصول للحكم !!

وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تعد تعبيـراً عن مصالـح طبقية بعينهـا فإن العلاقات التنظيمية التي تحكم هذه الجمـاعة هي القنـاة التي يتم من خلالهـا ترجمة المصالح الـطبقية إلى ممـارسات سيـاسية الأمـر الذي يفـرض علينا دراسـة التنظيم الداخلي لجماعة الاخوان المسلمين . ونجد أن جمـاعة الإخـوان المسلمين قد تبنت إسوة بالأحزاب المصرية الأخرى نموذج أحـزاب الأشخاص الـذي يقوم على أساس انفراد القيادة الفردية بتحريك الحزب أو الجماعة صوب الـوجهة التي يراها إلى جـانب وجود مجمـوعة محـدودة من الصفوة يختـارها القـائد الفـرد لكي تعاونه ويعتمد في اختياره لها على المعـايير الشخصيـة وليس على المعـايير المبـدأية وعليه فقد كان الإمام حسن البنا يضع مجمـل حركـة الإخوان المسلمـين في جيبه حيث استمـد من الفاشيـة الطاعـة الديكتـاتوريـة وحصرهـا في نفسه فـالإخوان يبايعونه على « الإلتزام التام بالإخلاص والثقة والسمع والـطاعة في العسر واليسر

---

(٩) إستخلصنا هذه النقاط من حسن البنا ، إفتتاحية العـددالأول لمجلة النذير ، مايـو ١٩٣٨ . ومن خـطاب حسن البنا في المؤتمـر الخامس لـلإخوان المسلمـين عـام ١٩٣٨ كـا جـاء في محمـود عبـد الحليم ، الاخـوان المسلمـون أحـداث صنعت التـاريـخ ، ص ص ١٢٠ : ١٢٢ . وفي ناداف صفران ، مصر تبحث عن المشاركة السياسية، ص ٢٣٢ . وفي مقـال عبد العـظيم رمضان بمجلة روز اليوسف ١٩٨٠/١١/١٠ .

والمنشط والمكره »[10] دون أدنى التزام مقابل منه تجاههم بل أنه يعلن صراحة عدم ثقته في أيٍّ من الإخوان أو الأجهزة الإخوانية المعاونة له كما يعلن عدم ثقته في أي عمل يتم بدون أن يكون هو محوره ويبرر انفراده بالقيادة بأنه يجد نفسه « بين ضعف الأمين وخباثة القوي »[11] ولما كان الأقوياء بطبيعتهم لا يقبلون الطاعة العمياء للمرشد العام الإمام الشيخ حسن البنا بل ويقومون بمراجعته فيما يراه من أمور فإنه قد ألصق بهم صفة الخبث بل وعمد إلى إقصائهم عن الجماعة بحيث لم يبق حوله سوى الإخوان الذين من فرط ضعفهم لا يقدرون على الإختلاف مع الإمام الأمر الذي جعله يصفهم بالامانة !! ومن بين هؤلاء الأمناء نجد صالح عشماوي وكيل الجماعة والذي تولى قيادة الجماعة بعد وفاة الإمام البنا لمدة ثلاثة أعوام يخاطب حسن البنا قائلاً « إن من حقك علينا الطاعة والثقة الكاملة والطمأنينة الشاملة وعلى هذا بايعنا وعاهدنا »[12] ومن بينهم أيضاً نجد عمر التلمساني عضو مكتب الإرشاد الذي تولى قيادة الجماعة في السبعينات بعد وفاة المرشد الثاني للجماعة حسن الهضيبي ، نجده يصف علاقته بالإمام البنا بقوله « لقد كنت أرى وأسمع وأفكر بعيون وآذان وعقل فضيلة الأستاذ البنا لثقتي المطلقة في صواب كل ما يرى ، لقد كنت معه كالميت بين يدي مغسله وكنت سعيداً لهذا كل السعادة[13] ومن بين أولئك الخبثاء نجد أحمد السكري وكيل الجماعة والذي فصله البنافي ابريل ١٩٤٧ بعد أن قال عنه « والأخ الشيخ له أساليبه الخاصة به وهو ينظر إليَّ كأخ وزميل فلا يصغي لآرائي إلا قليلاً ومن ثم فالاعتماد عليه يكون مخاطرة »[14] .

وبهذه الوسيلة نجح البنا في تصفية الجماعة من الأنداد فارتفعت قامته فوق الجميع وصاروا أتباعاً له تبقى عليهم أخطاؤهم وترتد إليه فضائلهم كما

---

(١٠) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٦٣ .
(١١) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ص ص ١٤١ : ١٤٣ .
(١٢) أنور الجندي ، الإخوان المسلمون في ميزان الحق ، ص ٦٩ .
(١٣) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٠٥ .
(١٤) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية، ص ص١٣٦ : ١٤١ .

نجح في أن يمسك بيده كل الخيوط التنظيمية داخل الجماعة فاشتد ساعده في مواجهة الجميع ونجح في أن يخفي علاقاته بمراكز القوة والنفوذ التي تمده بالعون والمعرفة فظهر أمام أتباعه وكأنه عليم ببواطن الأمور ومع غياب معايير الرقابة والمحاسبة داخل الجماعة فقد تحول الإمام البنا إلى صاحب الجماعة بل وصاحب الفكرة الإسلامية برمتها يدور بها حيثما يشاء ولما كانت هذه الفكرة سلفية الإطار والمضمون وغيبية المنابع والمصبات فقد كان من الطبيعي أن يتحول صاحبها في نظر أتباعه إلى إمام روحاني تحيطه سمات القداسة والنبوة بل وتحيطه الإشاعات الكاذبة حول قدراته الخرافية مثل قيامه بإخراج « عفريت » كان قد تقمص زوجة أحد الاخوان الذين يسكنون مدينة السويس حيث قام البنا بمحاورة العفريت على مرأى ومسمع من بعض الإخوان الذين يروجون لهذه الخرافة ويؤكدون أن البنا قد أقنع العفريت بالإسلام وأخذ يقرأ عليه القرآن والعفريت يبكي حتى أمره بالخروج من جسد المرأة عن طريق أصبع قدمها الصغير فما كان من العفريت إلا أن أطاع الإمام وخرج فشفيت المرأة تماماً !!!! ومثل سقوط أقوى منوم مغناطيسي مصري نائماً أثناء محاولة فاشلة استمرت لمدة ساعة حاول فيها تنويم البنا !!(١٥) وبعد ترويج هذه الأكاذيب والإشاعات يأتي تصديقها ثم يأتي بعد ذلك الاستناد إليها في تبرير انفراد البنا بقيادة الجماعة بدعوى « أن قدراته الخارقة هي التي مكنته من أن يمسك بين يديه بزمام الأمور كلها في دعوة الإخوان المسلمين »(١٦) .

وقد نجح حسن البنا في أن يحيك قانون النظام الأساسي واللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين بما يؤكد سيطرته المطلقة على كل الأجهزة والمؤسسات الإخوانية الأخرى داخل الجماعة فبموجب هذه النصوص حصل حسن البنا على البيعة بأن يظل في منصب المرشد العام مدى حياته وبأن يرأس مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية والمؤتمر العام للجماعة كما حصل على الحق في

---

(١٥) محمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ، ص ص ١٨٨ : ١٩٠ .
(١٦) عمر التلمساني ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

فصل أي عضو من صفوف الجماعة وفي إلغاء أي قرار صادر عن أي مستوى داخل الجماعة وفي مقابل هذه السلطات فإننا نجد أن المؤتمر العام للجماعة لم يُعْقَد سوى ست مرات وكانت المرة الأخيرة في يناير ١٩٤١ واستخدم البنا بعد ذلك حقه في عدم دعوة المؤتمر العام للانعقاد أما الهيئة التأسيسية التي تضم مائة وخمسين عضواً فإن المرشد العام هو الذي يقوم باختيار أعضائها كل عامين ليقوم هؤلاء الأعضاء بانتخاب ثلاثة أرباع مكتب الإرشاد ويترك الربع الأخير ليملأه المرشد بالعناصر التي يختارها ليصل عدد أعضاء مكتب الإرشاد إلى إثني عشر عضواً بالإضافة إلى ذلك فإن كل آراء وتوصيات المؤتمر العام والهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد لا تلزم المرشد في كثير أو قليل لأن وظيفة هذه المؤسسات بموجب النصوص التي تحدد العلاقات التنظيمية داخل الجماعة هي وظيفة إستشارية(١٧) .

وفي ظل هذا النمط الديكتاتوري الشاذ للعلاقات التنظيمية كان حسن البنا يواجه معارضيه بالبتر والإقصاء عن صفوف الجماعة الأمر الذي يؤكده عمر التلمساني بقوله أنه « ما من أحد قد تمرد على المرشد العام إعتداداً بمكانته إلا كان مصيره النبذ والإبعاد »(١٨) . وقد ظهرت أول معارضة جماعية للبنا عام ١٩٣٢ عندما إختار رئيساً لشعبة الإخوان بمدينة الإسماعيلية فاعترض على ذلك بعض الإخوان بالمدينة وفي مقدمتهم الإخوان المؤسسون للجماعة مطالبين البنا بالتراجع عن إختياره وتمكين إخوان الإسماعيلية من انتخاب رئيسهم حتى يحظى برضائهم ولكن البنا أعلن رفضه لهذا المطلب بدعوى أنه جديد وغريب على جماعة الإخوان لأنه ينبع من النظم المائعة التي يستروتها بألفاظ الديمقراطية والحرية وبدعوى أن الجماعة لاتعرف إلا الإندماج التام حيث أن رأي أحدهم هو رأي الجميع ! وهدد أصحابه بأنهم إن حاولوا أن يشقوا عصا الجميع ـ التي

---

(١٧) ريتشارد ميتشيل ، ايديولوجية جماعة الاخوان المسلمين ، ص ص ١٤ : ٢٣ . ومقال صالح عشماوي ، مجلة الدعوة ، ١٩٥٢/٢/١٢ .
(١٨) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٠٥ .

يمثلها رأي أحدهم - فإنهم سوف يضربون بالسيف مهما كانت أوضاعهم ! الأمر الذي إضطر معه الإخوان المعارضون إلى تقديم إستقالة جماعية مسببة من الجماعة تضمنت إتهام حسن البنا بضرب حرية الرأي وبعدم الإلتزام بالشورى[١٩] .

أما المعارضة الجماعية الثانية في تاريخ الجماعة فلم تكن موجهة أصلاً ضد حسن البنا ولكنها كانت موجهة ضد عبد الحكيم عابدين زوج شقيقة البنا والسكرتير العام للجماعة والذي اشتهر بانتهاك بيوت وحرمات وأعراض الإخوان حتى شبهوه بالفاسق الروسي الشهير راسبوتين !! ففي عام ١٩٤٧ ثار عشرات الإخوان ضد ممارسات عبد الحكيم عابدين بل وتقدموا بمذكرة جماعية الى قيادة الجماعة تتضمن إتهاماً صريحاً لعبد الحكيم عابدين بهتك عرض زوجة الأخ علي عبد المعطي من إخوان القاهرة وتولى مكتب الإرشاد التحقيق في التهمة المنسوبة لعابدين وعليه فقد أصدر مكتب الإرشاد قراراً بفصله من الجماعة لثبوت التهمة في حقه ولم يعترض على هذا القرار سوى عضو واحد لعله عابدين نفسه !! فلما وصل هذا القرار إلى حسن البنا لإعتماده حتى يصبح قابلاً للتنفيذ رفضه البنا وطلب من الهيئة التأسيسية أن تتولى التحقيق في هذه التهمة ونظراً لاتساع عضوية الهيئة التأسيسية ولقيام العلاقة بين أعضائها وبين المرشد على أساس رضاء المرشد عن العضو فقد نجح البنا في إقناع الهيئة بأن إدانة صهره سوف تعرضه هو شخصياً وتعرض معه الجماعة برمتها للأقاويل وطلب منهم عدم إدانته واعداً إياهم بإبعاده تدريجياً وبهدوء عن صفوف الجماعة وعلى هذا الأساس أعلنت الهيئة التأسيسية براءة عابدين من التهمة الموجهة إليه ولكن البنا بدلاً من أن يوفي بوعده فقد استدار لتصفية الحساب مع مكتب الإرشاد حيث قام بفصل ثمانية أعضاء على رأسهم وكيلا الجماعة أحمد السكري وإبراهيم حسن رداًعلى إقدام المكتب على إدانة صهره عبد الحكيم عابدين[٢٠] .

---

(١٩) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ص ص ١٢١ : ١٢٤ .

(٢٠) ريتشارد ميتشيل ، الاخوان المسلمون ، ص ص ١١٣ : ١١٨ . ومحمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ، ٤٦٩ .

وكانت الموقعة الثالثة بين المرشد والإخوان أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ عندما تكتلت مجموعة كبيرة من الإخوان المؤسسين بقيادة الأخ أحمد رفعت ضد الممارسات السياسية لحسن البنا متهمين إياه بمجاملة السلطات وبضعف تأييده للشعب الفلسطيني وإنحصاره في العمل الدعائي فقط ومطالبين بإتخاذ مواقف محددة في مواجهة السلطات وبمساندة الشعب الفلسطيني مساندة جهادية حقيقية فرفض البنا الإستجابة لهذا التكتل واشتبك في عدة إشتباكات كلامية مع رفعت كانت تنتهي دوماً بالمزيد من المؤيدين لأحمد رفعت وأزاء سيطرة رفعت الكاملة على المركز العام للاخوان فقد امتنع البنا عن إرتياده لمدة ستة أشهر جمع خلالها جيشاً من أتباعه ودفع بهم إلى إقتحام المركز العام وطرد أحمد رفعت وإخوانه ومنعهم من دخول المركز وعليه فقد عاود البنا التصدي لمهامه دون أدنى التفات لمطالب رفعت الذي قرر أن يعطي لإخوانه القدوة فتطوع منفرداً للجهاد ضد العصابات الصهيونية في فلسطين حيث سقط شهيداً[٢١] .

وقد أغتيل حسن البنا في ١٢ فبراير ١٩٤٩ فورث نائبه صالح عشماوي قيادة الجماعة وورث معها نفس النمط الشاذ للقيادة الديكتاتورية والتزم عشماوي بهذا النمط على طريقة سلفه خلال الأعوام الثلاثة التي تولى فيها قيادة الجماعة (فبراير ١٩٤٩ ـ أكتوبر ١٩٥١) وصالح عشماوي محاسب إحترف العمل السياسي في صفوف الإخوان المسلمين وقد حصل في عام ١٩٥٠ على امتياز بإصدار مجلة « المباحث » الناطقة باسم الاخوان المسلمين وفي عام ١٩٥١ تغير إسم المجلة إلى « الدعوة » وما زالت حتى اليوم تنطق باسم الاخوان رغم وفاة عشماوي عام ١٩٨٤ . وأثناء قيادة عشماوي للجماعة كان مصطفى مؤمن رئيس شعبة الطلبة في جماعة الإخوان قد نما نفوذه واتسع نطاق مؤيديه كما كان قد شرع يدعو إلى المزيد من الديمقراطية داخل صفوف الجماعة ويدعو إلى التحالف مع الوفد على أرضية العداء للشيوعية بدلاً من التحالف مع القصر على أرضية العداء للوفد بل وترجم هذه الدعوة من خلال عدة لقاءات عقدها مع

(٢١) محمود عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٠ ـ ٢١٠ .

وزير الداخلية الوفدي فؤاد سراج الدين في بداية عام ١٩٥١ وقد استشعر عشماوي الخطر من هذا الأخ الشاب الذي يتألق نجمه في سماء الجماعة فاستصدر قراراً من مكتب الإرشاد بفصله من الجماعة في عام ١٩٥١ بدعوى إنحرافه عن مبادىء الأخوان(٢٢) ورغم غموض هذا القرار وعدم تضمنه أية دلائل على الانحراف المزعوم إلا أن الإخوان كانوا قد انشغلوا بقضية أخرى أكثر خطورة وحساسية حيث فوجىء الجميع باختيار حسن الهضيبي مرشداً عاماً جديداً للجماعة في ١٩٥١/١٠/٣٠ رغم أنه لم يكن عضواً في أي جهاز قيادي للجماعة بل إنه كان عضواً منتسباً غير عامل واقتصر ارتباطه بالجماعة على علاقته الشخصية بالبنا والتي بدأت عام ١٩٤٤ ، وحسن إسماعيل الهضيبي قد ولد في عام ١٨٩٤ في بلدة شربين بمحافظة الدقهلية من أسرة ترجع أصولها إلى عرب الصوالحة وقد تلقى تعليمه في المدارس المدنية حتى التحق بكلية الحقوق عام ١٩١١ وتخرج منها عام ١٩١٥ ليعمل بالمحاماة في مكتب أحد أقطاب الحزب الوطني وفي عام ١٩١٨ إفتتح لنفسه مكتباً في مدينة سوهاج بالوجه القبلي وفي عام ١٩٢٤ تم تعيينه قاضياً في المحاكم الإبتدائية وفي عام ١٩٥١ طلب إحالته على المعاش لأسباب صحية وكان زوج شقيقة الهضيبي هو نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية لفاروق ، ونظراً للعلاقة العائلية التي تربط الهضيبي بالقصر بالإضافة إلى عدم توافر الحد الأدنى من المعايير التي تكفل له تولي قيادة الجماعة فقد أعلنت معظم القيادات التاريخية للجماعة عن استيائها من وجوده على رأس الجماعة وقد واجه الهضيبي معارضيه بنفس وسيلة أسلافه وهي البتر والإقصاء عن الجماعة مستنداً إلى سيادة ذلك النمط الشاذ للقيادة الديكتاتورية وقرر الهضيبي أن يبدأ بأقوى الرؤوس المعارضة وهو عبد الرحمن السندي مؤسس ورئيس الجهاز العسكري الخاص الذي يضم ٧٥ ألف أخ مجاهد يدينون للسندي شخصياً بالولاء لما عرفوه عنه من قدرات قيادية وعليه فقد قام الهضيبي بنقل السندي إلى رئاسة جهاز التربية البدنية وبتعيين حلمي عبد المجيد رئيساً

(٢٢) ريتشارد ميتشيل ، إيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين ، ص ٤٣ . ومقال عبد العظيم رمضان ، مجلة روز اليوسف ، ١٩٨٠/١٢/١٥ .

جديداً للجهاز العسكري الخاص رغم أن السندي كان متفرغاً بالكامل لإدارة الجهاز الخاص منذ تأسيسه في عام ١٩٤٢ حيث ترك دراسته في كلية الآداب ليتفرغ للجهاز بناءً على رغبة القيادة التاريخية للإخوان . وقد حاول حلمي عبد المجيد أن يسحب الخيوط التنظيمية للجهاز تدريجياً من السندي ولكن دون جدوى مما إضطر الهضيبي إلى أن يدفع بالسيد فايز لإنجاز هذه المهمة ولكن رجال السندي نسفوا السيد فايز في منزله بالديناميت قبل أن يتصدى لمهامه مما أدى إلى زيادة خوف الهضيبي من السندي ورجاله فقرر إبعادهم عن الجهاز وعن الجماعة بكاملها وأصدر في نوفمبر عام ١٩٥٣ قراراً بفصل عبد الرحمن السندي ومحمود الصباغ وأحمد زكي وأحمد عادل ووضع صديقه يوسف طلعت تاجر الحبوب على رأس الجهاز العسكري الخاص ولكن مكتب الإرشاد انقسم على نفسه في مواجهة هذه القرارات حيث برز اتجاه يقوده صالح عشماوي ومحمد الغزالي وأحمد عبد العزيز جلال يتهم هذه القرارات بالاستبدادية ويطالب بالغائها وإحالة الموضوع برمته إلى الهيئة التأسيسية[٢٣] وانحنى الهضيبي أمام العاصفة وأعلن قبوله لمطالب معارضيه حتى هدأت حدتهم من جهة ونجح هو في تنظيم صفوف أتباعه من الجهة المقابلة فقام في ديسمبر عام ١٩٥٣ بفصل صالح عشماوي ومحمد الغزالي وأحمد عبد العزيز جلال وعبد العزيز كامل أعضاء مكتب الإرشاد وأعلن على الملأ أن كل من يعارض قراراته سوف يؤخذ بمنتهى الشدة[٢٤] .

وقد أكدت إستمرارية تسلط القيادة في عهدي عشماوي والهضيبي بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا النمط الشاذ للقيادة الديكتاتورية لم يكن مقصوراً على حسن البنا بمفرده وإنما هو النمط الذي أفرزته جماعة الإخوان المسلمين،تلك الجماعة التي ألبست الدعوة السلفية الموروثة من أعماق التاريخ الإسلامي رداءً ممشوقاً مستمداً من أوروبا الفاشية !!

(٢٣) مجلة الدعوة في ١٩٥٣/١٢/٨ وفي ١٩٥٣/١٢/١٥ .

(٢٤) ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ص ص ٢٤٦ ـ ٢٦١ .

الباب الثاني

الرداء الإخواني . . . . بين مخالب الإمام وأنياب الواقع

نمت جماعة الإخوان المسلمين إذن نمواً صاروخياً وصل بها إلى المليون عضو معظمهم من البورجوازية الصغيرة ذات الأصول الريفية التي تحيا على فطرتها البسيطة الساذجة واعتمدت الجماعة في نموها على عدة عناصر كانت في مقدمتها سهولة العضوية وبساطة الأيديولوجية وغموض الحركة السياسية وتسلط القيادة ولكن الوجه الآخر لهذه العملة كان يتمثل في الضعف الإيديولوجي والقصور التحليلي وغياب معايير الحركة السياسية وتحلل العلاقات التنظيمية مما يعني إتسام الجسد المتضخم لجماعة الإخوان المسلمين بطابع الشيخوخة والترهل بما يحويه من ضعف استغله الإمام حسن البنا لكي يضع الجماعة برمتها تحت طيات بردته لينطلق بها حيثما شاء وليخوض بها المناورات السياسية التي على مذبحها إنهارت الجماعة فيما بعد دون أن يراجعه في ذلك أحد .

وإذا كنا نعتبر أن تسلط الإمام هو أحد المخالب التي دفعت بالإخوان المسلمين إلى مذبح المناورة فإن الواقع الموضوعي المحيط بالجماعة بما فرضه عليها من معطيات وتحديات كان هو الناب الذي مزق الرداء الإخواني ! فقد كان على الجماعة دوماً أن تختار بين أحد طريقين وكانت الجماعة دوماً تختار الطريق الذي ينتهي في غرفة الإعدام بسجن إستئناف القاهرة !!

إن البورجوازية الصغيرة ليست لها مصالح طبقية محددة بطبيعتها ولكنها في تذبذبها بين طموحها لممارسة دور إقتصادي أكبر وبين مقاومتها للتطور الإحتكاري الذي يدفع بها دفعاً نحو الصفوف الخلفية فإنها تتعدد الإنتماءات فتتجه شرائح محدودة منها إلى الإرتباط بالطبقة العاملة والفلاحين كما تتجه شرائح محدودة

أخرى إلى الإرتباط بالبورجوازية الكبيرة بل وبالإقطاع أيضاً إلا أن الجسد الرئيسي للبورجوازية الصغيرة يرتبط بالبورجوازية المتوسطة إرتباطاً وثيقاً يصعب فصمه حيث تشتركان معاً في الطموح للحراك الاجتماعي ، وعليه فإن جماعة الإخوان المسلمين كانت التعبير السياسي عن تحالف البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ورغم غلبة البورجوازية الصغيرة في العضوية فقد كانت الغلبة في القيادة للبورجوازية المتوسطة ، الأمر الذي يتأكد لنا من خلال إستقراء الأوضاع الطبقية لقيادات الجماعة فبالنظر إلى القيادات العليا للإخوان المسلمين وهم أولئك الذين تعاقبوا عبر تاريخ الجماعة على مراكز المرشد العام الرسمي والمرشد العام الفعلي عند غياب المرشد الرسمي والوكيل والسكرتير العام وأمين الصندوق نجد تصنيفهم المهني على النحو التالي :

خمسة من رجال القانون هم حسن الهضيبي (قاض) وعبد القادر عودة (قاض) ومنير الدلة (مستشار) وصالح أبو رقيق (مستشار) وعمر التلمساني (محام) وإثنان من المهن الطبية هما إبراهيم حسن (طبيب) وخميس حميدة (صيدلي) وإثنان من القيادات العسكرية هما محمود لبيب (جيش) وصلاح شادي (شرطة) وصحفيان هما صالح عشماوي وسيد قطب ومدرسان هما حسن البنا وأحمد السكري ومهندس هو حسين كمال الدين وموظف كبير هو عبد الحكيم عابدين .

وبالنظر إلى بقية أعضاء مكتب الإرشاد الأخير المنتخب عام ١٩٥٣ نجد تصنيفهم المهني على النحو التالي : ثلاثة من رجال الدين الوعاظ هم محمد فرغلي وعبد المعز عبد الستار وأحمد شريت ومحاميان هما حسن العشماوي وفهمي أبو غدير وأستاذ جامعي هو البهي الخولي ومهندس هو كمال خليفة ومدرس هو عبد العزيز عطية وموظف كبير هو عبد الرحمن البنا ومالك أرض من أغنياء الريف هو حامد أبو النصر .

كما نجد أن جميع القيادات العليا وأعضاء مكتب الإرشاد هم من ملاك الأراضي والعقارات .

ومن خلال هذا التصنيف المهني يتضح أن الأصول الطبقية لقيادات الأخوان المسلمين ترجع إلى البورجوازية المتوسطة حيث يمكن تقسيم المهن المذكورة إلى قسمين الأول يضم المهن الحرة كالمحاماة والطب والصيدلة والهندسة والوعظ والملكية الخاصة للأرض الزراعية وهذه المهن تدخل في نطاق البورجوازية المتوسطة سواء بسبب طبيعة نشاطهاالإقتصادي وأرباحها وتراكماتها المالية أو بسبب موقع هذا النشاط في خريطة توزيع الدخل القومي خلال الفترة التاريخية محل الدراسة أما القسم الثاني فيضم الوظائف الإدارية العليا والتخصصية كالقضاء والاستشارات والقيادة العسكرية والتدريس الجامعي والعادي والقيادة الادارية ورغم أن هذه الوظائف مرتبطة بجهاز الدولة فإن شاغليها من البورجوازية المتوسطة سواء بسبب وقوعها على قمة السلم الوظيفي أو بسبب ارتفاع مستوى أجور العاملين بجهاز الدولة في خريطة توزيع الدخل القومي خلال الفترة التاريخية محل الدراسة .

ومن خلال هذا التصنيف المهني يتضح أيضاً أنه لا وجود للاقطاع أو للبورجوازية الكبيرة في قيادة جماعة الاخوان المسلمين كما أنه لا وجود للفئات الطبقية المنتجة والمطحونة ـ العمال والفلاحون ـ والتي تشكل الغائب الدائم عن القيادة داخل الخريطة السياسية المصرية برمتها بما فيها جماعة الإخوان المسلمين .

ورغم غلبه البورجوازية الصغيرة على العضوية القاعدية للجماعة ـ الحرفيون وفقراء الريف وصغار الموظفين بالجهاز الإداري وصغار تجار التجزئة وشاغلو الأعمال الكتابية في المشروعات الصناعية والخدمية والعقارية والتجارية . . . إلخ ـ إلا أنه يتضح من خلال التصنيف المهني المذكور أنه لا وجود لها في قيادة الجماعة . ولما كانت البورجوازية المصرية في مجموعها قد خرجت من رحم الإقطاع فإنها لم تنشأ على مواجهته ومزاحمته ومحاربته ـ كما كان الحال في أوروبا الغربية ـ بل أن معظم القطاعات الكبيرة للبورجوازية المصرية قد ارتبطت في مراحل نشأتها الأولى بالاقطاع ارتباطاً تبادلياً وفي بعض الحالات

ارتباطاً عضوياً عندما كان الشخص نفسه إقطاعياً عندما يزرع القطن وبورجوازياً كبيراً عندما يبيع هذا القطن ، وقد أثر هذا التداخل الطبقي على الفئات الوسيطة المتأرجحة بطبيعتها كالبورجوازية الصغيرة والمتوسطة بأن جعلتها أشد تأرجحاً وبالتالي أشد عجزاً عن تحديد موقف إجتماعي واضح وهو ما انعكس بدوره على التنظيمات السياسية لهذه الفئات وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين التي هربت من تحديد موقفها الإجتماعي منذ نشأتها عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٢ أي أنها استمرت حوالي ربع قرن تتحاشى الدخول في المعارك الدائرة حول تأزم القضية الإقتصادية الإجتماعية بدعوى إنشغالها بقضايا الإصلاح الأخلاقي والتربية الدينية والبدنية بل والعسكرية أيضاً !! ذلك رغم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة التي أحدثت صدعاً في العمق المصري والتي واكبت الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

وفي عام ١٩٥١ صدر كتابان لعضوين في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين هما كتاب « الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية » لصاحبه « البهي الخولي » وكتاب « الإسلام والمناهج الإشتراكية » لصاحبه « محمد الغزالي » والغريب أن هذين الكتابين كانا متناقضين في نظرتهما إلى أهم قضايا الصراع الإقتصادي الإجتماعي وهي قضية الملكية الخاصة فقد دافع عنها الخولي بشدة باعتبارها « إحدى غرائز الإنسان الأصيلة التي تتفق مع فطرته وتدفعه لكي يعمر الأرض على الوجه الذي يريده ربه . . . وهي لا تحتاج إلى علاج وإنما الذي يحتاج إلى العلاج هو ما في النفوس مع طمع »(٢٥) وفي نفس الوقت هاجمها الغزالي مؤكداً « حرية الناس في اختيار النظام الإقتصادي الذي يناسب ظروفهم بما في ذلك مصادرة الملكية الخاصة للصالح العام بما يتفق مع نظام الوقف الإسلامي الذي يعني حبس الأرض وبذل ثمرتها للمستحقين من الفقراء »(٢٦)

---

(٢٥) البهي الخولي ، الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية ، ص ص ١٩ : ٢١ .
(٢٦) محمد الغزالي ، الإسلام والمناهج الإشتراكية ، ص ص ٤٦ : ٦٣ .

وبعد ذلك بعدة أشهر أعلن « حسن الهضيبي » مرشد الجماعة إنحيازه لرؤية الخولي بتأكيده على أن الإخوان المسلمين لا يعنيهم في هذا الأمر سوى أن يلتزم أصحاب رؤوس الأموال بتأدية الزكاة وأن تكون ثروتهم مكسوبة من الحلال ومصروفة في الحلال لأن ذلك هو أكبر ضمان ضد الشيوعية(٢٧) !!

وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نجح تنظيم الضباط الاحرار في الإستيلاء على السلطة وبعد أسبوع واحد من قيام السلطة الجديدة أصدرت جماعة الإخوان المسلمين برنامجها الاقتصادي الاجتماعي الشامل ضمن البيان الذي حمل إسم « الإصلاح المنشود في العهد الجديد » هذا ويمكن تحديد ملامح هذا البرنامج في البنود التالية :

١ ـ إلغاء الربا بكافة أشكاله وتأميم البنوك ودار صك النقود ودار طباعة البنكنوت وإلتزام الدولة بعدم تقاضي أية فوائد عن عملياتها المالية المختلفة .
٢ ـ تمصير المرافق والثروة المعدنية وتأميم الموارد الإقتصادية الطبيعية للدولة .
٣ ـ وضع حد أقصى للملكية الزراعية وبيع الأراضي الزائدة مع تصفية أراضي الدولة وبيعها لصغار الملاك واعتماد الايجار العيني كأساس للعلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر .
٤ ـ إلغاء البورصة وإصلاح سياسة تسويق القطن .
٥ ـ الإهتمام بالتصنيع بشكل عام .
٦ ـ فرض ضريبة زكاة تتناسب طردياً مع حجم رأس المال والربح الذي يعود عليه ويتم استخدامها للصالح العام كما يكون من حق الدولة أن تلزم الأغنياء بالتصدق على الفقراء(٢٨) .

وقد اتفق البرنامج الاقتصادي لجماعة الاخوان المسلمين مع برامج القوى

---

(٢٧) حسن الهضيبي ، مجلة الدعوة في ١٩٥٢/٣/١٨ وجريدة شيكاغو ديلي ينوز في ١٩٥٢/٤/٨ .
(٢٨) بيان الإخوان المسلمين عن الإصلاح المنشود في العهد الجديد ،كما جاء في مجلة المصور في ١٩٥٢/٨/٨ .

السياسية الوطنية في المطلب الخاص بإزاحة التحالف الطبقي الثلاثي الذي كان يضم رأس المال الأجنبي المسيطر على الموارد الإقتصادية الطبيعية للدولة (قناة السويس والبترول والتعدين) وعلى المرافق (المياه والكهرباء) وعلى القطاع المالي (البنوك والمصارف) إلى جانب رأس المال المحلي المرتبط بالاستعمار والذي كان مركزاً في التوكيلات التجارية والبورصة والخدمات بالإضافة إلى الاقطاع العتيق الذي يتمثل في كبار ملاك الأراضي الزراعية . ولكن لصالح من كان الإخوان المسلمون يهدفون إلى إعادة ترتيب الأوضاع الطبقية ؟!

إن برنامج الإخوان المسلمين يدعو الدولة إلى توفير البنية الاقتصادية الأساسية من خلال سيطرتها على الموارد الطبيعية والمرافق والجهاز المصرفي مع الإبقاء على القنوات الرأسمالية ولا سيما في القطاعين الصناعي والتجاري تلك القنوات التي سوف تنمو داخلها البورجوازية المتوسطة فتصبح البورجوازية الكبيرة التي تسود المدن ومع الإبقاء على الملكيات الخاصة الكبيرة في الريف (حيث أنهم قد أوضحوا أن الحد الأقصى الذي يقصدونه هو ٥٠٠ فدان) بحيث يسيطر متوسطو الملاك على الريف ليصبحوا السادة الجدد وهكذا يسعى الإخوان المسلمون إلى عقد تحالف طبقي بين جهاز الدولة الذي يحوي البورجوازية المتوسطة والصغيرة وبين البورجوازية المتوسطة ذات النشاط الصناعي والتجاري وبين أغنياء الريف وحيث يوفر النظام الجديد لهؤلاء فرصة الصعود إلى قمة الهرم الإقتصادي حسب علاقات القوى بينهم !!

وفي المقابل فإن برنامج الإخوان المسلمين لم يتضمن أية إصلاحات طبقية للعمال والفلاحين فهو لم يناقش الإستغلال الطبقي الذي تمارسه الرأسمالية ضد العمال من خلال نظام العمل بالأجر أو الذي يمارسه الإقطاع ضد الفلاحين من خلال نظام العمل بالخدمة بل إن الإخوان المسلمين قد باركوا هذا الاستغلال بتأكيدهم على دعم الملكية الخاصة وذلك في مقابل مطالبتهم بالغاء أضعف أشكال الاستغلال وأكثرها هامشية وهو الربا الذي كان في صدر الإسلام إلى جانب العبودية يمثلان مظاهر الإستغلال الطبقي في ظل سيادة نظام المبادلة

والمقايضة التجارية !!

وإذا كانت الأزمة الإقتصادية ـ الإجتماعية قد فرضت نفسها على كافة القوى السياسية بدرجات متفاوتة فإن الأزمة الديمقراطية قد تخطتها من حيث التفاقم وبالتالي فقد كانت أكثر إلحاحاً على القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها وقد تمثلت الأزمة الديمقراطية خلال العهد البرلماني في ثلاثة مظاهر هي الانقلابات الدستورية التي يدبرها القصر للإطاحة بحكومة الأغلبية وتسليم الوزارة لحكومة أقلية تابعة له مباشرة وتتلقى أوامره وأوامر السلطات الاستعمارية ذلك أنه من بين سبع وثلاثين حكومة تعاقبت على إدارة البلاد خلال الفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٥٤ لم تكن هناك سوى سبع حكومات فقط هي التي عبرت عن الأغلبية أما المظهر الثاني للأزمة الديمقراطية فكان حل البرلمان أو تجميده بسبب معارضته للقصر وحكوماته ذلك أنه قد تم حل وتجميد البرلمان خلال الفترة المذكورة إثنتي عشرة مرة وكان المظهر الثالث والأخير للأزمة هو العبث بالدستور سواء عن طريق تعطيله أو إلغائه حيث تم إلغاء الدستور الديمقراطي المصري مرتين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٥٢ . ولمواجهة هذه الأزمة الديمقراطية أعلنت كل القوى السياسية الوطنية الديمقراطية تشبثها بالدستور وتمسكها بالبرلمان واحترامها لحكم الأغلبية وذلك في مواجهة القصر ومن خلفه السلطات الإستعمارية ورغم ذلك فقد نزل الإخوان المسلمون الشارع السياسي عبر الخندق المعادي للديمقراطية فقد اختار الإخوان المسلمون توقيت هذا النزول مع تولي الملك فاروق الحكم عام ١٩٣٧ وإطاحته بحكومة الأغلبية في أول انقلاب دستوري يرتكبه وانفراده بالحكم عن طريق محمد محمود مع بداية عام ١٩٣٨ وفي تلك الأثناء قاد حسن البنا الاخوان المسلمين الى قصر فاروق حيث إحتشدوا حوله « لمبايعة جلالة الملك فاروق المعظم على كتاب الله وسنة رسوله بمناسبة توليه لسلطاته وللإعراب عن أمل الإخوان المسلمين المحقق في جلالة الملك المسلم »[٢٩] ولم تقتصر

(٢٩) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، ص ٣١٩ .

هذه المبايعة على حسن البنا فقط بل كررها خلفه حسن الهضيبي بمجرد توليه لسلطاته في أكتوبر ١٩٥١ عندما قاد مكتب الإرشاد في زيارة إلى القصر « للإعراب عن ولاء الإخوان المسلمين لجلالة الملك فاروق المسلم »[٣٠] وبالمثل فإن هذه المبايعة لم تقتصر على الملك فاروق بل شملت من بعده جمال عبد الناصر ثم أنور السادات ثم حسني مبارك كما شملت مع هؤلاء كل رموز الحكم الأخرى الأمر الذي سوف نتناوله لاحقاً .

هذا ولم تكن مرابطة الإخوان المسلمين في خندق الديكتاتورية ناتجة عن اعتبارات المناورة السياسية فحسب بل كانت أيضاً بدافع عدائهم للديمقراطية فهم يرفضون الدستور الوضعي كما يطالبون بتوحيد السلطات وإلغاء النظام البرلماني والحياة النيابية والحزبية[٣١] وفي عام ١٩٣٨ ومع بداية نزول الإخوان المسلمين إلى الشارع السياسي أعلنوا موقفهم المعادي للديمقراطية ففي خطابه أمام المؤتمر الخامس للجماعة أكد البنا على رفضه للبرلمان وللحياة النيابية والحزبية لما تجره على الأمة من خصومات وحزازات توقعها في العديد من الأضرار ، كما أكد على رفضه للأحزاب المصرية جميعاً لأنها قد وجدت لدواع شخصية ولأنها بدون برامج أو مناهج ولأنها تدعي كذباً العمل لمصلحة الأمة بينما هي تسعى للوصول إلى الحكم بأية وسيلة حتى لو كانت غير شريفة[٣٢] وفي إفتتاحية العدد الأول من مجلة النذير طلب البنا من الاخوان المسلمين معاداة جميع الأحزاب والهيئات سواء كانت في الحكم أو خارجه إن لم يستجيبوا لدعوة الإخوان ويتخذوا من تعاليم الإسلام منهاجاً يسيرون عليه[٣٣] وفي خطابه عن مشكلات المسلمين طالب البنا صراحة بحل جميع الأحزاب السياسية لأنها سيئة الوطن الكبرى ولأنها أساس الفساد الاجتماعي الذي يعاني منه المسلمون[٣٤] .

---

(٣٠) رفعت السعيد ، حسن البنا . . . متى وكيف ولماذا ؟، ص ١٥٤ .
(٣١) أنور الجندي ، الإخوان المسلمون في ميزان الحق ، ص ٥٠ .
(٣٢) رسالة حسن البنا إلى المؤتمر الإخواني الخامس ، مجموعة رسائل الإمام ، ص ٢٨٧ .
(٣٣) حسن البنا ، إفتتاحية العدد الأول من مجلة النذير ، مايو ١٩٣٨ .
(٣٤) رسالة حسن البنا عن مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي ، مجموعة رسائل الإمام ، ص ٣٧٥ .

وواصل حسن الهضيبي المسيرة حيث نجد أن بيان الاخوان المسلمين عن الإصلاح المنشود في العهد الجديد والذي صدر عنهم في الأول من أغسطس ١٩٥٢ قد تضمن في غير موضع المطالبة بوأد الديمقراطية فالدستور لا بد أن يلغى ويستبدل بدستور إسلامي والتجارب الدستورية كلها لا تقدم حياة برلمانية صالحة حيث ينتهي الأمر بالبرلمان إلى أن يصبح أداة في يد السلطان الأمر الذي يقتضي إلغاءه(٣٥) كما نجد الهضيبي يخطب في الناس بعد أزمة مارس ١٩٥٤ ليعلن رفضه لعودة الأحزاب السياسية للوجود مرة أخرى ورفضه لعودة الهيئات النيابية لممارسة مهامها وتأييده للإجراءات التي اتخذها عبدالناصر بحل الأحزاب والبرلمان(٣٦)* بل أننا نجد سيد قطب يدين حرية الإضراب السلمي عن العمل بعد إضراب عمال كفر الدوار في سبتمبر ١٩٥٤ بقوله « كنت أحترم الضمير البشري عن أن يكون من الدنس إلى حد أن يحارب عهداً كالعهد الذي أشرق فجره منذ أيام ، ولكن كم يخطىء الإنسان في تقدير مدى الدنس الكامن في قلوب بعض الناس »(٣٧) ولا يكتفي الإخوان المسلمون بهذا القدر من العداء للديمقراطية بل يطالبون بتفتيش ضمائر الناس لتقييم مدى إيمانهم ومحاسبتهم على ذلك حيث جاء في بيانهم عن الإصلاح المنشود « إن العاطفة الدينية لا تكفي

---

(٣٥) بيان الاخوان المسلمين عن الإصلاح المنشود في العهد الجديد ، كما جاء في مجلة المصور في ١٩٥٢/٨/٨ .

(٣٦) عبد العظيم رمضان ، مجلة روز اليوسف في ١٩٨١/١/١٥ .

(*) يبدو للبعض أن الشيوعيين المصريين يتفقون مع الإخوان المسلمين في تصورهم عن ضرورة إلغاء الأحزاب السياسية ولكن هناك فارقاً جوهرياً بين الموقفين لا سيما بعد أن أجمعت كافة اتجاهات الفكر السياسي على أن الحزب لا يشكل مؤسسة مستقلة بذاتها بل هو التعبير السياسي المباشر عن مجموعة مصالح اقتصادية تتفق عليها بعض الفئات والشرائح الاجتماعية في صراعها ضد الفئات والشرائح الأخرى وهنا يتضح الفارق الجوهري فالشيوعيون ينادون بالقضاء على الصراع الاقتصادي والاجتماعي بإذابة كافة الطبقات في طبقة واحدة من خلال المساواة في العمل والأجر الأمر الذي يترتب عليه بالحتم غياب دور الأحزاب السياسية وبالتالي انتفاء وجودها ، أما الإخوان المسلمون فإنهم ينادون بالقضاء على الأحزاب السياسية دون القضاء على الصراع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة مما يعد قهراً لحق الفئات والشرائح الاجتماعية في التعبير السياسي عن مصالحها (المؤلف).

(٣٧) عبد العظيم رمضان ، مجلة روز اليوسف في ١٩٨٠/١٢/٢٢ .

وحدها لضمان تخلق الفرد بأخلاق الإسلام ومن ثم ينبغي أن يقترن غرزها بمحاسبة الفرد حساباً دقيقاً عن إتخاذ القرآن منهاجاً له في حياته العامة والخاصة »[٣٨] .

ورغم تأزم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والديمقراطية إلا أن القضية السياسية المحورية خلال العهد البرلماني ١٩٢٤ ـ ١٩٥٤ كانت هي القضية الوطنية التي تمثلت في الاحتلال البريطاني السياسي والعسكري والإقتصادي والثقافي فقد كانت مصر خاضعة للحماية البريطانية بموجب معاهدة ١٩٢٢ كما كان المعتمد البريطاني في مصر يحظى بصلاحيات سياسية تجعله الرجل الأول في البلاد وكانت القوات العسكرية البريطانية ترابط في منطقة القنال وتمتد جيوبها لتشمل المملكة المصرية برمتها كما كانت الشركات الاستعمارية الإحتكارية البريطانية تسيطر على الاقتصاد المصري بالاضافة إلى فرض الثقافة والمفاهيم الأنجلوسكسونية على عقول الشعب المصري ولم يكن أمام القوى الوطنية الديمقراطية المصرية سوى مقاومة الإحتلال البريطاني بكافة أشكال المقاومة السياسية من تظاهر وإضراب وعصيان وأعمال مسلحة ضد الوجود والمصالح البريطانية في مصر حتى تلك القوى البورجوازية ذات النزوع التفاوضي كانت تتبنى المقاومة بهدف تدعيم موقف المفاوض المصري ، وعلى العكس من موقف كل القوى السياسية فقد اختط الاخوان المسلمون لأنفسهم طريقاً آخر معادٍ للحركة الوطنية المصرية حيث شرعوا في صرف أنظار الجماهير إلى قضايا الخلافة الإسلامية والإصلاح الديني والأخلاقي بدعوى أن القضية هي الربانية وليست الوطنية وأن الإيمان بالله أغنى وأبقى من الإيمان بالأرض[٣٩] وفي توجيه قواهم إلى ضرب النساء المتبرجات وتحطيم البارات ومهاجمة دور اللهو والسينما[٤٠] كما

---

(٣٨) بيان الاخوان المسلمين عن الاصلاح ، المرجع السابق .

(٣٩) عندما استقلت مجلة الدعوة عن القيادة الرسمية للاخوان المسلمين في عهد حسن الهضيبي قام صالح عشماوي رئيس تحرير المجلة باسترجاع هذا الموقف في أعداد ٢٢/٤/ و٢٩/٤ و٢٤/٦/١٩٥٢ .

(٤٠) دون ، الدين والاتجاهات السياسية في مصر الحديثة ، ص ص ٤٦ : ٤٧ .

أعلن حسن البنا رفضه لأعمال المقاومة الشعبية والتي يعتبرها إهاجة للعامة ويقول « إن إهاجة العامة فتنة وإن الفتنة في النار »[٤١] كما شرع الاخوان المسلمون في شق صفوف الحركة الوطنية المصرية بالتفرقة بين المسلمين والأقباط الذين شكلوا معاً نسيجاً وطنياً رائعاً في ثورة ١٩١٩ حيث أخذ الإخوان المسلمون يكتلون الجماعات والهيئات الإسلامية في موقف عنصري انعزالي برز في ضورة « إتحاد الهيئات الإسلامية » الذي شكله الإخوان المسلمون في أغسطس ١٩٤٧ وفي نفس الوقت شرعوا يشقون الصفوف السياسية ذلك أنه عندما قام طلاب الحركة الوطنية الديمقراطية في عام ١٩٤٦ بتشكيل اللجنة العامة للطلبة التي رفعت شعار حرب التحرير الشعبية طويلة المدى لتحقيق الجلاء البريطاني الشامل رد الاخوان المسلمون بتشكيل لجنة الطلبة العليا التي أعلنت مباركتها للمفاوضات التي تجريها حكومة النقراشي مع بريطانيا وعندما تطورت أشكال الجبهة الوطنية الديمقراطية في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة والتي قادت المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الوطنية المصرية الكبرى التي امتدت من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٢ رد الاخوان المسلمون على ذلك بتشكيل ما أسموه باللجنة القومية بمشاركة بعض الهيئات القريبة من الجماعة وذلك على أرضية تأييد المفاوضات الرسمية مع الإنجليز بل إنه عندما بدأت اللجنة القومية تفكر في توبيخ السلطات على تخاذلها في المفاوضات إنسحب منها ممثلو الإخوان فانهارت على الفور وهو الموقف الذي تكرر بعد ذلك مع مجلة الدعوة الاخوانية عندما أصدر حسن الهضيبي بياناً باسمه واسم مكتب الإرشاد يعلن فيه تبرؤ جماعة الاخوان المسلمين من المجلة التي لا تعبر إلا عن رأي صاحبها (صالح عشماوي) وبالتالي فهي لا تصدر عن الإخوان أو تنطق بلسانهم أو تمثل سياساتهم وعليه فهي لا تلزمهم بشيء مما يرد فيها وكان هذا الموقف القاسي يرجع الى اتجاه المجلة تحت ضغط القواعد الاخوانية إلى توبيخ بعض رموز السلطة[٤٢] .

(٤١) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ٥٧ .

(٤٢) مجلة الدعوة في ١٩٥٢/١/٨ .

وكان الإخوان المسلمون قد أعلنوا رفضهم المشاركة في أي مظاهرة معادية للإنجليز إلا إذا كان لديهم موافقة مسبقة من السلطات[٤٣] الأمر الذي أثار جماهير الحركة الوطنية ضدهم ففي يوم ١٩٤٦/٧/٦ وأثناء اشتعال المظاهرات الشعبية المعادية للوجود البريطاني في مدينة بور سعيد ندد المتظاهرون بتواطؤ السلطات وبتخاذل الاخوان المسلمين فاعتدى عليهم الاخوان المسلمون الذين كانوا قد احتشدوا في المدينة لاستقبال حسن البنا واستخدموا الرصاص والقنابل في عدوانهم على المتظاهرين فقام المتظاهرون بمحاصرة مركز الاخوان والمسجد الذي كان يجلس فيه حسن البنا وتدخل البوليس إلى جانب الاخوان وأطلقوا نيرانهم على المتظاهرين فكانت المحصلة سبعة وخمسين بين قتيل وجريح[٤٤] وفي ذكرى معاهدة ١٩٣٦ إشتدت حدة المظاهرات الشعبية في القاهرة وفي يوم ١٩٤٧/٨/٢٢ إخترقت سيارة شرطة أجساد المتظاهرين وهي تحمل اللواء سليم زكي مدير أمن القاهرة وبجواره الإمام حسن البنا الذي خطب في المتظاهرين وطلب منهم العودة إلى منازلهم !! ولما نظمت الحركة الوطنية إضراباً عاماً في ١٩٤٧/٨/٢٦ إنسحب الاخوان من الاضراب وأعلنوا رفضهم له وقاوموا تنفيذه وذلك بناءً على طلب من الحكومة[٤٥] .

وهكذا فإن الثقل الكمي لجماعة الاخوان المسلمين كان معرقلاً لحركة التاريخ الأمر الذي أدى إلى عزلة الجماعة عن الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية !!

الخديعة الكبرى من حرب فلسطين إلى حرب القنال :

من بين المفارقات الشاذة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية نجد أن فرداً أو جماعة تتسلق حدثاً بعينه أو مجموعة أحداث لتنسبها إلى ذاتها وبالديماجوجية والتعتيم الإعلامي تفت هذه الخديعة في عضد الجماهير فيتحول المتسلق إلى بطل

---

(٤٣) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٥٢٩ .
(٤٤) جريدتا المصري والأهرام في ٧/٧ و١٩٤٦/٧/٨ .
(٤٥) جرائد المصري والأهرام والجماهير خلال الفترة من ٨/٢٢/ حتى ١٩٤٧/٩/١ .

قومي ، ومن بين تلك المفارقات التي فتتت في عضد الجماهير نجد تلك الخديعة الكبرى التي تنسب للإخوان المسلمين دوراً بطولياً في حرب فلسطين ١٩٤٨ وفي حرب القنال ١٩٥١ مما يدفعنا لتناول موقف الجماعة في كلا الحربين .

في عام ١٩٤٨ كان لدى جماعة الاخوان المسلمين جيش من الكوادر العسكرية المقاتلة والمدربة تدريباً عالياً وهو الذي عرف باسم الجهاز الخاص والذي بلغ عدد أعضائه في ذلك العام ٧٥ ألف مقاتل على رأسهم قائد متفرغ تماماً لوضع وتنفيذ الخطط العسكرية والتدريب وهو عبد الرحمن السندي وكان بقية أعضاء الجماعة يبلغون المليون أخ نسبة منهم تدخل في عداد العضوية العاملة المنتظمة في الأسر والشُعَبْ والمناطق والأقسام الفنية (العمال والفلاحين والطلبة والمهنيين والجوالة والصحافة ونشر الدعوة والعلاقات الخارجية) بالاضافة إلى المركز العام الذي يتكون من الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد ، ونسبة أخرى تدخل في عداد العضوية المنتسبة ، أما أغلبية العضوية فكانت تنتمي إلى العضوية المساعدة التي كانت تضم كل من يتعاطف مع الجماعة أو يؤدي الصلاة في مساجدها أو يتبرع لمشروعاتها . كما كان لدى جماعة الاخوان المسلمين وفرة من السلاح منذ كان وكيلها هو الصاغ محمود لبيب . وأيضاً كانت الجماعة من أغنى التنظيمات السياسية في مصر حيث كانت تحصل على الأموال عن طريق اشتراكات الأعضاء العاملين والمنتسبين وتبرعات الأعضاء المساعدين والهبات التي ترسلها المؤسسات والهيئات والشخصيات الثرية وأرباح الصحف والمجلات والمطبوعات الاخوانية وأرباح المشروعات التابعة للجماعة ويذكر في هذا الصدد أنه في عام ١٩٤٩ استولت الدولة على ثماني شركات من بين مشروعات الاخوان كان مجموع رأسمالها ٣٥٠ ألف جنيه[٤٦] ورغم ذلك فإن جماعة الاخوان لم ترسل إلى فلسطين سوى ستمائة متطوع فقط وهم من الأعضاء المساعدين في الجماعة ذلك أن الجماعة قد سلمتهم إلى السلطات التي اختبرتهم عسكرياً وعلى ضوء هذا الإختبار ألحقتهم بمعسكر « هايكستيب » الذي كان معداً

(٤٦) ريتشارد ميتشيل ، ايديولوجية جماعة الاخوان المسلمين ، ص ص ٢٣٢ : ٢٣٨ .

لتدريب المبتدئين على حمل السلاح واستخدامه وهو ما أكده حسن البنا في رسالته إلى وكيل وزارة الداخلية « عبد الرحمن عمار »(٤٧) يضاف إلى ذلك تلك القصة التي تتناقلها الأجيال حول أحد المتطوعين الذين قدمتهم جماعة الاخوان المسلمين وهو ذلك الفلاح الذي باع البقرة الوحيدة التي يملكها واشترى بثمنها سلاحاً سافر به إلى فلسطين حيث استشهد في مواجهة العصابات الصهيونية فإذا كانت جماعة الاخوان المسلمين هي التي أرسلت هذا المجاهد الشهيد إلى فلسطين وهي على الدرجة الموضحة من الثراء ولديها ترسانة سلاح ضخمة أفلم يكن من الواجب عليها أن تمده بالسلاح وبنفقات السفر وتترك البقرة على الأقل لعائلته من بعده !!

ولم يكتف حسن البنا بهذا الموقف السلبي تجاه الشعب الفلسطيني بل أصدر فتوى يحرم فيها تطوع المسلمين لهذه الحرب إلا بموافقة ورضاء الوالدين بل وأمر الإخوان بمنع أي شاب مسلم يريد التطوع في الحرب بغير رضا والديه(٤٨) ومن البديهي أن الأغلبية العظمى من الآباء والأمهات للعديد من الأسباب المتداخلة لا يمكن أن يكونوا راضين عن هجرة أبنائهم للقتال في حرب لا يعرفون عنها سوى أنها خارج أرض الوطن حتى أنهم للعديد من الأسباب المتداخلة كانوا يرفضون مجرد تجنيد أبنائهم في الجيش المصري ويعتبرون ذلك خطفاً وهو ما ترجمه الموال الشعبي « بلدي يا بلدي . . . السلطة خطفت ولدي » .

وقد انعكس الموقف المتخاذل الذي إتخذته القيادة بالسلب على كوادر وأعضاء جماعة الاخوان المسلمين ولا سيما على الجهاز العسكري الخاص الذي ارتفعت من داخله صيحات التذمر ضد سلبية القيادة حيث كان جميع أعضاء الجهاز يعتقدون أن وقت الجهاد الذي يتدربون من أجله على السلاح قد حان

---

(٤٧) عبد العظيم رمضان ، مجلة روز اليوسف ، في ١٢/٨/١٩٨٠ .
(٤٨) محمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون . . . أحداث صنعت التاريخ ، ص ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

وشرعوا يستعـدون للرحيل إلى فلسـطين وإزاء مماطلة القيـادة فكر معـظم أعضاء الجهـاز في الخروج عـلى الجماعـة والذهـاب للقتال الأمـر الـذي أدركتـه القيـادة فأصدرت فتوى أخرى في غاية الخطورة وهي « أن الجهاد المقـدس ليس مقصوراً على فلسطين فقط وإن الصهاينة ليسوا في فلسطين وحدها وإنمـا هم أيضاً داخـل مصر وعليه فإن الجهاد المقدس يجب أن يوجه ضدهم »(٤٩) ولكن هذه الفتوى لم تحبط كل الاخوان حيث قـاد أحمد رفعت مجمـوعة من الاخـوان ضد حسن البنـا بسبب مـوقفه من حـرب فلسطين وطلب من قيـادة الجماعـة أن تترجم تـأييدهـا المعلن لشعب فلسطين ترجمة جهادية حقيقية ولما لم تستجب له القيادة بل وقـامت بمنعه من دخول المركز العام خرج أحمد رفعت عن الجماعة وتطوع بمفرده لمحاربة العصابات الصهيونية حيث استشهد على أرض فلسطين العربية(٥٠) .

ورغم ذلـك فإن جمـاعة الاخـوان المسلمين قـد استغلت حـرب فلسـطين استغلالاً مزدوجاً مما عـاد عليها بمكـاسب دعائيـة وجماهيـرية من جهـة وبمكاسب عسكـرية من جهـة أخرى فقد نشط الاخـوان في الدعـاية الـدينية أثنـاء الحرب بدعوى أن هذه الحرب ليست إلا إحدى محاولات أعداء الاسلام في القضاء على الإسلام والمسلمين وبالتالي نشطوا في دعوة المسلمين للإلتفـاف حول دينهم عبـر الجماعة كما نجحوا في تعبئتهم حول حركة الجماعة وهكـذا فقد وضـع الاخوان المسلمون الأقفال على قلوب جماهيـرهم مما سهـل لهم عملية تسلق الأحـداث !! كما نجح الاخوان المسلمون أثناء الحرب وبموجبها في تكـديس كميات هـائلة من الأسلحة والذخائر سواء عن طريق الجيش المصري أم عن طريق الجيوش العربية بواسطة الهيئة العسكرية العربية العليا التي اتخذت القاهرة مقراً لهـا أو بوسـائلهم الخاصة التي كـانت تتم تحت سمع وبصر السلطات بـدعوى استعـدادهم لحرب فلسطين(٥١) .

---

(٤٩) من أقوال عضو الجهـاز الخاص عبـد المجيد حسن أمـام هيئة المحكمـة أثناء محـاكمته في الجنـاية العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ والتي أتهم فيها بقتل رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي .

(٥٠) محمود عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٠ ـ ٢١٠ .

(٥١) أحمد حسين ، قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ، ص ص ٣١٣ : ٣١٥ .

وفي يونيو ١٩٤٩ بدأت طبول الحرب الفلسطينية تخفت بعد توقيع اتفاقيات الهدنة بين الحكومات العربية في مصر وسوريا ولبنان والأردن وبين العصابات الصهيونية المدعومة من قبل الولايات لتحدة الأميريكية وبريطانيا وفرنسا وفي نفس الوقت أخذت طبول الانتفاضة الوطنية المصرية ضد الوجود الاستعماري البريطاني تعلو حتى تحولت إلى حرب ضروس دارت رحاها في المنطقة المحيطة بقناة السويس حيث كانت القوات البريطانية تتركز في قاعدة التل الكبير بمحافظة الاسماعيلية وقد بدأت الأعمال العسكرية بكتائب الفدائيين التي كانت ترسلها الحركة الوطنية إلى منطقة القنال لضرب المعسكرات البريطانية وقد إتسع نطاق هذه الكتائب كما تصاعدت أعمالها الفدائية في الوقت الذي إزدادت فيه مظاهر التأييد الجماهيري الكثيف لكتائب الفدائيين واستجابت حكومة الوفد للضغوط الجماهيرية وقررت في يوم ٨/١٠/١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ المصرية البريطانية التي كانت نفس الحكومة قد أبرمتها من قبل وقد اعْتُبر هذا القرار من الناحية الرسمية بداية حرب القنال بين مصر وبريطانيا .

وفي تلك الأثناء أعلن رئيس شعبة الاخوان المسلمين في القنال « أنه ليس للاخوان أي نشاط في حركة المقاومة المسلحة ضد القوات الانجليزية (وناشد) السلطات البريطانية أن تقيم صداقة إنسانية مع الإخوان المسلمين »[٥٢] وقد عقد شباب الاخوان المسلمين مؤتمراً إنتهى بالتوصية بمقاطعة بريطانيا وعدم التفاوض معها حتى تجلو عن مصر والسودان[٥٣] فسارع المرشد العام حسن الهضيبي يدين هذا المؤتمر ويعلن تبرؤ جماعة الاخوان المسلمين مما صدر عنه من توصيات مؤكداً أن جماعة الاخوان المسلمين لا تلتزم إلا برؤية المركز العام والتي أوضحها بقوله « إن هناك العديد من صور الكفاح العملي غير مقاطعة الانجليز . . . وإن أعمال العنف لا تخرج الإنجليز من البلاد وإنما الطريق الوحيد لاخراجهم هو تربية الشعب تربية اسلامية على النحو الذي تقوم به

(٥٢) جريدة المصري في ١٢/٢٩/١٩٥١ .
(٥٣) جريدة الجمهور المصري في ١٥/١٠/١٩٥١ .

جماعة الاخوان المسلمين . . . وإذا كانت الحكومة تريد تسليح الشعب فعليها أن تسلحه بالأخلاق عن طريق إغلاق دور اللهو الساهرة طوال الليل . . . إن الاخوان المسلمين لا ينظمون كتائب فدائية مثل باقي الأحزاب والهيئات ولا ينوون تنظيم مثل هذه الكتائب لأن القوة المادية إجراء من إختصاص الحكومة وحدها »(٥٤) ولم يكتف الهضيبي بهذا الموقف المخزي بل زاد عليه دعوته الشهيرة التي قال فيها « يا شباب مصر المسلم إذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم لأنه أنفع وأبقى »(٥٥) .

وقد أثار هذا الموقف الغيرة الوطنية لدى كل القوى السياسية فأخذت تهاجم جماعة الاخوان المسلمين وتتهم قياداتها بالخيانة العظمى ومن بين الذين تصدوا لفضح سلبية قيادات الاخوان نجد المفكر الاسلامي « خالد محمد خالد »يكتب تحت عنوان « إبشر بطول سلامة يا جورج » قائلاً « إن الإخوان المسلمين لم يتحركوا ولم يقذفوا ولو بحجر في سبيل الوطن رغم أن الوطن قد وجد قبل أن يوجد الدين ورغم أن كل ولاء ديني لا يسبقه ولاء وطني هو ولاء زائف ليس من روح الله . . . أفي ظل هذه الأحداث يدعو المرشد العام للإخوان الشباب أن يعكفوا على تلاوة القرآن الكريم وهو يعلم أن رسول الله وخيرة أصحابه قد تركوا الصلاة من أجل الحرب وأن رسول الله قد نظر إلى أصحابه في إحدى أسفار الجهاد فإذا بعضهم راقد قد أعياه الصوم وبعضهم مفطر قام بنصب الخيام فقال لقد ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله »(٥٦) كما نجد الأديب الطوباوي « إحسان عبد القدوس » يكتب تحت عنوان « الاخوان إلى أين ؟ » قائلاً « إن امتناع الاخوان المسلمين عن المشاركة في الجهاد المقدس الذي نفر إليه المجاهدون في القتال يعني رسوبهم في الإمتحان الأول لوطنيتهم عقب

---

(٥٤) جريدتا المصري والجمهور المصري في ٢١/١٠ و٢٢/١٠ و٢٦/١٠/١٩٥١ .
(٥٥) جريدة المصري في ١٥/١٢/١٩٥١ .
(٥٦) مجلة روز اليوسف في ديسمبر ١٩٥١ كما جاء في مقال عبد العظيم رمضان ، روز اليوسف في ١٥/١٢/١٩٨٠ .

اغتيال زعيمهم البنا »[٥٧] حتى « سيد قطب » الذي قاد الجماعة في الستينات اتهمهم بالميوعة في مواجهة الاحتلال البريطاني[٥٨] فجاءهم رد الهضيبي قاطعاً « وكأن دور اللهو قد اغلقت وحرمت على اللاهين حتى ينفر الاخوان الى القنال لمحاربة الانجليز »[٥٩] .

وعليه فقد وجدت قيادة جماعة الاخوان المسلمين البديل الذي تعبىء جماهيرها حوله وهو الجهاد المقدس ضد دور اللهو ودفع الهضيبي برجاله إلى معركة ميدانها القاهرة وعدوهم فيها يتمثل في التماثيل والصور واللوحات ودور اللهو والسينما والبارات في الوقت الذي كانت فيه المخابرات الغربية تسعى لتغيير الأوضاع السياسية في مصر تغييراً بعينه يحول دون أن يصل الفدائيون إلى سدة الحكم بعد انتهاء حرب القنال فدفعت برجالها في منظمة « إخوان الحرية » إلى نفس المعركة التي يخوضها الاخوان المسلمون ورغم اختلاف النوايا فإن الطرفين قد عملا جنباً إلى جنب في إشعال النيران داخل القاهرة حتى احترقت العاصمة في ٢٦ يناير ١٩٥٢[٦٠] .

---

(٥٧) مجلة روز اليوسف في ١٩٥١/١١/٢٧ .
(٥٨) جريدة المصري في ١٩٥٢/١/١ .
(٥٩) جريدة المصري في ١٩٥٢/١/٣ .
(٦٠) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ٣٣٠ .

الباب الثالث

الإخوان المسلمون على مذبح المناورة . . .

أولاً : الإخوان في مفهوم المناورة

إن المناورة السياسية تعني الحركة من أجل توسيع قاعدة الحلفاء لتضم أكثر القطاعات الممكن ضمها حتى تلك التي تميل إلى الحياد مع تضييق قاعدة الأعداء بحيث تقتصر على العدو الرئيسي ، وتهيئة الظروف الموضوعية على ضوء طبيعة الصراع السياسي وموازين القوى بين أطرافه بما يساعد على تحديد التوقيت المناسب لتوجيه الضربة المناسبة للعدو بما يكفل الإنتصار عليه ، كل ذلك بشرط الحفاظ على المبدأية السياسية الأمر الذي يمكن النجاح فيه عن طريق الفصل الزمني بين الأهداف الاستراتيجية والشعارات التكتيكية والنضالات اليومية مع تحاشي الوقوع في شرك الفصل النوعي بين هذه المواقف السياسية المتعاقبة زمنياً بدعوى المناورة . فالتنظيم السياسي الذي يرفع شعارات تكتيكية تتناقض مع أهدافه الاستراتيجية أو الذي يعتمد وسائل نضال يومية تتعارض مع شعاراته التكتيكية يكون قد انتحر سياسياً ليس فقط بسبب إفراطه في المرونة لدرجة التنازل عن المبدأية الأمر الذي يوصف بالانتهازية السياسية ولكن أيضاً لأن هذه الإنتهازية تعرقل التطور الطبيعي لمراحل حركته السياسية حيث أنه يسقط بنفسه شعاراته التكتيكية بنضاله اليومي المضاد ويسقط أهدافه الاستراتيجية بشعاراته التكتيكية المضادة أي أنه يعرقل نفسه بنفسه موقعاً بذلك على شهادة وفاته !!

وفي إطار الفهم الصحيح للمناورة السياسية المبدأية يستطيع التنظيم السياسي أن يختزن أهدافه الاستراتيجية كقاعدة ثابتة لتحالفاته السياسية الدائمة أو الطويلة المدى ويستخرج منها شعاراته التكتيكية ويجعلها قاعدة مرنة لتحالفاته

السياسية المتوسطة المدى ثم يستخرج من هذه الشعارات معاركه السياسية اليومية لتكون أساس تحالفات المواقع والأحداث قصيرة المدى. وعليه فإن هذا التنظيم السياسي يستطيع أن يتحرك بدرجة كبيرة من الحرية بين التحالفات المتوسطة المختلفة

وبدرجة أكبر من الحرية بين التحالفات القصيرة المتعددة بما يترجم التطورات الموضوعية المحيطة به أو التطورات الذاتية التي تطرأ عليه أو على حلفائه . وإذا نجح التنظيم السياسي في التوفيق بين المرونة والمبدأية بما يمكنه من إدارة الصراع السياسي لصالح رؤيته فإنه يكون قد ضمن لنفسه استمرار التقدم السياسي إلى الأمام ومن خلال هذا المدخل السريع في مفهوم المناورة فإننا نرى أن مقتل جماعة الاخوان المسلمين كان وما زال يكمن في مناوراتها السياسية ذلك أن جماعة الإخوان المسلمين كانت كغيرها من الأحزاب والتنظيمات السياسية تطمح إلى السيطرة على الحكم لوضع أهدافها وشعاراتها موضع التنفيذ ولكنها في ذات الوقت كانت خاضعة خضوعاً مطلقاً لإمامها وزعيمها الروحاني الذي مارس على أتباعه أكثر أنماط القيادة الديكتاتورية شذوذاً وبالتالي فإنها لم تعرف الديمقراطية التنظيمية في الوقت الذي لم تعترف فيه الجماعة بأي من المؤسسات الديمقراطية للدولة كالدستور والبرلمان بالإضافة إلى عدم ثقتها في الجماهير أو في الأحزاب الجماهيرية الأمر الذي يعني أن جماعة الإخوان المسلمين في سعيها إلى السيطرة على الحكم قد استبعدت الطريق البرلماني السلمي كما استبعدت الطريق الثوري العنيف لأن كليهما بدرجة أو بأخرى يتطلب ثقة القيادة في الكادر وثقة التنظيم كله قبل كل شيء في القدرات الهائلة التي تمتلكها الجماهير المصرية ولأن كليهما بدرجة أو بأخرى يعتمد على الديمقراطية التي لم تعرفها جماعة الإخوان المسلمين ، وعليه فقد راهنت الجماعة على الطريق الثالث الذي يصل بها إلى الحكم دون عناء وهو الطريق الإنقلابي .

ولما كان الإنقلاب هو تغيير يتم إحداثه من داخل السلطة الحاكمة ذاتها بواسطة أحد مراكز القوى المشاركة في التحالف الحاكم فقد حرص الإخوان المسلمون على اختراق السلطة الحاكمة ومد جذورهم في عمق مراكز القوى

المؤثـرة وذلك بهـدف الاحتماء بـظل السلطة والحركـة من تحت إبطهـا حتى ينمـو تنظيمهم ويزداد قوة وتأثيراً على أحد أو بعض مراكز القوى وعندئذ يدفعون بهذا المركز الذي دائماً ما يكون قصر الحكم أو الوزارة أو المؤسسة العسكرية للإلتفاف حول المراكز الأخرى كالبرلمان والأحزاب والنقابات والدستور بل وللإلتفاف حول المراكز التنفيذية الأخرى والاستيلاء على السلطة بعيداً عن أية مشاركـة جماهيـرية وبالتالي بعيداً عن الالتزام بالمطالب الجماهيرية .

إن هـذا الاتجاه الانقـلابي قد دفـع الإخوان المسلمـين إلى عقد تحـالفـاتهم السياسية بالنظر إلى إعتبارات القوة والنفوذ وبالنـظر إلى مدى الاتسـاع التنظيمي للجمـاعة دون أدنى مـراعاة لـلأسس المبـدأيـة ودون استيعـاب واعٍ للتـطورات المـوضوعيـة المحيطة بهم وقـد انطلقت القيـادة في هذه التحـالفات غـير المبـدأيـة مستغلة القصـور الشديـد في الـوعي السياسي لـدى الكادر المحيط بهـا « الأمناء » ولدى العضوية الساذجة في الجماعة . ومن أجل الحفاظ على التنظيم الذي بـات مقـدساً لـذاته في طيـات حليف قوي خضـع الإخوان المسلمـون خضوعـاً ذليلاً لوصايـة هذا الحليف وأسقـطوا أهدافهم وشعـاراتهم السياسيـة بأيـديهم مؤكدين عجزهم عن التوفيق بين المرونة والمبدأية واختيارهم للإتجاه الإنتهازي الأمر الذي أدى إلى فشلهم الــذريـع في إدارة الصــراع السيـاسي لصــالحهم ثم إلى إنهيـار تنظيمهم المقدس بمعاول الانتهازية التي استخدمها حلفاؤهم بكفـاءة أعلى وبـأيدٍ أقوى من أيدي الإخوان !!

ولمـا كانت مـراكز القـوى داخل التحـالف الحاكم في حـالـة حـراك طبقي وسياسي دائم مما يعني خروج مراكز قديمة ودخول مراكز جـديدة في التحـالف ولما كان هذا الحراك يؤدي إلى بروز عـدة تناقضـات بين الحلفـاء بعضهم البعض قد تصل في حدتها إلى حد يفرض صراعـاً سياسيـاً بين مـراكز القـوى المختلفة فقـد حاول الاخوان أن يحتفظوا بعلاقات سياسية متكافئة مع مراكز القـوى المتعارضـة دون أن يزجوا بأنفسهم في الخلافات القائمة وذلـك عملاً بـالتوجيـه الشهير الـذي أعلنـة « حسن البنا » في كتـاب « الاخوان المسلمـون تحت راية القـرآن » والذي

خاطب فيه أتباعه قائلاً « لا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ولا تصادموا نواميس الكون فإنها غلابة ولكن غالبوها واستخدموها وحولوا تيارها واستعينوا ببعضها على بعض حتى تحين ساعة النصر وما هي منكم ببعيد »[٦١] وخلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٥٢ كان مركزا القوى الرئيسيان هما القصر الملكي والاستعمار البريطاني وكانت هناك قاعدة ثابتة من الاتفاق بينهما مما ساعد الإخوان المسلمين على التوفيق بين المراهنة على كليهما في ذات الوقت ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تغيرت موازين القوى العالمية لصالح الولايات المتحدة الأميريكية وبدأت بريطانيا تلملم أطراف ثوبها الإمبراطوري استعداداً للرحيل وفي عام ١٩٥٢ تغيرت موازين القوى المحلية لصالح الجيش الذي أطاح بالقصر بعيداً عن التحالف السياسي الحاكم وحاول الإخوان المسلمون إعادة ترتيب تحالفاتهم لمواكبة تلك التطورات السريعة التي حملت إلى الحكم مراكز قوى جديدة عملاً بتوجيه إمامهم البنا ، وفي هذه المحاولة سقط الإخوان المسلمون كما لم يسقط تنظيم سياسي من قبل ومع ذلك فإنهم ما زالوا يكررون المحاولة أو بالأصح يكررون المناورة !!

(٦١) ما زال الإخوان المسلمون متمسكين بهذا التوجيه حتى اليوم حيث نجد مجلة « الدعوة » تضعه على صدر صفحاتها في إفتتاحية عددها الصادر في فبراير ١٩٧٧ .

ثانياً : المراهنة على الجوادالاستعماري . . .

بين بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية

إن الاستعمار العالمي بمختلف أشكاله ومراحله يسعى إلى الحد من نمو الإتجاهات الوطنية الشعبية في المستعمرات حفاظاً على مصالحه الإقتصادية وبالتالي على النظام الرأسمالي العالمي كله من الإنهيار وهو يدرك في ذات الوقت مدى التذمر الكامن ضده في نفوس الشعوب التي يستعمرها ولذلك فإنه يدعم الحركات الدينية لكي تحل له هذه الأزمة المزدوجة فهي من جهة سوف تمتص الجماهير المتمردة لتوجه طاقاتها الجبارة نحو الطقوس الدينية والإصلاحات الأخلاقية ، وهي من جهة أخرى سوف تثير روح التعصب الديني ضد العناصر الشيوعية والليبرالية والتي تلعب عادة دوراً بارزاً في قيادة الحركة الوطنية مما يفتت الوحدةالوطنية ضدالاستعمار ، بالاضافة إلى ذلك فإن هذه الحركات الدينية مهما أثارت من ضجة فهي لا تعادي الرأسمالية وبالتالي فهي لن تعرقل استمرارية النظام الرأسمالي الإستعماري العالمي .

لذا فإنه لم يكن غريباً أن يقوم الاستعمار البريطاني بمد جماعة الإخوان المسلمين في مصر بمختلف أشكال الدعم والتأييد الأمر الذي اتضح مبكراً عندما تبرعت شركة قناة السويس البريطانية الاستعمارية الكبرى بمبلغ ٥٠٠ جنيه للجماعة في عام ١٩٣٠[٦٢] إلا أن ما يهمنا الوقوف عنده هو قبول حسن البنا لهذا الدعم في الوقت الذي بدأت فيه الدعوة لمقاطعة بريطانيا تجد ترحيباً واسعاً من مجمل الحركة الوطنية فهذا الموقف لا يعني فقط أن البنا كان ضد مقاطعة الاستعمار البريطاني ولكنه يعني أيضاً أنه قد قبل اليد الممدودة من بريطانيا مقرراً الإحتماء في ظل السلطات البريطانية بهدف تحقيق النمو الذاتي لجماعته وملتزماً بطبيعة الحال بشروط هذه الحماية ومنها تأييد معاهدة ١٩٣٦ المصرية البريطانية التي نصت في مادتها الثامنة على « وجود قوات بريطانية في منطقة القنال ـ بور

(٦٢) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ص ٩٦ .

سعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء ـ لضمان الدفاع عن قناة السويس التي تعتبر الطريق الأساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية)

كما نصت في مادتها السابعة على «منح بريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات المتاحة على امتداد الأراضي المصرية »(٦٣) هذه المعاهدة وصفها حسن البنا في رسالة منشورة إلى رئيس الوزراء « علي ماهر » بأنها « تعاقد شريف »(٦٤) كما أعلن ضرورة وفاء مصر بالتزاماتها التي نصت عليها معاهدة ١٩٣٦(٦٥) .

في أول سبتمبر ١٩٣٩ بدأت الحرب العالمية الثانية بين المانيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من الجهة المقابلة وإتسع نطاق الحرب بعد ذلك بدخول إيطاليا واليابان إلى جانب ألمانيا فيما عرف باسم جبهة المحور وبدخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميريكية إلى جانب بريطانيا وفرنسا فيما عرف باسم جبهة الحلفاء وفي تلك الأثناء أوقعت جماعة الاخوان المسلمين نفسها في مأزق حرج عندما شرعت تتجه نحو دول المحور مدفوعة في ذلك بعدة إعتبارات في مقدمتها إرتفاع أسهم دول المحور في الحرب بما أوحى بأن ألمانيا سوف تصبح سيدة العالم مع اعتقاد الجماهير الساذجة بأن ألمانيا سوف تمنح المستعمرات استقلالها وأنها سوف تولي الشعوب الإسلامية رعاية خاصة حتى أنه قد انتشرت في تلك الأثناء إشاعة تدعي أن « أدولف هتلر » قد أسلم وغير إسمه إلى الحاج « محمد هتلر » يضاف إلى ذلك تعاطف حلفاء الإخوان المحليين مع دول المحور ولا سيما الملك فاروق الذي كان قد ضاق ذرعاً بتنامي النفوذ البريطاني داخل مؤسسات الدولة على حسابه وعلي ماهر الذي عزلته السلطات البريطانية من رئاسة الوزارة وعينت حسن صبري بدلاً منه وبالمثل كان إسماعيل صدقي يرتبط بايطاليا بعدة ارتباطات عائلية واقتصادية بالاضافة إلى تعاطف حلفاء الاخوان على الساحة العربية أيضاً مع دول المحور ولا سيما مفتي فلسطين « أمين الحسيني » صاحب الميول الفاشية الذي أعلن صراحة تأييده لألمانيا في حربها ضد بريطانيا صاحبة

(٦٣) إبراهيم شلبي ، تطور النظم السياسية والدستورية في مصر ، ص ص ٥٨٧ : ٥٨٨ .

(٦٤) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، الجزء الأول ، ص ٣١٦ .

(٦٥) حسن البنا ، جريدة المصري في ١٩٤٢/٣/٢٣ .

وعد بلفور المشؤوم بل إن الحسيني قد سافر إلى ألمانيا سراً والتقى بهتلر حيث تم التنسيق بين الطرفين ولعب الحسيني دور الوسيط بين هتلر وبين البنا(٦٦) ومن جهة أخرى فإن الدولة الشيوعية « الملحدة » الوحيدة آنذاك وهي الإتحاد السوفيتي كانت أحد أطراف جبهة الحلفاء التي تعادي جبهة المحور ونظراً لأن الاتحاد السوفيتي كان هو العدو الأول في نظر الإخوان المسلمين وعملاً بمبدأ عدو عدوي هو صديقي فقد كان من الطبيعي أن يتجه الإخوان إلى دول المحور إلا أن أهم الإعتبارات التي دفعت بالاخوان المسلمين إلى أحضان المحور كانت تلك الأوجه العديدة للإتفاق الفكري والسياسي بين الطرفين مثل رفض البرلمانية والأحزاب ومعاداة الليبرالية والشيوعية ومثل السعي لإنشاء امبراطورية ذات حكم فردي مطلق تعتمد على الايديولوجية الدينية ومثل تلك التشكيلات العسكرية التي تقوم بقمع القوى السياسية المعارضة ، بل إن الإمام البنا لم يتوان عن إعلان إعجابه الشديد بزعيم النازية الألمانية « أدولف هتلر » وبزعيم الفاشية الإيطالية « بنيتو موسوليني » في عام ١٩٣٣ عندما وصفهما بأنهما « قادة النهضة الحديثة في أوروبا لأنهما يؤيدان الأديان ويبثانها في نفوس أممهما » ودعا المصريين لأن « يفتحوا عيونهم على هذين الزعيمين »(٦٧) .

وقد حاول الإخوان الحفاظ على سرية علاقاتهم بالمحور فشكلوا جبهة اسمُّوها « جبهة إنقاذ البلاد » وقد قال عنها عضو الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين « محمود عبدالحليم » « لما قامت ألمانيا بهجومها المكتسح هب المصريون الأحرار ينتهزون هذه الفرصة لتخليص البلاد من الانجليز وكونوا جبهة لانقاذ البلاد تحت ستار السرية التامة وكان من أبرز أعضاء هذه الجبهة حسن البنا وعلي ماهر وعزيز المصري وأمين الحسيني وتلخصت خطة الجبهة في الاتصال بالحكومة الألمانية والاتفاق معها على أن تتحمل الجبهة عبء الدفاع عن مصر ضدالانجليز

(٦٦) تقرير المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية عن بريطانيا العظمى ومصر منذعام ١٩١٤ ، عام ١٩٥١ ،ص ٥٦ .

(٦٧) مجلة الإخوان المسلمين في ١٠ جمادي الثاني عام ١٣٥٢ (حوالي عام ١٩٣٣) .

مقابل وعد بالاستقلال والصداقة من ألمانيا وقد تم الاتصال فعلاً واستطاع أمين الحسيني أن يهرب إلى ألمانيا حيث التقى بهتلر وتفاوض معه حول أهداف الجبهة ، وظلت الجبهة تعمل وتعد نفسها لليوم الذي تطرد فيه الإنجليز من مصر . . . وكانت تصلنا خطب هتلر حيث كنا نقوم بترجمتها وتوزيعها »[٦٨] .

ومع شدة الاستقطاب السياسي بين مؤيدي المحور ومؤيدي الحلفاء عجز البنا عن التوفيق بين موقفه المعلن لصالح بريطانيا وموقفه الفعلي لصالح المانيا حيث أدرك الجميع حقيقة علاقاته بالمحور وبدأت الأقلام الصحفية تهاجمه علناً حتى أن المفكر الاسلامي « عباس محمود العقاد » قد اتهمه صراحة « بالعمالة والجاسوسية وتلقى الأموال من دول المحور بهدف الإيقاع ببلاد الإسلام رغم تستره وراء الإسلام »[٦٩] . وقد أدركت السلطات البريطانية خطورة ما يقوم به الإخوان على موقفها العسكري فقامت بمصادرة مجلاتهم وإغلاق مطابعهم ومنع اجتماعاتهم وتحريم طبع أو نشر أي شيء لهم أو عنهم بأية وسيلة من الوسائل ثم قامت بعد ذلك بإبعاد الإمام البنا إلى الصعيد وهو ما يبرره محمود عبد الحليم بقوله « ولما شاءت إرادة الله أن ينقلب الموقف العسكري رأساً على عقب ويتقهقر الجيش الألماني تمكن الانجليز من اعتقال أعضاء الجبهة »[٧٠] وكان من الطبيعي أن يتم اعتقال البنا مع أعضاء الجبهة حيث أودعته السلطات في سجن الزيتون في ١٩٤١/١٠/١٩ ولكن الملك فاروق لم يتخل عن البنا حيث أرسل له حامد جودة وكان حينذاك سكرتير عام الهيئة السعدية ووزير التموين في حكومة حسين سري واجتمع جودة بالبنا في سجنه حيث أخبره البنا باستعداده التام للتعاون مع الإنجليز وهو ما أبلغه جودة للسلطات البريطانية فقامت بالافراج عن حسن البنا بعد ثلاثة أسابيع فقط من سجنه رغم أن بقية زملائه في « جبهة إنقاذ البلاد » قد استمروا رهن الإعتقال حتى نهاية الحرب في عام ١٩٤٥ أي بعد أربعة أعوام[٧١] .

---

(٦٨) محمود عبد الحليم ، الإخوان المسلمون . . . أحداث صنعت التاريخ ، ص ص ٣١٠ : ٣١١ .
(٦٩) جريدتا الدستور ومصر الفتاة في ٢٨/٧ و١٩٣٩/٧/٢٩ .
(٧٠) محمود عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص ٣١١ .
(٧١) مرافعة أحمد حسين في قضية اغتيال النقراشي ، ص ص ٤٠ : ٤١ .

وكانت الأسابيع الثلاثة التي قضاها البنا في سجن الزيتون كافية لأن يدرك أن النار التي يلعب بها توشك أن تحرقه هو وجماعته وأنه من الأفضل له أن يراهن على الجواد الانجليزي الذي ما زال قوياً من أن يراهن على الجواد الألماني الذي قد يصبح الأقوى في المستقبل . وعندما إنقلبت الموازين العسكرية لصالح الانجليز وحلفائهم سارع البنا في خطاه نحو العودة الى أحضان الإنجليز واتفق الطرفان على أن يقوم الإخوان المسلمون في مساجدهم ومحافلهم باعلان تأييدهم للانجليز وبالهجوم على الألمان وتكذيب إشاعة إسلام « هتلر » مقابل السماح لهم بممارسة نشاطهم في مختلف المدن والقرى والمواقع الجماهيرية رغم القوانين الاستثنائية المفروضة بسبب الحرب والتي تمنع ذلك وأعربت السفارة البريطانية عن استعدادها لمساعدة البنا في تحقيق أهدافه(٧٢) .

وفي شهر يوليو من عام ١٩٤٥ إنتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار دول الحلفاء التي كانت تضم بريطانيا وبدأت السلطات البريطانية تخفف من قبضتها على الحركة السياسية المصرية فاكتشف الجميع أنه أثناء تكميم أفواههم وتقييد حركتهم بموجب القوانين الاستثنائية قد انتشر الاخوان المسلمون وتغلغلوا في كافة المواقع الجماهيرية وشكلوا مئات الشُعَبْ والأقسام وازداد رصيدهم من العضوية والمؤسسات عشرات الأضعاف عما كان عليه قبل الحرب وكل هذا قد تم بمباركة سلطات الأمن(٧٣) .

وعلى هذا الأساس يمكن وفقاً للمفاهيم الإنتهازية إعتبار أن تراجع الاخوان المسلمين عن المراهنة على الجواد الألماني والعودة للمراهنة على الجواد البريطاني كان موقفاً ناجحاً وحكيماً !! ولكن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كان يختلف كثيراً عن عالم ما قبلها حيث تراجعت بريطانيا عن قيادة المعسكر الاستعماري العالمي وتقدمت الولايات المتحدة الأميريكية لقيادته وبدأت تعيد ترتيب الأوراق داخل هذا المعسكر لصالحها واضعة نصب أعينها عدة متغيرات

(٧٢) عبد العظيم رمضان ، مجلة روز اليوسف في ١٩٨٠/١١/١٧ .
(٧٣) صلاح عيسى ، الاخوان المسلمون : مأساة الماضي ومشكلة المستقبل ، ص ٢٤ .

في مقدمتها بروز الاتحاد السوفيتي قائد المعسكر الشيوعي العالمي كقوة اقتصادية وعسكرية وسياسية لا يمكن تجاهلها ونمو الحركات الوطنية في المستعمرات التقليدية ولا سيما مصر والهند وفيتنام وزيادة الأعباء الاقتصادية للاحتلال العسكري المباشر في الوقت الذي برز فيه الدور الاستعماري الخطير الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الاقتصادية عابرة القارات فقط إذا وجدت مِن بين أبناء المستعمرات مَن يفتح لها الأبواب ، وهكذا بدأ المارد الأميركي يبحث داخل المستعمرات عن هؤلاء « الأصدقاء » وبدأ ينظمهم معاً في أحلاف سياسية عالمية في الوقت الذي بدأ يضغط فيه على بريطانيا وفرنسا لكي تسارعا في الرحيل عن المستعمرات وعلى هذا الأساس فقد شجعت الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها جماعة الاخوان المسلمين من أجل عقد « الحلف الإسلامي » لحماية الدول الإسلامية من الخطر الشيوعي ! واشترك الطرفان معاً في تنظيم المؤتمر الأول للحلف الذي عقد في باكستان في مايو ١٩٥٢[٧٤] وهو الحلف الذي أصبح بعد ذلك يسمى « حلف بغداد » ثم « حلف المعاهدة المركزية » وانهار في عام ١٩٧٩ بعد أن انسحبت منه كل الدول الأعضاء تدريجياً حتى اقتصر على الولايات المتحدة وبريطانيا !!

وكان الإخوان المسلمون أبرز الأصدقاء الذين يمكن أن تدفع بهم الولايات المتحدة الأميريكية إلى السلطة في مصر عن طريق انقلاب داخلي يحول دون تصاعد المد اليساري والوطني الديمقراطي ووصوله إلى السلطة بعد إنتصار الفدائيين في حرب القنال[٧٥] إلا أن تراث الجماعة التاريخي في التحالف مع بريطانيا التي تعارض المخططات الأميريكية الرامية إلى القضاء على الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية وفي مقدمتها الامبراطورية البريطانية من أجل الحفاظ على جوهر العلاقات الاستعمارية من الأخطار التي تحملها حركة التحرر الوطني والمعسكر الشيوعي العالمي هذا التراث جعل الولايات المتحدة

(٧٤) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ٥٧٥ .
(٧٥) صلاح عيسى ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

الأميركية تبتعد عن الإخوان خشية أن تنسق معهم بريطانيا لإفشال المخططات الأميركية في مصر خصوصاً وأن المرشد العام للاخوان حسن الهضيبي كان يؤكد « ترحيب الإخوان المسلمين بالتفاوض مع بريطانيا »[٧٦] ولا سيما بعد ظهور ونمو تنظيم « الضباط الأحرار » داخل الجيش المصري وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة الصديق الذي تبحث عنه[٧٧] .

وعشية انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حصل « علي صبري » عضو تنظيم الضباط الأحرار على موافقة السفيرالأميركي في القاهرة « جيفرسون كافري » على قيام الانقلاب بل وعلى وعد منه بالحيلولة دون تدخل القوات البريطانية ضد الانقلاب في مقابل التزام الضباط الأحرار بحماية المصالح الأجنبية كما أتفق الطرفان على حصول النظام الجديد بمجرد نجاحه على التأييد السياسي الكامل من الولايات المتحدة الأميركية ، ونجح الضباط الأحرار في انقلابهم وشكلوا سلطة سياسية جديدة وتطورت العلاقات بينهم وبين الولايات المتحدة الأميركية حيث استمرت اللقاءات والاجتماعات بين جمال عبد الناصر وبين السفير الأميركي في القاهرة « جيفرسون كافري » ومستشار السفارة الأميركية « بيل ليكلاند » ومساعد وزير الدفاع الأميركي « وليم فوستر » وفي نوفمبر ١٩٥٢ سافر « علي صبري » إلى واشنطون على رأس بعثة عسكرية رسمية للحصول على مساعدات عسكرية أميركية وفي مايو ١٩٥٣ وصل إلى القاهرة وزير الخارجية الأميركي « جون فوستردالاس » على رأس وفد سياسي يحمل رسالة من الرئيس الأميركي « إيزنهاور » إلى الرئيس المصري « محمد نجيب » واجتمع دالاس مع عبد الناصر حيث طلب منه عبد الناصر تزويد مصر بالسلاح الأميركي فوافق دالاس على ذلك بشرط انضمام مصر إلى الحلف الذي تزمع الولايات المتحدة إقامته في الشرق الأوسط لحماية العالم الحر من التوسع الشيوعي الأمر الذي قبله عبد الناصر ولكنه إشترط جلاء القوات البريطانية عن مصر قبل إنضمامها

(٧٦) جريدة المصري ومجلة الدعوة في ١٩٥٢/٣/٤ .
(٧٧) السيد فهمي الشناوي ، مجلة روز اليوسف في ١٩٨١/١/٢٦ .

للحلف المطلوب وعليه فقد اقتنعت الولايات المتحدة الأميريكية بضرورة الضغط على بريطانيا حتى تسارع في الجلاء عن مصر ، أما من ناحية الدعم المالي فإن المخابرات المركزية الأميريكية قد سارعت بارسال ثلاثة ملايين دولار إلى السلطة العسكرية الجديدة لكي تستخدمها في ترتيب الأوضاع الداخلية(٧٨) .

وبينما كان جمال عبد الناصر يرتب تحالفه مع الولايات المتحدة الأميريكية خلال عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣ كان مستمراً في التفاوض مع السلطات الإستعمارية البريطانية حول الجلاء عن مصر ، وقد أدركت جماعة الإخوان المسلمين أن الولايات المتحدة الأميريكية قد ألقت بكامل ثقلها مع السلطة العسكرية الجديدة فعادت الجماعة إلى التنسيق مع حليفها البريطاني حيث سارعت قيادة الاخوان في التفاوض مع السلطات البريطانية وعقد الطرفان عدة اجتماعات لهذا الغرض مثَّل الإخوان فيها المرشد العام حسن الهضيبي وإخوانه من أعضاء مكتب الإرشاد صالح أبو رقيق ومنير الدلة وحسن العشماوي بينما مثل السلطات البريطانية فيها الوزير المفوض « كريزويل » ومستشار السفارة بالقاهرة « إيفانز » وانتهت المفاوضات بين الطرفين بموافقة بريطانيا على الجلاء مع الاحتفاظ بقوة عسكرية قوامها أربعة آلاف جندي في قاعدة التل الكبير بمحافظة الإسماعيلية والاحتفاظ بحق العودة إلى مصر إذا ما تعرضت منطقة الشرق الأوسط لخطر الحرب وأعلن الاخوان المسلمون على لسان حسن الهضيبي قبولهم للشروط البريطانية .

وقد أدركت السلطة العسكرية أن الاخوان المسلمين يهدفون من وراء مفاوضاتهم مع بريطانيا إلى الحصول على التأييد والدعم البريطاني لمحاولاتهم الرامية لاحتواء السلطة الجديدة بعد إظهار الضباط الأحرار بمظهر ضعيف أمام الشعب المصري ، وعليه فقد حاولت السلطة الإيقاع بين الطرفين وقام « صلاح سالم » وزير الإرشاد القومي بزيارة « حسن الهضيبي » في منزله في مايو ١٩٥٣

---

(٧٨) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، ص ص ٥٦ : ٧٣ .

وطلب منه تجهيز الاخوان لخوض حرب ضد القوات البريطانية في القنال ولكن الهضيبي الذي أدرك نوايا السلطة العسكرية رفض طلب صلاح سالم معلناً أنه لا يقبل أن يكون دم الاخوان المسلمين معمداً للمفاوضات الرسمية بين السلطة العسكرية والسلطات البريطانية(٧٩) .

وقد دفعت هذه المناورة الدفاعية الإخوانية السلطة العسكرية إلى إصدار قرار بحل جماعة الاخوان المسلمين في يناير عام ١٩٥٤ الأمر الذي حال دون الترجمة العملية لما تم الاتفاق عليه بين الإخوان والإنجليز وأخلى الساحة للسلطة الجديدة من أجل ترتيب أمورها مع الصديق الأميريكي .

وفي الجهة المقابلة فإن الضغوط الأميريكية على بريطانيا والتساهل الذي أبدته السلطة العسكرية في مفاوضاتها معها قد أديا إلى توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصرفي ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، ورغم أن الإخوان المسلمين قد عارضوا هذه الاتفاقية بشدة إلا أن ذلك لم يكن سوى تحويلاً للصراع القائم بينهم وبين السلطة العسكرية حول توزيع النفوذ إلى الميدان الوطني ذلك أن الاخوان كانوا قد قطعوا في التساهل مع بريطانيا شوطاً أبعد من ذلك الذي يعارضون السلطة العسكرية بسببه ، وقد حاول الإخوان المسلمون إسقاط السلطة العسكرية تحت شعار إسقاط اتفاقية الجلاء ولم تسقط لا هذه ولا تلك ولكن التي سقطت هي جماعة الإخوان المسلمين الأمر الذي سوف نتناوله لاحقاً . . .

---

(٧٩) ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ص ص ٢٤٢ : ٢٤٥ .

ثالثاً : مراهنة الإخوان المسلمون بين الجماهير والسلطة . . .

إذا كانت مراهنة الإخوان المسلمين على الجواد الإنجليزي قد خسرت عندما خرج الجواد من الحلبة معلناً عجزه عن مواصلة السباق فإن مراهنة الإخوان المسلمين على الساحة السياسية المحلية قد أخذت شكلاً آخر حيث تحوي هذه الساحة تناقضاً رئيسياً بين طموحات الجماهير من جهة وتوجهات السلطة من الجهة المقابلة ! وخلال الفترة التاريخية محل الدراسة شهدت مصر ثلاث مراحل للحركة السياسية الجماهيرية تمثلت الأولى في العهد البرلماني أي المرحلة الممتدة من ١٩٢٨ حتى ١٩٥٤ وخلال هذه الفترة ورغم أن خريطة القوى السياسية لم تكن تعبر بدرجة عالية من الدقة عن الخريطة الاجتماعية المصرية فإنها قد شهدت بروز ثلاث قوى سياسية تعبر كل منها عن طموحات قطاعات واسعة من الجماهير ألا وهي حزب الوفد والحركة الشيوعية المصرية وحركة مصر الفتاة . أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في العهد الناصري وبالأدق خلال المرحلة الممتدة من ١٩٥٤ حتى ١٩٧٦ وخلال هذه الفترة نجحت السلطة في الإطاحة بكل القوى السياسية الجماهيرية واحتكرت إلى جانب سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية سلطة تمثيل الجماهير في تلك المؤسسات البوليسية التي جعلتها بديلاً عن الأحزاب وهي هيئة التحرير ثم الإتحاد القومي ثم الإتحاد الاشتراكي ! ولم تبدأ المرحلة الثالثة إلا عام ١٩٧٦ بعودة الحياة الحزبية للوجود مرة أخرى ولكننا لا نستطيع أن نعتبر أحزاب هذه المرحلة قوى سياسية جماهيرية لكونها لا تعبر بدقة عن الخريطة الاجتماعية المصرية مما يعني وجود قطاعات جماهيرية واسعة خارج هذه الحياة الحزبية ، ولكونها تمارس حركتها في ظل مجموعة متشابكة من القيود تكاد أن تشل هذه الحركة ، ولكون السلطة أولاً وأخيراً تملك يداً طولى في توجيه هذه الأحزاب بدرجة أو بأخرى !!

وفي المقابل فقد جلس على مقعد السلطة خلال الفترة التاريخية محل الدراسة ستة حكام هم الملك فؤاد ١٩٢٨ ـ ١٩٣٧ ثم الملك فاروق ١٩٣٧ ـ

١٩٥٢ ثم مجلس قيادة الثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ ثم جمال عبد الناصر ١٩٥٤ ـ ١٩٧٠ ثم أنور السادات ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ وأخيراً حسني مبارك الذي ما زال متربعاً على مقعد السلطة منذ عام ١٩٨١ ، إلا أن السلطة لم تكن مقصورة أبداً على مؤسسة الحكم بل إتسعت لتشمل مؤسسات أخرى مساعدة مثل تلك الأحزاب التي شكلها كلاً من الملك فؤاد والملك فاروق ليقوم بواسطتها بالانقلاب على الديمقراطية وتدعيم سلطاته الفردية المطلقة إبتداءً بحزب الأحرار الدستوريين الذي أعلنه محمد محمود عام ١٩٢٢ وانتهاءً بالكتلة الوفدية التي أعلنها مكرم عبيد عام ١٩٤٢ مروراً بحزب الإتحاد الذي أعلنه يحيى إبراهيم عام ١٩٢٤ وحزب الشعب الذي أعلنه إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ والهيئة السعدية التي أعلنها محمود فهمي النقراشي عام ١٩٣٨ .

ومثل تلك المؤسسات البوليسية التي شكلها مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر لتقوم بمراقبة الحركة الجماهيرية وإحكام السيطرة على البلاد والحيلولة دون قيام أحزاب سياسية جماهيرية حقيقية والتي بدأت بهيئة التحرير التي أعلنت عام ١٩٥٣ ثم الاتحاد القومي عام ١٩٥٦ ثم الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٢ . ومثل ذلك الحزب الأوحد المهيمن الذي شكله السادات وأبقى عليه مبارك ليكون أحد أدوات السلطة التنفيذية في اختراق صفوف الحركة الجماهيرية والذي بدأ بحزب مصر العربي عام ١٩٧٦ ثم تطور إلى الحزب الوطني الديمقراطي في عام ١٩٧٨ .

وقد مر الصراع بين القوى السياسية الجماهيرية وبين السلطة عبر العديد من حالات المد والجذر وكان على الإخوان المسلمين أن يختاروا دوماً بين أحد الفريقين ، وكلما احتدم الصراع كلما إتضح للعيان أين يقف الإخوان المسلمون !!

١ ـ حزب الوفد

كان حزب الوفد أقرب إلى الجبهة الوطنيه الديمقراطية منه إلى الحزب السياسي العقائدي وهو ما يمكن فهمه بمتابعة تشكيل الحزب حيث قام الأمير عمر طوسون بالتنسيق مع رئيس الوزراء حسين رشدي وبعلم ومباركة السلطان أحمد فؤاد بتشكيل وفد ثلاثي من أعضاء البرلمان برئاسة سعد زغلول وكيل البرلمان وعضوية علي شعراوي وعبد العزيز فهمي عضوي البرلمان[٨٠] . وتقدم هذا الوفد إلى المندوب السامي البريطاني « رونالد وينجيت » في ١٣/١١/١٩١٨ بطلب لكي تسمح لهم بريطانيا بحضور مؤتمر الصلح المزمع عقده في لندن لتصفية بقايا الحرب العالمية الأولى (أغسطس ١٩١٤ ـ نوفمبر ١٩١٨) ليقوم هذا الوفد بعرض رغبة الشعب المصري في الاستقلال عن بريطانيا ولكن السلطات البريطانية رفضت الاعتراف بهذا الوفد البرلماني وأعربت عن استعدادها للتفاوض مع وفد يمثل السلطة التنفيذية كما أنها قد رفضت مناقشة استقلال مصر في المؤتمر الدولي وأعربت عن إستعدادها للتفاوض الثنائي مع الوفد الرسمي بعد انتهاء مؤتمر الصلح وذلك حتى تستطيع أن تنفرد بالدبلوماسية المصرية الضعيفة دون رقيب أو حسيب ودون شهود أو محكمين ،ولما كانت قضية الاستقلال تشكل القاسم المشترك الأعظم بين كافة القطاعات الجماهيرية ولا سيما بعد ما عانته مصر أثناء الحرب العالمية الأولى فقد أدى هذا الموقف البريطاني ضد الوفد البرلماني إلى التفاف الشعب المصري بشكل آلي حول الوفد الذي أصبح إسمه منذ ذلك الحين « الوفد الشعبي المصري » والذي شرع في تعبئة الجماهير حوله من خلال حركة التوكيلات بما ارتبط بها من عقد إجتماعات وحلقات لمناقشة دور الوفد وبما ارتبط بها من تنظيم هيئات جماهيرية اقليمية

---

(٨٠) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، ص ١١٤ . وعبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ . . . تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٢١ ، ص ٧٤ .

لمتابعة عملية التوكيلات على إمتداد البلاد ، كما شرع في الجهة المقابلة في توسيع عضويته بضم وجهاء الإقطاع وصفوة البورجوازية الكبيرة حيث ضم أحمد لطفي السيد وإسماعيل صدقي وجورج خياط وحمد الباسل وحافظ عفيفي وسنيوت حنا وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوية ومحمد محمود ومحمود أبو النصر ومصطفى النحاس ثم ما لبث أن نظم هؤلاء الأعضاء صفوفهم ووضعوا لائحة وقانوناً وهيكلاً لحركتهم السياسية في ١٩١٨/١١/٢٣ معلنين بذلك عن تحول الوفد البرلماني الشعبي إلى شكل تنظيمي يضم في عضويته كل الجماهير التي منحته توكيلها لتمثيل الأمة وتقتصر قيادته على الذين يختارهم زغلول من بين صفوة الإقطاع والبورجوازية الكبيرة ويحظى بمباركة القصر والوزارة والتي ترجمها حسين رشدي في تقديم استقالة حكومته تضامناً مع الوفد في ١٩١٨/١٢/٢ وعجزت السلطات البريطانية عن تشكيل حكومة جديدة بسبب خشية الجميع من الوقوف ضد الجبهة الوطنية الديمقراطية التي حملت اسم « الوفد » حيث لم تشكل وزارة تالية عليها إلا في ١٩١٩/٥/٢٠ ، الأمر الذي دفع السلطات البريطانية إلى استخدام العنف بحق قيادات الوفد فأقدمت في ١٩١٩/٣/٨ على اعتقال سعد زغلول واسماعيل صدقي وحمد الباسل ومحمد محمود وقامت بنفيهم إلى جزيرة مالطة في البحر المتوسط وكان هذا الإجراء بمثابة الشرارة التي فجرت البارود الكامن في نفوس الجماهير المصرية التي خرجت ثائرة هادرة عام ١٩١٩ فاضطرت السلطات البريطانية إلى إعادة زعماء الوفد من مالطة ولكن الجماهير المصرية كانت قد عرفت طريقها وهو انتزاع الحق بالقوة بل وفرضته على قيادات الوفد التي كانت تميل إلى المهادنة فعاودت السلطات البريطانية استخدام العنف مع قيادات الوفد مرة أخرى حيث أقدمت في ١٩٢١/١١/٢٣ على اعتقال سعد زغلول وسنيوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وقامت بنفيهم إلى جزيرة سيشيل في المحيط الهندي ولكن كل هذا لم يجد حيث استمرت الحركة الثورية تتصاعد حتى حصلت مصر على استقلالها النسبي والذي تحولت بموجبه من سلطنة إلى مملكة في ١٩٢٢/٢/٢٨ كما استردت قيادات الوفد من المنفى في

١٩٢٣/٣/٣١ وحصلت على دستورها الليبرالي في ١٩٢٣/٤/١٩ والذي بموجبه أجريت أول انتخابات برلمانية ليبرالية في البلاد في ١٩٢٤/١/١٢ هذه الانتخابات التي حصل فيها حزب الوفد على الأغلبية البرلمانية المطلقة وشكل سعد زغلول حكومة الوفد الأولى في ١٩٢٤/١/٢٨ .

ومع تصدي حزب الوفد للحكم بدأ يتحول من صيغة الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى صيغة الحزب السياسي الذي يعبر عن مصالح قطاعات بعينها من الجماهير وهي تلك القطاعات الممثلة في اللجنة المركزية للحزب التي ضمت أغلبية من الإقطاع وأقلية من البورجوازية الكبيرة وقد برز التوجه الإقطاعي لحزب الوفد جلياً في المعارك التي خاضها من أجل بيع الأراضي الأميرية إلى كبار الملاك كما برز التوجه البورجوازي الكبير في المعارك التي خاضها من أجل تمصير الإقتصاد ببيع المشروعات الإقتصادية الأجنبية إلى البورجوازية المصرية الكبيرة .

ومع تحول الوفد إلى حزب سياسي بدأ يتضح أنه قد اختط لنفسه ذلك النمط من العلاقات التنظيمية الذي يعتمد على السلطة الفردية المطلقة لرئيس الحزب وذلك حسب ما جاء في لائحته من أن رئيس الحزب هو « المفكر والمعبر والممثل والقائد والمشرف على الشؤون العامة والإدارية والمالية . . . وهو الذي يختار أعضاء اللجنة المركزية وفق معايير المكانة والغيرة الوطنية . . . وتمارس اللجنة المركزية نشاطها بما يتفق مع رؤية رئيس الحزب للأحداث »[٨١] وقد تعاقب على رئاسة الحزب زعيمان هما سعد زغلول (١٨٥٩ ـ ١٩٢٧) ومصطفى النحاس (١٨٧٦ ـ ١٩٦٥) وقد تولى زغلول رئاسة الحكومة مرة واحدة عام ١٩٢٤ بينما تولى النحاس رئاسة الحكومة خمس مرات في أعوام ١٩٢٨ و١٩٣٠ و١٩٣٦ و١٩٤٢ و١٩٥٠ ورغم أن الوفد قد استمر في رفع شعارات الاستقلال والديمقراطية والعلمانية ورغم قيامه ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة أثناء حكمه فإن الوفد لم يكن يتبنى أي برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي

---

(٨١) إبراهيم شلبي ، تطور النظم السياسية والدستورية في مصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٢ ، ص ص ٤٥٦ : ٤٥٧ .

متكامل الملامح ، وكان من الطبيعي أن يؤدي غياب البرنامج وتسلط التيادة إلى الاعتماد على المناورة السياسية في إدارة الصراع السياسي إلا أن مناورات الوفد كانت تعتمد على تسلق أكتاف الجماهير وذلك على خلاف مناورات الاخوان المسلمين التي اعتمدت على تسلق أكتاف السلطة بعيداً عن الجماهير ولما كان الصراع السياسي هو الذي يحكم علاقة السلطة بالجماهير فقد كان من الطبيعي أن يقف الاخوان المسلمون والوفد على طرفي نقيض !!

وقد حدثت أول مواجهة بين الطرفين في عام ١٩٣٦ عندما أعلن مصطفى النحاس رئيس الحكومة الوفدية عن إعجابه الشديد بالزعيم التركي كمال أتاتورك لما يقوم به من إصلاحات في بلاده هذه الإصلاحات التي تضمنت إقامة الجمهورية الليبرالية العلمانية على أنقاض نظام الخلافة الاسلامية ومساواة المرأة بالرجل وغيرها مما كان الاخوان المسلمون يعتبرونه جرائم كبرى ضد الاسلام وعليه فقد أرسل حسن البنا إحتجاجاً شديد اللهجة الى النحاس يطالبه فيه بأن يستدرك إعلانه السابق بإعلان جديد يؤكد فيه كراهيته ومعاداته لكمال أتاتورك ومقاطعته لنظامه وحكومته إذا كان مسلماً حقاً(٨٢) .

وبمجرد أن قرر الإخوان المسلمون نزول الشارع السياسي في عام ١٩٣٨ تحت شعارات ترفض الدستور والبرلمان والحياة الحزبية وتندد بالعلمانية وبالقومية المصرية وهو كل ما كان الوفد يحمله في جعبته ، حتى سارع الوفد بالهجوم على قيادة الجماعة من خلال الصحف الوفدية التي اتهمت البنا بإفساد عقول الشباب والعبث بهم وحملته المسؤولية الكاملة عن إصابة ثلاثة من شباب الاخوان بالجنون(٨٣) ثم بدأ الطرفان في تبادل الهجوم على صفحات الجرائد ولا سيما حول قيام الاخوان المسلمين بحشد السلاح رغم أنهم ليسوا بثوريين ولا بفدائيين(٨٤) .

---

(٨٢) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ص ٢٣٣ .

(٨٣) جريدة المصري في ١٩٣٨/٧/٢٦ .

(٨٤) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، الجزء الأول ، ص ٣٢١ .

وفي فبراير ١٩٤٢ ضغطت السلطات البريطانية على الملك فاروق لكي يسلم الحكومة للوفد ظناً منها بأن الوفد الذي وقع معها معاهدة ١٩٣٦ سوف يلتزم بهذه المعاهدة ويعلن دخول مصر في الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا واستجاب فاروق للضغط وقام مصطفى النحاس بتشكيل حكومة وفدية ، ولما كان البنا قد سبق أن رتب أموره مع السلطات البريطانية بعد إيداعه معتقل الزيتون على النحو الذي أوضحناه ولما كانت السلطات البريطانية قد قررت دعم حزب الوفد ولما كان هذا الدعم سوف يضمن لحزب الوفد القوة والإستمرار في السلطة فقد قرر البنا المراهنة على الجواد الوفدي والاحتماء في طيات نفوذه الجديد ، وقبل النحاس اليد الممدودة له من البنا حيث التقى الطرفان عدة مرات عن طريق عبد الواحد الوكيل وسليم زكي واتفقا على أن يتنازل مرشحو الاخوان في الانتخابات النيابية لصالح مرشحي الوفد وأن يعلن البنا صراحة دعم وتأييد الإخوان لحكومة النحاس الوفدية في مقابل دعم الحكومة لنشاط الجماعة وضمانها لحريتها وتعهدها بعدم الوقوف أمامها أو التضييق عليها وقد التزم الطرفان بهذا الاتفاق حيث نشر البنا على صفحات الجرائد خطاباً إلى مصطفى النحاس جاء فيه « تحدثتم رفعتكم إلى الأمة المصرية حديثاً رائعاً جميلاً ضمنتموه كثيراً من المبادىء القويمة والأماني الطيبة التي يسر كل مصري أن يحققها الله على أيديكم . . . إن حكومتكم ساهرة على اتباع سياسة عمرانية عاجلة لخير الطبقات الفقيرة قبل غيرها . . . إن الاخوان المسلمين أمام حديثكم القيم ونصائحكم الجليلة وآمالكم الصالحة وأعمالكم الطيبة النافعة يرون من واجبهم أن يستجيبوا لندائكم وأن يعلنوا أنهم حريصون كل الحرص على أن يكونوا عوناً لكم ولحكومتكم في تحقيق برنامجكم الاصلاحي الذي اعلنتموه »[٨٥] كما نظم حسن البنا إحتفالاً خاصاً بحكومة الوفد في مقر المركز العام للاخوان في مايو ١٩٤٣ وقد أوفد مصطفى النحاس خمسة من وزراء الوفد احتفل بهم الاخوان المسلمون احتفالاً كبيراً[٨٦] وفي المقابل فقد قامت حكومة

(٨٥) جريدة المصري في ١٩٤٢/٣/٢٣ وجريدة الأهرام في ١٩٧٥/٢/١٤ .

(٨٦) جريدة المصري في ١٩٤٣/٥/١٧ .

الوفد بـدعم نشاط الجماعة هـذا الدعم الـذي وصفه كـل من عمر التلمسـاني مرشد الاخوان في السبعينات ومحمود عبد الحليم عضو الهيئة التأسيسية للجماعة بأنه قد أدى إلى تضاعف قوة الجماعة أضعافاً كثيرة كماً وكيفاً حيث أنه قد منح الجماعة العديد من المزايا وفتح أمامها كل الطرق لبث دعوتها في كل مكان دون عـوائق وغير ذلك من الانجازات التي مـا كانت ستتخذ سبيلها إلى الواقع لولا اتفاق حسن البنا مع مصطفى النحاس(٨٧) .

ولكن التطورات السياسية على الجهة المقابلة كانت تسير على غير مـا راهن البنـا فقد رفض مصطفى النحاس إعـلان الحـرب ضـد دول المحـور رغم كـل ضغوط وإغراءات السلطات البريطانية مما دفعها إلى أن تعاود التنسيق مـع الملك فاروق ضد الوفد حيث أطاحا به في اكتوبـر ١٩٤٤ وتولى « أحمـد ماهـر » رئيس الهيئة السعدية رئاسة حكومة أقلية تابعة للقصر وللسلطات البريطانية حيث أقدم على إعلان الحرب في فبراير ١٩٤٥ .

ومـا أن سقط الـوفـد من عـلى سـدة الحكم حتى أسقـطه الإخـوان من حساباتهم وشرع البنا يعيد ترتيب أوراقه من جديد وكان طبيعياً أن يعاود الإرتماء في أحضـان القصر حيث إتصل بـالملك فاروق عن طـريق إثنين من رجـالـه همـا « يوسف رشاد » و« أنور السادات » مؤكداً لهما حسن نواياه تجاه القصر ورغبته في إعادة العلاقـات الطيبـة كما كـانت عليه(٨٨) واشتـرط القصر على حسن البنـا أن يُكَفِّر عن الإثم الذي سبق أن ارتكبه في حقه عندما تحالف مع الوفد وذلـك عن طريق إعلان الخصـومة الشـديدة للوفـد وعلى هـذا فقد بـدأ الاخوان المسلمـون يحتكون ويصطدمون بالوفديين على طول الخط في ظل حمـاية ومبـاركة حكـومات الأقلية(٨٩) واستمر الاخوان المسلمون في عدائهم للوفد وقام البنا في مايو ١٩٤٧

---

(٨٧) محمـود عبـد الحليم ، الإخـوان المسلمـون ، ص ص ٢٩٤ : ٣٠٠ . وعمـر التلمسـاني ، ذكريات ، ص ١٥٣ .

(٨٨) عبد العظيم رمضان ، روز اليوسف في ١٩٨٠/١٢/١

(٨٩) مرافعة أحمد حسين في قضية اغتيال النقراشي ، ص ٤٣ .

بتوجيه رسالة إلى النحاس عبر صفحات الجرائد تضمنت تهديد حزب الوفد بأن له يوماً قريباً إذا لم يرجع عن غيه ويفيق إلى رشده ويطرد الشيوعيين من بين صفوفه الأمر الذي حدا بصحافة الوفد إلى أن اتهمت البنا بالفاشية مؤكدة على أن الوفد هو حزب شعبي ديمقراطي يضم كل أبناء البلاد الشرفاء ومنهم الشيوعيون[٩٠] كما إستمر الإخوان المسلمون في التصدي لكافة الهيئات والتنظيمات والحركات الجماهيرية التي كان يقودها الوفديون بمشاركة القوى الوطنية الديمقراطية الأخرى مثل اللجنة العامة للطلبة واللجنة الوطنية للعمال والطلبة على النحو الذي سبق إيضاحه .

وبعد مرور جماعة الاخوان المسلمين بمحنتها الأولى عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ والتي تمثلت في اغتيال حسن البنا وحل الجماعة واعتقال قياداتها على يد القصر واتباعه ، كما سوف نوضح لاحقاً ، وأثناء حكومة الوفد وتحديداً في يناير ١٩٥٠ قام وزير الداخلية الوفدي فؤاد سراج الدين بالاتصال بالجماعة التي أوفدت الأخ « مصطفى مؤمن » للتفاوض معه حيث شرع الطرفان في الاتفاق على صيغة جديدة للعلاقات الودية فيما بينهما ذلك أنه بعد أن قام القصر من خلال حكومات الأقلية بدق عنق الاخوان على النحو الذي سنوضحه لاحقاً ومع تفاقم أزمة الحكم شكل مصطفى النحاس الحكومة الوفدية الأخيرة في يناير ١٩٥٠ ، وعليه فإنه يمكن فهم معاودة الاخوان للاتصال بالوفد على ضوء إعتبارين هما أن جرح القصر وحكوماته لم يكن قد جف بعد وأن الوفد كان قد عاد إلى الحكم بعد أن حصل على ٩١٪ من مقاعد البرلمان[٩١] وهو ما لم يحصل عليه من قبل الأمر الذي كان يوحي للجميع بأن أية قوة لن تقدر على إزاحة الوفد من سدة الحكم !!

واتفق الطرفان على أن يلتزم الاخوان بتأييد الوفد ويقومون بتصفية جهازهم العسكري الخاص في مقابل أن تلغي حكومة الوفد قرار النقراشي بحل

---

(٩٠) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ١٧٠ .

(٩١) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٠١ .

الجماعة ومصادرة مقارها وأملاكها وأموالها وعلى إثر هذا فقد أعلن « صالح عشماوي » المرشد العام آنذاك أنه « لم يعد هناك أية خلافات بين الإخوان المسلمين وبين الوفد »[٩٢] وفي المقابل أصدر النحاس القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ والذي بموجبه تعيد جماعة الاخوان المسلمين تشكيل نفسها قبل أن تعود إلى الحياة السياسية مرة أخرى[٩٣] .

إلا أن القصر الذي خشي من أن يتطور هذا التقارب بين الوفد والإخوان قام بسحب البساط من تحت أقدام الوفد وأصدر في مايو ١٩٥١ أمراً ملكياً بعودة جماعة الاخوان المسلمين لممارسة مهامها السياسية دون أن تتقيد بالقانون رقم ٦٦ أو بغيره[٩٤] وشرع في ترتيب الأوضاع داخل الجماعة بما يضمن له السيطرة عليها من الداخل حيث تم فصل « مصطفى مؤمن » من الجماعة وتولية « حسن الهضيبي » ـ الذي يرتبط بالقصر في علاقة مصاهرة ـ مهمة المرشد العام بدلاً من « صالح عشماوي » ثم توجه الهضيبي على رأس وفد من مكتب الإرشاد الى قصر عابدين في ١٤/١١/١٩٥١ للإعراب عن ولاء الاخوان المسلمين لملك مصر الكريم[٩٥] وبعد إتمام ترتيب الأوراق بين الطرفين لصالح القصر قام فاروق بالانقلاب على حكومة الوفد في يناير ١٩٥٢ ليستبدلها بحكومة أقلية برئاسة علي ماهر ، وعاد الإخوان إلى الطعن في حزب الوفد واستمروا يوجهون طعناتهم في الصدور الوفدية خلال الشهور الأخيرة من الحكم الملكي ، ولما قامت سلطة يوليو بعد ذلك بحل حزب الوفد عام ١٩٥٣ استمر الاخوان يوجهون طعناتهم في الظهور الوفدية مؤيدين كافة الإجراءات القمعية التي إتخذتها سلطة يوليو ضد الوفد !!

وبعد ثلاثين عاماً عاد حزب الوفد إلى الحياة السياسية المصرية من جديد

---

(٩٢) عبد العظيم رمضان ، روز اليوسف في ١٥/١٢/١٩٨٠ .
(٩٣) جريدة الجمهور المصري في ٩/٤/١٩٥١ .
(٩٤) جريدة الجمهور المصري في ١٤/٥/١٩٥١ .
(٩٥) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ، ص ٣٧١ . ورفعت السعيد ، حسن البنا ، ص ١٥٤ .

عام ١٩٨٤ تحت رئاسة « فؤاد سراج الدين » وذلك بمباركة الرئيس حسني مبارك بل وبمشاركة أخيه سامي مبارك في القيادة الوفدية الجديدة الأمر الذي أوضح للجميع أن حزب الوفد أصبح يشكل مركز قوة بارزاً في الخريطة السياسية المصرية وعليه فقد سارع الاخوان المسلمون بعقد تحالف عضوي مع الوفد إلتزم الوفد بموجبه بتنقية صفوفه من العناصر العلمانية مثل فرج فودة وعبد المحسن حمودة ، وباعلان تأييده للشريعة الإسلامية وفي مقابل ذلك التزم الإخوان بخوض الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ على قائمة حزب الوفد وبدعوة جماهيرهم إلى إنتخاب الوفد الأمر الذي برره « عمر التلمساني » المرشد العام للإخوان بقوله « لقد تم الإتفاق بين الإخوان والوفد على خوض الإنتخابات متعاونين حيث أن الوفد يؤيد تطبيق الشريعة الإسلامية وينكر معنا كل تصرفات عبد الناصر ورجاله كما أن له قاعدة شعبية أكثر من غيره »[٩٦] وبشكل عام فقد أسفرت هذه الإنتخابات عن حصول الوفد على ١٣٪ من مقاعد البرلمان .

---

(٩٦) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٨٤ .

٢ ـ الحركة الشيوعية المصرية

ترجع المنابع التاريخية للحركة الشيوعية المصرية إلى رافدين رئيسيين عرفتهما مصر مع بداية القرن العشرين ، أما الرافد الأول فهو تلك الحلقات الشيوعية المتعددة التي شكلها العمال الأجانب في مصر كامتداد للأحزاب الشيوعية في بلدانهم بينما تمثل الرافد الثاني في الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية التي تم تشكيلها في مصر مع بداية القرن الحالي مثل حزب المقاصد المشتركة الذي أسسه محمد أحمد الحسن عام ١٩٠٨ والحزب الإشتراكي المبارك الذي أسسه حسن فهمي جمال الدين عام ١٩٠٩ والحزب الديمقراطي الذي أسسه مصطفى عبد الرازق عام ١٩٢٠ والحزب الاشتراكي المصري الذي أسسه سلامة موسى عام ١٩٢١ .

وقد بدأت المرحلة الأولى للحركة الشيوعية المصرية عندما قاد محمود حسني العرابي مؤتمر الحزب الاشتراكي المصري بالاسكندرية في يوليو ١٩٢٢ ، ذلك المؤتمر الذي قرر تصفية الحزب من العناصر الإشتراكية والفوضوية والفابية وتغيير إسمه إلى الحزب الشيوعي المصري كما انتخب من بين أعضائه أول لجنة مركزية وكانت تتكون من محمود حسني العرابي وانطون مارون والشحات إبراهيم والنجدي رضوان والسعيد العريان وابراهيم كاتس وحسن خير وشعبان حافظ وصفوان أبو الفتح وصمويل كرزن وعبد الحميد أحمد وعبد الحميد ثرة وعبد الحميد الطوبجي وعبد الحفيظ عوض ومحمد الدخاخني ومحمد الصغير ومحمود الحداد ومصطفى أبو هرجة ومحمود السمكري(٩٨) . وأعلن الحزب الشيوعي المصري برنامجه الذي تضمن عدة مبادىء وأهداف نضالية أبرزها تحرير مصر والسودان تحريراً كاملاً وتأميم قناة السويس وتعديل الدستور بما يجعل الأمة مصدر السلطات من الناحية الفعلية بضمان حرية التنظيم والإضراب والنشر والتعبير والعمل النقابي وبالغاء الاعتقال السياسي ووضع حد أقصى لمدة العمل

---

(٩٧) جريدة الأهرام في ١٠/٣/١٩٢٤ .

المأجور بما لا يزيد على ثماني ساعات يومياً مع مساواة العمال المصريين بالأجانب في الأجور ووضع حد أقصى للملكية الزراعية لا يزيد على مائة فدان للفرد وإلغاء نظام المزارعة وإعفاء صغار الفلاحين من الضرائب والديون(٩٨) .

ورغم العديد من العقبات والعثرات فقد أخذ الحزب الشيوعي المصري في النمو الذي كان يواكبه إتساع في الهيكل التنظيمي ، كما أخذ يتغلغل تدريجياً في عدة مواقع حيوية كالنقابات العمالية وورش الإنتاج الصناعي والجامعات والمدارس الثانوية وذلك بسبب إنحياز شعاراته إلى صف جماهير المنتجين المطحونة في المدن وفي الريف وبسبب قدراته الفائقة على تنظيم أعضائه وحشد جماهيره في المعارك اليومية سواء كانت ضد السلطة أو ضد الاستعمار ، الأمر الذي كان يؤرق بال السلطات البريطانية والقصر كما كان يؤرق بال حزب الوفد أيضاً حتى أنه بعد أقل من شهرين على تشكيل أول حكومة وفدية وبالتحديد في شهر مارس عام ١٩٢٤ أصدر سعد زغلول قراراً بحل الحزب الشيوعي المصري وحظر نشاطه ومصادره مقاره وأملاكه وأمواله كما أمر باعتقال محمود حسني العرابي وبقية رفاقة أعضاء اللجنة المركزية(٩٩) ورغم أن كوادر المستويات الوسيطة في الحزب قد تصدت للقيادة بعد ذلك واتجهت بالحزب إلى العمل السري إلا أن الحزب لم يسلم من حملات الاعتقال والتنكيل الشرسة ولا سيما خلال أعوام ١٩٢٦ و١٩٢٨ و١٩٢٩ مما ترتب عليه تحلل الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي المصري حيث توارى الشيوعيون المصريون للعمل في طيات النقابات العمالية والجمعيات الثقافية والديمقراطية ومنظمات مناهضة الفاشية وفي بعض الحلقات الشيوعية المحدودة العدد والحركة .

وفي أواخر الأربعينات بدأت المرحلة الثانية للحركة الشيوعية المصرية بظهور ثلاث منظمات شيوعية متسعة العضوية ومحددة البرامج والشعارات وهي طليعة العمال والفلاحين التي أسسها أبو سيف يوسف عام ١٩٤٦ والحركة

---

(٩٨) والترلاكور ، الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ، ص ٣٣ .
(٩٩) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، ص ص ١٤٧ : ١٤٩ .

الديمقراطية للتحرر الوطني « حدتو » التي أسسها هنري كورييل عام ١٩٤٧ والراية التي أسسها فؤاد مرسي عام ١٩٥٠ ، وقد سارت هذه المنظمات الثلاث على درب الحزب الشيوعي الأول سواء فيما يتعلق بالتوجه العام نحو العمال والفلاحين أو فيما يتعلق بجوهر البرنامج الشيوعي كما اتفقت فيما بينها على التصدي للحركة الفاشية الممثلة في جماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة إلا أنها قد اختلفت حول عدة قضايا فرعية كان أبرزها على الساحة المحلية الموقف تجاه حزب الوفد حيث تعاون البعض مع اليسار الوفدي ممثلاً في الطليعة الوفدية بينما تحفظ الآخرون في علاقتهم بالوفد(١٠٠) كما كان أبرزها على الساحة العربية هو الموقف بصدد القضية الفلسطينية حيث رفض البعض أي شكل من أشكال التقسيم تحت أي دعوة أو تبرير بينما وافق الآخرون على فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية إذا ما استحال التعايش بين الطرفين في دولة واحدة . ورغم هذا فقد اتحدت هذه المنظمات الثلاث وشكلت الحزب الشيوعي المصري الثاني في يناير ١٩٥٨ ولكن قبل أن يكتمل العام الأول للحزب أقدم جمال عبد-الناصر على اعتقال كافة قياداته وكوادره وعلى مصادرة مقاره وأملاكه وأمواله متبعاً في ذلك نفس الموقف الذي إتخذه الوفد عام ١٩٢٤ (!!) ولم يفرج عبد الناصر عن الشيوعيين إلا عام ١٩٦٥ بعد أن أعلنوا عن حل الحزب وتأييد نظام الحكم الجديد ، وللمرة الثانية يتوارى الشيوعيون المصريون للعمل في طيات المؤسسة الكاريكاتورية ذات النشاط البوليسي التي أنشأها جمال عبد الناصر عام ١٩٦٢ تحت اسم الاتحاد الإشتراكي العربي وفي طيات جمعيات الأدب والمسرح والموسيقى !!

ومع دخول الإتحاد الاشتراكي مرحلة الإنهيار في بداية السبعينات بدأت المرحلة الثالثة للحركة الشيوعية المصرية من خلال ثلاث منظمات هي منظمة ٨ يناير التي أدى « سعد هجرس » الدور الرئيسي في تكوينها عام ١٩٧٣ ومنظمة العمال التي أدى « خليل كلفت » الدور الرئيسي في تكوينها عام ١٩٧٤ والحزب

(١٠٠) علي الدين هلال ، السياسية والحكم في مصر ، ص ١٧٧ وص ٢٤٥ .

الشيوعي المصري الذي أدى « زكي مراد » الدورالرئيسي في تكوينه عام ١٩٧٥ ، وقد اشتدت وطأة القمع البوليسي لهذه المنظمات خلال عهد السادات حتى أنه لم يكد يبدأ عهد مبارك إلا وقد انهارت منظمة العمال ثم منظمة ٨ يناير ولم يقوَ على المقاومة والاستمرار سوى الحزب الشيوعي المصري الذي أصبح الحزب الثالث في الحركة الشيوعية المصرية رغم مقتل زكي مراد في ظروف غامضة في أواخر السبعينات !!

وكان الموقف الرسمي للإخوان المسلمين قاطعاً في ضرورة توجيه قوة الجماعة بالكامل ضد الشيوعيين « حيث أن المعركة قبل كل شيء هي معركة الإيمان ضد الإلحاد »(١٠١) وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية رفعت جماعة الاخوان المسلمين شعار القضاء على الشيوعية وأعلنت أنها تحمل على عاتقها « هذه المهمة المقدسة »(١٠٢)ولم يخفف من حدة هذا الموقفانشقاق « سيد قطب » الذي أعلن أنه وإن كان كفاح الإخوان يجب أن يوجه ضد الاستعمار والشيوعية معاً إلا أن اليوم هو يوم الاستعمار(١٠٣) و« صالح عشماوي » الذي أعلن أنه توجد إمكانية لكي يتعاون الاخوان المسلمون مع الشيوعيين(١٠٤) حتى أن جماعة الاخوان المسلمين قد أنشأت في أواخر الأربعينات جهازاً إستخبارياً برئاسة صلاح أبو الخير يقتصر نشاطه على مراقبة الحركة الشيوعية والتجسس عليها وإبلاغ سلطات الأمن بتحركاتها ومساعدة هذه السلطات في ضرب العناصر الشيوعية الأمر الذي برره صلاح أبو الخير برغبة الإخوان في القضاء على الشيوعية لأن وجودها ضد مصلحة البلد(١٠٥) .

وقد استمر الاخوان المسلمون يتصدون لكافة أنشطة الحركة الشيوعية بالعصي والسياط والزجاجات لا سيما داخل الجامعة المصرية كما استمروا

---

(١٠١) اسحق موسى الحسيني ، الاخوان المسلمون . . . ، ص ١٢٢ .

(١٠٢) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ، ص ٧٣ .

(١٠٣) جريدة الاشتراكية في ١٩٥١/١١/٢٩ .

(١٠٤) كريستينا هاريس ، القومية والثورة في مصر . . ، ص ١٩٣ .

(١٠٥) اعترافات صلاح أبو الخير أمام محكمة الشعب ، القضية رقم واحد لعام ١٩٥٤ .

يتصـدون لكافـة المنظمـات والهيئات الـوطنية الـديمقراطيـة التي كان الشيـوعيون يشاركون فيها مثل اللجنة العامة للطلبة واللجنة الوطنية للعمال والطلبة بل أنهم كانوا يتصدون للطليعة الوفدية التي أسسها محمد مندور داخل حزب الـوفد عـام ١٩٤٦ بدعوى أنها تقيم علاقات متينة مع الشيوعيين الأمر الذي وصـل إلى حد أن البنا قد هدد النحاس بالويل إذا لم يطرد الشيوعيين من بين صفوف حزبه على النحو الذي سبق إيضاحه وبعد قيام سلطة يوليو ١٩٥٢ بدأت الحركة الشيوعيـة ترفع مطالب الطبقة العاملة أمام النظام الجديد ليتخذ قراراً بشأنها وعليه فقد قاد الشيوعيون إضراباً عمالياً عاماً في مصانع كفر الدوار في سبتمبـر ١٩٥٢ مطالبـين النظام الجديد بأن يوفد ممثلاً عنه ليتدخل بين العمـال وبين أصحـاب المصانـع بما يضمن تحسين الظروف المهنية للعمال وقد سارع النـظام الجديـد بالتـدخل حيث أرسـل مدرعـاته ودبـاباتـه التي إقتحمت مدينـة كفر الـدوار ودكت المصانـع على رؤوس العمال المضربين فسقط عشرات القتلى ومئات الجـرحى واعتقلت قيادات الإضراب وشكلت لهم محكمة ميدان عسكرية فوريـة حكمت باعـدام المناضلين الشيوعيين « مصـطفى خميس » و« محمد البقـري » وتم تنفيذ الإعـدام شنقاً دون أدنى مـراعاة لـلإجراءات القـانونيـة ، وقـد علق الإخـوان المسلمـون عـلى هـذه الأحداث على لسان « سيد قطب » الذي هاجم عمال كفر الدوار وهاجم الحركة الشيوعية المصرية التي قادت الاضراب متهماً إياهم بالدنس لأنهم يحاربون عهـداً كالعهد الذي أشرق فجره مؤخراً وهو عهد سلطة يوليو ! !

ولما أصدرت سلطة يوليو قرار حل جماعة الاخوان المسلمين في يناير ١٩٥٤ شرعت الجماعة تستخدم كل الأوراق المتاحة للضغط على السلطة العسكـرية بمـا في ذلك الورقة الشيوعية في مناورة سيـاسية مكشـوفة حيث أعلن حسن الهضيبي تـأييده لعـودة الحزب الشيـوعي المصري للعمـل العلني ورفضـه لمقـاومـة الفكـر الشيوعي بالقوة أو بالقـوانين كـما بدأت جمـاعة الاخـوان المسلمين تنسق الجهـود المعادية للسلطة الجديدة مع منظمتي الراية وحـدتو الشيـوعيتين وتم تـوزيع عـدة بيـانـات مشتـركـة وأعلن الاخـوان عن استعـدادهم لـدخـول الجبهـة الـوطنيـة

الديمقراطية التي كان الشيوعيون يدعون إليها[١٠٦] ووصل هـذا التنسيق إلى حد عقـد إتفـاق بـين الـطرفـين لقلب نـظام الحكم كـان مقـرراً تنفيـذه يـوم ١٩٥٤/٨/٢٨[١٠٧] وكان سيد قطب هو ممثل الاخوان المسلمين في التنسيق مع الحركة الشيوعية ، هذا التنسيق الذي لم يكن خا ـاً عـلى سلطة يوليـو التي كانت تبيت النوايا للإطاحة بالجميع !!

وفي أواخـر السبعينات حيث كـانت حكومـة السادات تتصـدى للحـركـة الشيوعية بأشد ما يكون القمع البوليسي أخذ الإخوان المسلمون يحرضون السلطة على المزيد من الإجراءات القمعية ضدهم ، ولما انفجرت انتفـاضة ينـاير ١٩٧٧ ضد التوجهات الاقتصاديـة للحكومـة وقامت الحكـومة بـاعتقال عـدة الآف من الشيوعيين المصريين بتهمة تحريض الجماهير على الانتفاض كتب مرشد الاخـوان « عمر التلمساني » يقول « أيها الحكام إنها ليست الجولة الأولى للمفسدين ولكنها جـولـة ستتلوهـا جـولات لأنهم لا يـزالـون حتى اليـوم أصحـاب شـأن في البلد يخططون وعين المباحث عنهم غافلة وينفذون وقبضة الشرطة عنهم واهيـة . . . .

. . . . إنها ليست الجولـة الأولى لأن المحرضـين على هـذا الفساد يعملون عـلى زعـزعـة الأمن في البلد . . . وإذا كنتم في غفلة عنهم فـما أنتم للحكـم صالحون وإن كنتم على علم فالحـال أدهى وأمر . . . إن الحكـومة تعـرف هؤلاء المفسدين تماماً وهي إن لم تقم بواجبها فإن رجالها سيكونون أول الضحايا »[١٠٨] كـما كتب « صلاح شـادي » يقول « لقـد قامت الفتنـة بسبب نشاط المـاركسيـين الذين ينتمون بفكـرهم وسلوكهم إلى وطن آخر يـرقصون عـلى أنغامـه السكرى بالطعن والسفك والتخريب بينما حراس الأمن ينظرون ولا يتحركون لدفع الدمار الذي يعلمون أنه منكر يـأباه الله »[١٠٩] أمـا « حافظ سـلامة » فقـد كتب قائـلاً

---

(١٠٦) عبد العظيم رمضان ، روز اليوسف في ١٩٨١/٢/٢ .
(١٠٧) ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ص ٢٨٦ .
(١٠٨) عمر التلمساني ، افتتاحية مجلة الدعوة الإخوانية في إبريل ١٩٧٧
(١٠٩) صلاح شادي ، افتتاحية الدعوة في فبراير ١٩٧٧ .

« إن أحداث يناير قد أثبتت أن هناك مؤامرات ضد مصر تقوم بها عناصر استطاعت في ظل الكبت المفروض على النشاط الإسلامي أن تنظم صفوفها وتباشر نشاطها السري والعلني . . . ومن لطف الله أن هذا المخطط الشرير قد انحصر في عناصر السوء الملحدة الفاسدة مما كان له أثر كبير في القضاء على الفتنة بسرعة »(١١٠) . وفي عام ١٩٨٠ أصدرت محكمة أمن الدولة أحكامها في قضية انتفاضة يناير ١٩٧٧ بتبرئة القيادات الشيوعية من تهمة تحريض الجماهير لقلب نظام الحكم وبحبس بعض الكوادر الشيوعية لمدد لا تزيد على ثلاثة أعوام بتهمة قيادة الانتفاضة . وقد أوضح الحكم أن هذه العقوبات المخففة ترجع إلى إدراك المحكمة لأن الجماهير المصرية لم تكن تنتظر تحريضاً من أحد لكي تعبر عن تذمرها إزاء الحالة الاقتصادية وقد قبل الجميع هذه الأحكام إلا السادات الذي أمر بإعادة المحاكمة من جديد والاخوان المسلمون الذين أكدوا على ضرورة معاقبتهم بأحكام أشد وهو ما جاء على صفحات مجلة الدعوة الإخوانية التي قالت « بعد ثلاث سنوات من المحاكمة المتراخية أمام المحاكم العادية صدرت الأحكام بحبسهم ثلاثة أعوام رغم ما قاموا به من قتل وتخريب في يناير ١٩٧٧ »(١١١) .

وقد عاد الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية المرتبطة بهم إلى التصدي لكل أوجه النشاط التي يشترك فيها الشيوعيون ولا سيما داخل الحرم الجامعي ، وشهدت الجامعات المصرية في أواخر السبعينات حالة من الذعر بسبب الممارسات الفاشية لجماعة الإخوان المسلمين ضد أوجه النشاط الطلابي حيث نظم الاخوان كتائب مسلحة بالعصي والسلاح الأبيض لتقتحم معارض الكتب والمسارح والحفلات والندوات التي كان الطلبة ينظمونها في همجية شديدة تهدم وتحطم وتمزق الأثاث والأدوات والمحتويات ولتضرب من يقف أمامها من الطلاب !!

---

(١١٠) حافظ سلامة ، الدعوة في ديسمبر ١٩٧٧ .

(١١١) مجلة الدعوة في يونيو ١٩٨٠ ، باب ثابت اسمه « إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب » .

٣ ـ حركة مصر الفتاة

يعتبر تنظيم « مصر الفتاة » أحد التنظيمات ذات القيادة الفردية المطلقة تلك التي تجسدت في زعيم التنظيم « أحمد حسين » (١٩١١ ـ ١٩٨٢) والذي بدأ حياته السياسية في كنف محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين التابع للقصر واستمر ينظم الشباب لتأييده ضد حزب الوفد أثناء رئاسة محمد محمود للحكومة عامي ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ولما سقط محمد محمود بدأ أحمد حسين يعمل لحسابه الخاص حيث نشط في الدعوة إلى جمع التبرعات لصالح الانتاج الوطني عام ١٩٣٠ فيما عرف باسم « مشروع القرش » وعلى أكتاف النجاح الذي حققه هذا المشروع أعلن أحمد حسين عن تأسيس جمعية « مصر الفتاة » في ١٩٣٣/١٠/٢١ وقد تحولت هذه الجمعية إلى حزب سياسي يحمل نفس الإسم في عام ١٩٣٧ والذي تحول بدوره إلى الحزب الإشتراكي عام ١٩٤٩ وعلى امتداد حركة مصر الفتاة برزت عدة قيادات حول أحمد حسين مثل مصطفى الوكيل وأحمد الشيمي وفتحي رضوان وحافظ محمود ونور الدين طراف ومحمد صبيح ومحمود حجاج ثم حلمي الغندور وابراهيم شكري وحلمي مراد .

وأعلن أحمد حسين برنامج حزبه الذي تضمن إحياء المجد الفرعوني والقومية المصرية مع إحياء مجد الإسلام وتأسيس امبراطورية فرعونية عربية إسلامية بقيادة مصر بعد القضاء على الاستعمار الغربي ، كما أعلن تبني حزبه للاتجاهات الفاشية التي كانت قد تصاعدت في أوروبا على يد هتلر في ألمانيا وموسوليني في ايطاليا موضحاً أن خلاص مصر لن يكون إلا عن طريق السير في الطريق الذي سلكه من قبل هتلر وموسوليني ومن خلال زعيم مثلهما(١١٢) .

وقد انتهت حياة الحزب مع الإطاحة بالحياة الحزبية المصرية عام ١٩٥٤ إلا أن إبراهيم شكري وحلمي مراد أعادا تأسيسه من جديد عام ١٩٧٨ تحت

(١١٢) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية . . . ، الجزء الأول ص ١٨٠ وص ٢٢١ . وعلي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، ص ٢٢٥ . وجريدة مصر الفتاة في ٧/٤ و١٩٣٨/٨/١ .

إسم « حـزب العمل الاشتـراكي » وكان من الـطبيعي أن يعـادي أحمـد حسـين السلطات البريطانية بدافع ميله إلى ألمانيا وايطاليا كما كان من الطبيعي أن يعادي الوفد والحركة الشيوعية بسبب رؤيتـه الفـاشية للحركـة السياسيـة إلا أن علاقـة حركته بجماعة الاخوان المسلمين تثـير أمامنـا العديـد من الاعتبارات فـالطرفـان يعبران عن البورجوازية الصغيرة والمتوسطة والطرفان متفقان على الأفكار الفاشية وعلى الإيديولوجية الدينية وعلى رفض المؤسسـات الليبراليـة وعلى كـراهية الـوفد والحركة الشيوعية إلا أن أهم هذه الاعتبارات كان اتفاقهما على دعم الأوتوقراطية الممثلة في شخص « أحمد حسين » و« حسن البنـا » بالنسبـة لحركتيهـما والممثلة في القصر بالنسبة للدولة بما كـان يدفعهـما نحو التـزلف للقصر ، ولعل تـزاحمهما في التزلف للقصر كان وراء احتكاكهما المبكـر حيث كان الاخـوان المسلمون يراهنون على رئيس الديوان الملكي « علي ماهر » في التوسط بينهم وبين الملك فـاروق بينما كانت مصر الفتاة تراهن على وكيل الديوان الملكي « محمد كـامل البنـداري » في التوسط بينها وبين الملك فاروق وفي مايو ١٩٣٩ نجح علي ماهر بمعاونة السلطات البريطانية في طرد محمد كامل البنداري من القصر(١١٣) وأخـذ يرتب الأمـور بين الإخوان وفاروق على حساب حزب مصر الفتاة الذي إنهارت طموحـاته بسقـوط رجله داخل القصر .

ولعـل اتفـاق الشعـارات التي رفعهـا الـطرفـان كـان وراء المـزيـد من الاحتكاكات بين الطرفين حيث كان مـدعاة للمـزايدة المتبـادلة فقـد أدرك « أحمد حسين » أن الاخوان المسلمين أقدر من جماعته عـلى الامتداد في العمق المصـري وعـلى الأخص في عمق البورجـوازية الصغيـرة المسلمة بسبب مـا يـرفعـونـه من شعارات سلفية إصولية أكثر تطرفاً مما يرفعه حزبه ولا سيـما فيما يتعلق بـالإصلاح الاخلاقي ولذلك شرع في المزايدة على شعارات الاخوان وأطلق رجاله المسلحين أعضاء الفرقة ذات القميص الأخضر لتحطيم الحانات والبارات وضرب روادهـا الأمر الذي أكسبهم بعض التعاطف من قبل جماهير الاخوان المسلمين ولكن قبل

(١١٣) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية . . . ، الجزء الأول ص ٢٦٥ .

أن يتطور هـذا التعاطف حسب مخطط حسـين إلى تشجيع ودعم وتنسيق ثم عضوية سارع حسن البنا بإصدار فتوى عن الاخوان المسلمين تبطل مفعول ما يقوم به حسين حيث قال « إن الاخوان المسلمين يرفضون تحدي القانون بهذه الصورة لأن تحريم الخمر وتعاطيها أمر من اختصاص الإمام فإذا قصر كان خارجاً عن الكتاب والسنة وعندئذ وجب على العلماء وذوي الرأي أن يقدموا له النصيحة فالاسلام وهو دين نظام قد جعل تغيير المنكر للإمام ولم يعطه لكل فرد من أفراد الأمة وإلا أصبح الأمر فوضى »(١١٤) وهذه الفتوى التي أبطلت جهود أحمد حسين بشكل سريع هي أيضاً مزايدة من قبل البنا على مصر الفتاة لأن ممارسات القمصان الخضراء التي إتهمها بالفوضى تعتبر عبث أطفال إذا ما قورنت بممارسات القمصان الصفراء (جوالة الإخوان) ناهيك عن ممارسات الجهاز العسكري الخاص !!

ولعل اختيار الطرفين للمناورة والتسلق كأساليب للحركة السياسية كان وراء تصعيد الاحتكاكات بينها عندما قرر أحمد حسين أن يخترق برجاله الجسد المترهل لجماعة الاخوان المسلمين على أمل أن يقدر على تسلقه من الداخل وانتزاع قيادته من « حسن البنا » فلجأ ألى مناورة ذكية هي نشر رسالة في جريدة مصر الفتاة قيل أن أحد الاخوان المسلمين قد أرسلها إلى « أحمد حسين » وتضمنت الرسالة دعوة الجماعتين للتعاون والعمل المشترك ، وبعد ذلك تصدى مصطفى الوكيل للرد على الرسالة الموهومة وأخذ يشرح أوجه الاتفاق بين الجماعتين ويؤكد على استعداد مصر الفتاة للتعاون مع الاخوان المسلمين ، وواصل حسين مناورته بنشر رسالة وهمية أخرى على صفحات جريدة مصر الفتاة قيل أن أحد أعضاء مصر الفتاة قد أرسلها إلى « حسن البنا » وقد تضمنت الرسالة دعوة صريحة لتوحيد الحركتين بما يمكنها من تنفيذ أغراضها المشتركة بسرعة أعظم وقوة

(١١٤) مرافعة أحمد حسين في قضية اغتيال النقراشي، ص ص ٣٠ ـ ٣١ .

أشد[١١٥] ولكن « أحمد حسين » كان من السذاجة لدرجة أنه تصور أن الإمام حسن البنا يمكن أن يقع في هذا الشرك الذكي حيث أدار الإخوان وجوههم تماماً بعيداً عن هذه المناورة حتى أوقفها صاحبها والمرارة تملأ حلقه !! .

وفي الأربعينات إشترك الطرفان معاً في عدة هيئات ومنظمات طلابية وقومية وإسلامية الأمر الذي شجع أحمد حسين على معاودة الكرة من جديدة ولكن من خلال الإتصال الشخصي حيث ذهب إلى حسن البنا في عام ١٩٤٧ وعرض عليه أن يقوم بتصفية حزب مصر الفتاة كلية ليندمج أعضاؤه داخل جماعة الإخوان المسلمين في تنظيماتها وتشكيلاتها وعلى مبادئها وتحت قيادة الإمام البنا دون أي قيد أو شرط وذلك لإظهار عزم المسلمين على التوحد في مواجهة أعدائهم ولكن البنا رفض هذا العرض رفضاً قاطعاً تفادياً منه لوجود مجموعة متميزة داخل الجسد الاخواني قد تشكل فيما بعد نواة لمعارضته وتفادياً منه لوجود ذلك الزعيم المناور المتسلق الذي يمكن أن يصبح في المستقبل قطباً يتحدى إنفراده بالقيادة وأكد له « البنا » على ضرورة بقاء الأوضاع على ما هي عليه مع تعاون الطرفين فيما يحقق المصلحة العامة[١١٦] ولم يكتف البنا بهذا الرفض السلبي بل أقدم على إدانة محاولات أحمد حسين علناً وعلى صفحات الجرائد متهماً إياه بالكفر لأن « الأخوة من وحي السماء ومن يحاول أن يقيمها على أساس صنع الإنسان فقد كفر بمشيئة الله »[١١٧] وازدادت المرارة في حلق أحمد حسين فأفرغ كل ما في جوفه في وجه الإمام البنا « إسمع يا شيخ لقد خطوت هذه الخطوة لتكون الفيصل بيني وبينك فإما تعاون صادق ومخلص وإما حرب لن تنتهي إلا بكشف النقاب عن الأكذوبة الكبرى التي تمثلها حركتكم الغامضة

---

(١١٥) جريدة مصر الفتاة في ٢٢/٥ و١٧/٦/١٩٣٩ .
(١١٦) أحمد حسين ، قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ، ص ص ١٣٥ : ١٤٠ .
(١١٧) جريدة الأهرام ، في ٦/٢/١٩٤٧ .

الهـدامة التي تهـرب من النور لتعمـل في الظلام »(١١٨) ولا شـك أن توافـر الحد الأدنى من المبدأية في خطوة أحمد حسـين كان من المحتم أن يمنعـه من أن يعرض التعاون الصادق والمخلص مع تلك الاكذوبـة الكبرى كـما أن توافـر الحد الأدنى من المبدأية في موقف حسن البنا كان من المحتم أن يدفعه نحو قبول عرض مصر الفتـاة في الانضواء تحت لـوائه لا سيـما وأنه مـا انفك يـدعو الهيئـات والأحزاب الإسلامية إلى التـوحد خلف مبـادىء الإخوان ، إلا أن القضيـة برمتهـا لم تكن سوى مناورات هجومية ودفاعية بين الطرفين في تزاحمهما على تسلق الأحداث !!

وإزاء عجز أحمد حسين عن تسلق الجسد الاخـواني ومع إنـدحار الفـاشية العالمية وبروز المعسكر الاشتراكي كقوة عالمية هائلة بعد الحرب العالمية الثانية قرر أحمد حسين أن يتسلق الجسد الاشتراكي تحت توليفة توفيقية أسماها الاشـتـراكية الإسـلامية وغـير إسم حزبـه بموجبهـا إلى « الحزب الاشـتـراكي » مستعيناً ببعض العناصر الاشتراكية الشابة مثل حلمي مراد وإبراهيم شكـري الذي حصـل على مقعد برلماني للحزب الاشتراكي عام ١٩٥٠ ، وفي المقابل كانت جماعـة الاخوان المسلمين قد تعرضت لمحنتها الأولى خـلال عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ والتي أسفـرت عن اغتيال حسن البنا وحل الجماعة ومصادرة مقارها وأموالها وأمـلاكها واعتقـال كل قياداتها وكوادرها ، وقد تصور أحمد حسين أنه بامكانه أن يستغل هذه المحنة ليحتوي جماعة الاخوان المسلمين تحت لوائـه فبدأ يتصـل بالمـرشد العـام صالـح عشمـاوي بهدف « دفـع جمـاعتـه لكي تتبنى نهجـاً أكـثر راديكـاليـة في مـواجهـة الاستعمار »(١١٩) إلا أن القصر كان قد سبقه في تـرتيب الأوضاع داخـل جماعـة الاخـوان المسلمين لصـالحه ولا سيـما بعد الاطـاحة بصـالـح عشمـاوي وتسليم « حسن الهضيبي » قيادة الجماعة في اكتوبر ١٩٥١ ، ثم جاءت الرياح العاتية في يوليو ١٩٥٢ لتعصف بالجميع ولتحـول دون أن يعاود أحمـد حسين منـاوراته من

---

(١١٨) أحمد حسين ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٠ : ١٤١ .
(١١٩) جريدة الاشتراكية في ٢٧/٤ و٤/٥/١٩٥١ .

جديد !!

ولما أعيد إحياء حزب أحمد حسين تحت اسم « حزب العمل الاشتراكي » عام ١٩٧٨ ضم الحزب في صفوفه مجموعة من قدامى الأخوان المسلمين على رأسهم الدمرداش العقالي عضو الهيئة التأسيسية للجماعة والذي تولى منصب نائب رئيس حزب العمل الاشتراكي .

الإخوان المسلمون والسلطة السياسية الحاكمة

ظهرت جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨ واستمرت خلال العشرة أعوام الأولى من حياتها والتي كان على رأس السلطة السياسية المصرية فيها الملك فؤاد تتحرك متخفية في ثياب الدعوة الدينية برضاء وقبول من سلطات الملك فؤاد ولا سيما سلطات الأمن ! ولا تحمل لنا الوثائق عن تلك الفترة سوى واقعة هامة حدثت في مدينة الإسماعيلية عام ١٩٣٠ عندما قامت سلطات الأمن باستدعاء حسن البنا للتحقيق معه حول طبيعة النشاط الذي تقوم به جماعته وبعد التحري والتحقيق أيقنت سلطات الأمن « أن البنا يثني كثيراً على الملك فؤاد ويعدد مآثره أمام تلاميذه وأنه يحشدهم لاستقباله وتحيته عندما يزور المدينة وأنه ليس وفدياً ولا شيوعياً ولا يهاجم اسماعيل صدقي رئيس الحكومة كما أنه ليست لجماعته أية مواقف أو أهداف معادية للحكومة » وبناءً عليه فقد قامت سلطات الأمن بمدينة الإسماعيلية بتزكية البنا وجماعته لدى المسؤولين على إعتبار « أن حركتهم تتفق مع اعتبارات الأمن »(١٢٠) .

وقد استمرت العلاقات بين جماعة الاخوان المسلمين والسلطات على نفس الوتيرة من الترحيب الهادىء حتى تولى الملك فاروق الحكم في أغسطس ١٩٣٧ حيث بدأ الاخوان المسلمون يعدون العدة للنزول السافر إلى الشارع السياسي الأمر الذي تبلور بوضوح مع إنتصاف عام ١٩٣٨ .

---

(١٢٠) حسن البنا ، الدعوة والداعية ، ص ص ٨٩ : ٩١ .

١ ـ المناورة مع فاروق أطاحت برقبة البنا . . .

بـدأت مراهنـة الإخوان المسلمـين عـلى الملك فـاروق مبكـراً بـل وبمجـرد جلوسه على عـرش مصر في أول أغسطس ١٩٣٧ عنـدما قـام حسن البنا بقيـادة كتائب الإخوان وهي ترفع الأعلام والرايات الإخوانية وتوجه بها إلى قصر فاروق حيث إنتـظم الاخوان في صفـوف يهتفون « الإخـوان المسلمون يبـايعون جـلالة الملك فاروق المعظم على كتاب الله وسنة رسوله »(١٢١) .

وفي تلك الأثناء التي تولى فيها فاروق عـرش مصر كان مصـطفى النحاس يـرأس الحكومـة الوفـدية لكن الاخـوان المسلمـين اختـاروا النـزول إلى الشـارع السياسي عبر خنـدق القصر على اعتبـار أنه يشكـل مركـز قوة دائماً ومستقـراً على عكس الـوفد الـذي دائماً مـا تتفق مراكـز القوى الأخـرى على الإطـاحة بـه هذا بـالاضافـة إلى أن فاروق كـان قد جلس عـلى العرش وهـو في السابعـة عشرة من عمره مما أوحى للاخوان بامكانيـة احتوائـه وتسلق أكتافـه للانقـلاب على الحكم الأمـر الذي يستحيـل مع زعيم الـوفد المحنـك مصـطفى النحـاس الـذي كـان حينـذاك في الواحـدة والستـين من عمـره ، وفي الجهـة المقـابلة كـان القصر قـد استوعب الفشل الـذي منيت به محـاولات ضرب حـزب الوفـد بأحـزاب الأقلية حيث كان الوفد قد نما إلى درجة لم تعد أحزاب الأقلية معها كافية لمواجهته وبـالتالي بدأ يبحث عن حركـة سياسيـة جماهيـرية يمكن الاعتمـاد عليها في ضـرب حزب الوفد !

وكـان « علي مـاهر » رئيس الـديوان الملكي و « يـوسف رشـاد » الـطبيب الخاص للقصر يعتقدان أن الاخوان المسلمين هم أفضل من يمكن الاعتماد عليه لضرب الوفد بينما كان « محمد كامل البنداري » وكيل الـديوان الملكي يعتقـد أن جماعة مصر الفتـاة أفضل من يمكن الاعتمـاد عليه في هـذا الصدد إلا أن الغلبـة كانت لعلي ماهر الذي أطاح بكامل البنداري ونجح في إقناع فاروق بأن ينصرف

(١٢١) المرجع السابق ، ص ص ٢٥١ : ٢٥٥ .

عن مصر الفتاة ليحتضن الاخوان المسلمين حتى يضمن دعماً واسعاً في سعيه للانفراد بالحكم ، وهو ما لم يتأخر عنه فاروق حيث أطاح بحكومة الوفد في ديسمبر ١٩٣٧ ليأتي بأحد رجاله هو محمد محمود على رأس حكومة أقلية جديدة .

وفي صيف عام ١٩٣٨ دبّر علي ماهر لقاء بين فاروق وحسن البنا في مسجد سيدي جابر بالإسكندرية حيث اصطف الاخوان يهتفون بحياة الملك فاروق(١٢٢) ومع إكتمال الشكل السياسي للاخوان المسلمين بعقد المؤتمر العام الأول وإصدار مجلة النذير السياسي في صيف ١٩٣٨ عاود البنا التأكيد على « أمل الاخوان المسلمين المحقق في جلالة الملك المسلم »(١٢٣) وبالاضافة إلى على ماهر فقد أجريت عدة اتصالات بين الطرفين عن طريق يوسف رشاد(١٢٤) .

وقد زاد من التقارب بين الطرفين أن الملك فاروق كان يسعى إلى إحياء الخلافة الإسلامية على أن يكون مقرها هو القاهرة بدلاً من استانبول حيث حاول تتويج نفسه على يد شيخ الأزهر بدلاً من رئيس الحكومة وأطلق لحيته واستمر يؤم المصلين في المساجد مما زاد من تفاؤل الاخوان بامكانية الإنقلاب على الحكم من خلاله بدعوى « إن هذا الملك الشاب هو أقصر طريق لتحقيق أهدافهم من خلال إقناعه بأن انتماءه لدعوة الاخوان المسلمين واستناده إلى صفهم هو الذي يضمن صلاح البلاد ويحفظ له عرشه »(١٢٥) ومما دفع بالقصر إلى إظهار الود لكافة الجمعيات والهيئات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين .

وقد استمر محمد محمود على رأس الحكومة منذ ديسمبر ١٩٣٧ حتى أغسطس ١٩٣٩ رغم رفض الجماهير التام لحكومته التي جاءت على جثة حكومة

---

(١٢٢) محمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون . . . ، ص ص ١٤٧ : ١٤٨ .
(١٢٣) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ص ص ١٥١ : ١٥٢ .
(١٢٤) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٥٤ .
(١٢٥) محمود عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

الأغلبية إلا أن الاخوان المسلمين قد استخدموا أحد أصدقائهم وكان موظفاً كبيراً في وزارة الزراعة ومقرباً من محمد محمود حيث قام بتدبير اجتماع بين البنا ومحمود في مكتب الأخير بمجلس الوزراء لمدة ساعتين خرج البنا بعدهما يدعو الإخوان لتأييد « رئيس الحكومة المجاهد الوطني الذي ورث المجد عن آبائه والذي يعد من عظماء مصر »[١٢٦] وفي المقابل فقد أعفى محمود جماعة الاخوان المسلمين من الإلتزام بالقوانين التي كانت تمنع انتماء الجوالة إلى أية هيئة سياسية والتي كانت تمنع أية هيئة سياسية من تشكيل قوات عسكرية أو شبه عسكرية وهي تلك القوانين التي وضعها عام ١٩٣٨ وطبقها تطبيقاً حرفياً على الأحزاب والهيئات السياسية الأخرى .

وقد اختتم محمد محمود حكمه بارتكاب أسوأ عبث عرفته مصر خلال العهد البرلماني حيث شهدت البلاد في عهده أكبر عملية تزوير للإنتخابات البرلمانية بدءاً بإكراه الناخبين ومروراً بانحياز الادارة وانتهاءً بالتزييف المباشر لتذاكر الناخبين[١٢٧] وفي عام ١٩٣٩ عين القصر علي ماهر رئيساً للحكومة بدلاً من محمد محمود وعلى الفور شرع الإخوان يمارسون الدعاية للفارس الجديد مؤكدين على حياده ورجاحة عقله ونزاهته وصدق وطنيته وعلى تفهمه لفكرة الإخوان وتقديره للإمام البنا ومعربين عن سعادتهم لأن مؤسسات الحكم كلها وهي الملك والبرلمان والحكومة تتواءم في نشاطها مع رغبات الشعب[١٢٨] .

وفي عام ١٩٣٩ شارك علي ماهر في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن لبحث القضية الفلسطينية وعاد منه بخفي حنين إلا أن البنا أرسل رجاله ليكونوا في انتظاره على أرض المطار وكان قائد الإخوان في تلك الموقعة هو أحمد السكري وكيل الجماعة الذي ما أن رأى علي ماهر حتى أخذ يهتف بحياته ويكفاحه بصورة أثارت إعتراض وسخط عدد من الإخوان فانسحبوا عائدين إلى

---

(١٢٦) المرجع السابق ، ص ص ١٤٥ : ١٤٦ .

(١٢٧) إبراهيم شلبي ، تطور النظم السياسية والدستورية . . . ، ص ٤٤١ .

(١٢٨) محمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون . . ، ١٤٧ .

الإمـام البنا محتجـين عـلى تلك الهتـافـات التي أطلقها السكـري والتي لا يهتفهـا الاخـوان إلا لله وحـده إلا أن البنـا نهرهم بعنف وشـدة مؤيـداً مـوقف وكيله في ضرورة الهتاف لرئيس الحكومة[١٢٩] واستمر أحمد السكري يرافق علي ماهر أينـما ذهب ليهتف لـه باسم الإخـوان الأمـر الـذي أزعـج بعض الكـوادر الإخـوانيـة فأرسلوا إلى البنا خطاباً شديد اللهجة يطالبونه بطرد السكري من الجماعة بسبب علاقاته المشبوهة مع مؤسسات الحكم وأتاهم رد الإمـام على الفـور بفصلهم هم من صفوف الجماعة وإعلان أن السكـري يؤدي بالضبط الـدور الذي رسمـه له البنا نفسه[١٣٠] وتمادى حسن البنا في تفاؤله وأرسل لعلي مـاهر في أكتـوبر ١٩٣٩ يطلب منه أن يمنح الاخوان المسلمـين في الحكومـة القادمـة مقعدين وزاريـين هما الشؤون الإجتماعية ورئاسة الأركان ليعمل الـطرفان معـاً على نصـرة البلاد[١٣١] ولكن الحكومة القادمة والتي شكلت في يـونيو ١٩٤٠ لم تكن من حظ عـلي ماهـر بل أسندت إلى حسن صبري !!

وفي يناير ١٩٤١ عقد الاخوان المسلمون مؤتمرهم السادس ومن فوق منبره أعلن حسن البنا تأييده للملك فاروق وأوضـح أنه لـو كانت لـلإخوان المسلمـين دعـوة واحـدة مستجـابـة لجعلوهـا لـه[١٣٢] وفي عـام ١٩٤١ أقـدمت السلطات البريطانية على اعتقال أعضاء جبهة إنقاذ البلاد المواليـة لألمانيـا على النحـو الذي سبق إيضاحه وكان من بينهم « حسن البنا » و « أحمد السكري » و« عبـد الحكيم عابدين » من الإخوان المسلمين ولكن فاروق قام على الفور بإرسال أحـد رجالـه وهو حامد جودة سكـرتير عـام لهيئة السعـدية ووزيـر التموين آنـذاك إلى معتقل الزيتون حيث التقى بالإمام البنا وأكد له أن الملك فاروق الذي أرسله يبذل كـل جهده من أجل إقناع السلطات البريطانية بضرورة الإفراج عن البنا وبالفعل كان حسن البنا وإخوانه أحراراً بعد ثلاثة أسابيع فقط في المعتقل رغم أن بقية أعضاء

(١٢٩) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ص ص ٢٨٦ : ٢٨٧ .
(١٣٠) كريستينا هاريس ، القومية والثورة في مصر . . . ، ص ١٧٩ .
(١٣١) حسن البنا ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .
(١٣٢) محمود عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص ص ٢٧٩ : ٢٨٠ .

الجبهة المعتقلين وفي مقدمتهم « أحمد حسين » لم يفرج عنهم إلا عام ١٩٤٥(١٣٣) ثم كانت أزمة العلاقات بين الطرفين خلال سنوات حكم الوفد التي امتدت من فبراير ١٩٤٢ حتى أكتوبر ١٩٤٤ والتي انتهت على النحو الذي أوضحناه من تكفير الإخوان عن إثمهم من خلال ضرب الوفد في كافة المجالات كما قام القصر من خلال حكومة أحمد ماهر بإسقاط حسن البنا في انتخابات البرلمان التي أجراها أحمد ماهر في يناير ١٩٤٥ رغم تفوقه الواضح وذلك في استعراض عضلات مكشوف من قبل القصر ، وهكذا انتهت الأزمة وعاد الطرفان إلى سابق عهدهما معاً واستلم محمود فهمي النقراشي الحكم في فبراير ٩٤٥ في ظل الرفض الشعبي لحكومات الأقلية التي أقحمت مصر في الحرب العالمية الثانية الأمر الذي دفع النقراشي إلى إصدار قرار بمنع كافة الإجتماعات السياسية والشعبية ورغم ذلك فقد منح الإخوان المسلمين موافقته على عقد اجتماع موسع لإخوان الأقاليم في القاهرة كما كان قد رفع من حدة المواجهة البوليسية لكافة القوى السياسية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي لم يكن البوليس السياسي يعلم عن أمرها شيئاً(١٣٤) وفي فبراير ١٩٤٦ إستلم إسماعيل صدقي الحكم مرة أخرى رغم تاريخه الأسود في حل البرلمان وإلغاء الدستور والبطش بمعارضيه ولم يقدم فاروق على تسليم الحكم لصدقي إلا بعد أن حصل على وعد من البنا بتأييده(١٣٥) وقد اجتمع إسماعيل صدقي مع حسن البنا مرتين الأولى أخذت شكل زيارة دبرها إبراهيم رشيد زوج إبنة صدقي لمنزل حسن البنا(١٣٦) والثانية كانت إجتماعاً بين الطرفين في مقر المركز العام للإخوان المسلمين إتفقا فيه على عدة بنود بموجبها قرر صدقي منح جماعة الإخوان المسلمين دعماً مالياً كبيراً ومنحهم المساحات التي يريدونها من الأراضي في كافة الأقاليم المصرية لإنشاء مراكزهم الإقليمية ووافق على قيام الجماعة بإصدار جريدة الإخوان المسلمين

---

(١٣٣) مرافعة أحمد حسين في قضية إغتيال النقراشي ، ص ص ٤٠ : ٤١ .
(١٣٤) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر . . . ، ص ٥١ .
(١٣٥) عبد العظيم رمضان ، روز اليوسف في ١٩٨٠/١٢/١ .
(١٣٦) عمرالتلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٥٤ .

باعتبارها الجريدة الرسمية للجماعة مع منح هذه الجريدة كافة الإمتيازات التي تحصل عليها الصحف الرسمية إلا أن أهم المكاسب التي حصلت عليها الجماعة كانت فتح معسكرات الجيش أمام كوادرها للتدريب العسكري وفي المقابل فقد التزم الاخوان بتأييد صدقي في مواجهة الحركة الوطنية الديمقراطية ومن خلفها كافة القطاعات الجماهيرية حيث شرعوا ينظمون الحملات الدعائية لصالحه ويهاجمون معارضيه على كافة المستويات ومن أبرز المواقف في هذا الصدد ما حدث في الجامعة المصرية في مارس ١٩٤٦ عندما نظمت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة اعتصاماً طلابياً لمدة ثلاثة أيام داخل الحرم الجامعي كأحد أشكال الحداد العام الذي أعلنته اللجنة على شهداء كوبري عباس في ٢١ فبراير ١٩٤٦ وفي اليوم الأول للاعتصام وقف محمد حسن العشماوي وكان وزير المعارف في حكومة صدقي يناشد المضربين حل إضرابهم والعودة إلى منازلهم على وعد منه بأن إسماعيل صدقي سوف ينفذ كل مطالبهم وهنا قام مصطفى مؤمن رئيس شعبة الطلبة في جماعة الإخوان المسلمين بتأييد مطلب العشماوي وبتأكيد صدق الوعود التي حمّله إياها إسماعيل صدقي بتنفيذ مطالب المضربين مستعيناً في ذلك بالآية القرآنية « واذكر في الكتاب إسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبيا »(١٣٧) .

وفي ديسمبر ١٩٤٦ إستلم محمود فهمي النقراشي رئاسة الحكومة مرة أخرى وكانت عودة مشؤومة على الإخوان المسلمين فقد استمرت العلاقات الودية بين الطرفين حتى يناير عام ١٩٤٨ عندما اكتشفت السلطات معسكراً سرياً للتدريب العسكري في جبل المقطم تابعاً للإخوان المسلمين ويضم مخزناً كبيراً للأسلحة والذخيرة الثقيلة والمتطورة فانتبهت السلطات لخطورة الموقف ، وبدأت ترصد الجماعة رصداً دقيقاً وفي فبراير ١٩٤٨ إشترك الإخوان المسلمون مع بعض القوى السياسية اليمنية في اغتيال الإمام يحيى ملك اليمن واستبدال

---

(١٣٧) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر . . . ، ص ٧٣ . ومحمود عبد الحليم ، الإخوان المسلمون . . . ، ص ص ٣٦٥ : ٣٦٦ ، ص ٣٧٢ .

نظامه الوراثي بنظام ملكي غير وراثي بقيادة الملك عبد الله ورغم نجاح الملوك العرب في إعادة النظام القديم بإنتزاع الحكم من الملك عبد الله وتسليمه للإمام أحمد ولي عهد الإمام يحيى إلا أن الحدث نفسه قد هز عرش فاروق الذي أدرك أن نمو الجماعة قد صاحبه نمو الجهاز العسكري الخاص واستقلاله عن قيادة الجماعة بحيث لم يعد في الإمكان السيطرة عليه إلا من خلال تهذيب أظافر الجماعة برمتها فالملك فاروق قد احتضن الإخوان المسلمين كذيل له يهش به لدغات الوفد فإذا بالذيل قد أنبت جسداً ورأساً وأذرعاً قوية وصلت في طولها إلى عرش صنعاء !! وعليه فقد بدأت السلطات البوليسية تواجه الكوادر الإخوانية بنفس الأسلحة التي كانت تواجه بها القوى السياسية الأخرى وهو أمر لم يكن الإخوان المسلمون يتوقعونه وبالتالي لم يقبلوه حيث تصدوا لهذه السلطات باغتيال رموزها فكان سقوط سليم زكي مدير أمن القاهرة وأحمد الخازندار رئيس محكمة الإستئناف برصاص الإخوان وكان أن انفجرت عشرات القنابل الإخوانية في مباني القاهرة والإسكندرية ، وفي نوفمبر ١٩٤٨ ضبطت السلطات البوليسية سيارة عسكرية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين تحمل في داخلها كافة الوثائق التنظيمية للجهاز العسكري الخاص فقررت أن توجه ضربة قاصمة لجماعة الإخوان المسلمين فاعتقلت حسن البنا ثم أفرجت عنه بموجب خطة ذكية ليصدر النقراشي قراراً بحل الجماعة ومصادرة مقارها وأموالها وأملاكها في ١٩٤٨/١٢/٨ بدعوى قيامها بأعمال إرهابية بعد أن حصل على موافقة سفراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميريكية في اجتماعه بهم بمدينة فايد على ضفاف القنال في ١٩٤٨/١٢/٦ . وبمجرد صدور هذا القرار إنقضت السلطات البوليسية على الإخوان المسلمين بكل شراسة وأودعتهم السجون والمعتقلات التي شهدت لأول مرة عمليات التعذيب الجماعي في العصر الحديث في الوقت الذي كانت تضغط فيه على البنا ليواصل إذاعة بيانات يدين فيها إخوانه وأبناءه في الجماعة الذين بايعوه إماماً لهم وهكذا وقع الجسد الإخواني بين مطرقة التنكيل السلطوي وسندان تخاذل القيادة ولم يجد أمامه سوى الهجوم المباشر على قلب

العدو فقام الأخ عبد المجيد حسن في ١٩٤٨/١٢/٢٨ بإغتيال رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي ، وهنا أدرك الملك فاروق أن المقص الذي استخدمه لتهذيب أظافر الإخوان قد اقترب كثيراً من رقبتهم حتى أصبحوا كالوحش الجريح الذي لا بد للصياد من قتله ، وإذا لم يقتله فإن الخطوة التالية ستطيح برقبته هو !! وهكذا قرر الملك فاروق إسدال الستار على هذا المشهد السخيف من الدراما السياسية التي كان يلعبها مع الإخوان المسلمين وأصدر أوامره بقتل الإمام الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها العام وإمامها الروحي والذي يفكر ويخطط وينفذ كل خطوات الجماعة ولكن البنا من خلال أصدقائه في الجهاز الحاكم أدرك نية فاروق للتخلص منه فأخذ يتردد على الوزراء في مكاتبهم وفي منازلهم يطلب إعتقاله حتى يحمي رقبته من المخطط الذي بات معروفاً للجميع ولكن الجميع كانوا يتهربون منه(١٣٨) .

وعليه فقد تم إعداد المسرح تماماً للمشهد الختامي فالجماعة قد تم حلها ومصادرة مقارها وأموالها وأملاكها وتم حظر نشاطها ومنع أية إشارة عنها ، وكافة قياداتها وكوادرها قد أودعوا السجون والمعتقلات لا يعرفون شيئاً عما يجري خارج زنازينهم ولا أحد يعرف شيئاً عما يجري لهم داخلها ، وحسن البنا الذي سبق أن أدان الدستور والبرلمان والقوى السياسية الجماهيرية مراهناً بجماعته على القصر وحكوماته أصبح يدين جماعته وإخوانه معلناً إنهم ليسوا بإخوان وليسوا بمسلمين ! في نفس الوقت قاد القصر من خلال حكومته النقراشية حملة دعائية كثيفة ضده فأصبح البطل بمفرده ضد الجميع واقفاً على خشبة المسرح دون سند أو أخ أو رفيق ولا يدري ماذا يدبر له المخرج من خلف الكواليس !!

وفي يوم ١٩٤٩/٢/١٢ اتصل أحد الوزراء تليفونياً بالإمام حسن البنا وأبلغه أنه يريده لأمر هام واتفقا على اللقاء مساء اليوم نفسه في مبنى جمعية الشبان المسلمين الكائن بقلب مدينة القاهرة ولما خيم الليل على البنا دون أن

---

(١٣٨) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٠٤ .

يحضر الوزير كما وعد خرج من المبنى عائداً إلى منزلـه ولكن كل شيء كـان معداً في الخـارج لإستقبالـه إذ أنه مـا أن إستقر داخـل سيارة الأجـرة التي أرسلتها لـه السلطات البوليسية خصيصاً حتى قطعت هيئة الكهربـاء النور عن وسط القـاهرة فإنحرف به سائق السيارة على أحد جانبي الطريق الغارق في الظلام حيث هجم عليه ثلاثـة من رجال البـوليس بوابـل من الرصـاص أفرغـوه في صدره ثم فـروا هاربين وألقاه سائق السيارة في الطريق العام ليفر هارباً بـدوره !! ولكن البنا بمـا لديه من إرادة إنسانية قوية استـطاع أن يتغلب على المـوت وحمله بعض المارة إلى جمعية الشبان المسلمين واتصلوا بالإسعـاف التي أرسلت على الفـور سيارة حملتـه إلى مستشفى قصر العيني الأمر الذي لم تكن السلطات البوليسية تتوقعه فأصدرت أوامرها إلى المستشفى بأن تتركه ينزف حتى الموت !! وأثناء النزيف أقدم فـاروق بنفسـه على زيـارة الرجـل المحتضر وأخذ يبصق في وجهـه قبل أن يلفظ أنفـاسه الأخيرة(١٣٩) فكان آخر ما تلقاه الإمام الشيخ في حياته هو البصق !!

ورغم أن شهادة الوفـاة الصحية تقـول أن حسن البنا قـد مات مقتـولاً في فبراير ١٩٤٩ إلا أن شهادة التاريخ السياسي تقول أنه قد مات منتحـراً في مارس ١٩٢٨ عنـدما قـرر أن يمارس العمـل السيـاسي من تحت إبط السلطة الحـاكمـة لتسلقها والانقلاب عليها بعيداً عن الجماهير متصوراً بذلك أنه قد وضع جمـاعته في المكان الأمين الذي يكفل لها الحمايـة والنمو ، دون أن يـدرك أنه وضعهـا في فم التمساح !!

---

(١٣٩) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٠٥ .

٢ ـ الهضيبي يدير خده الأيسر لفاروق

ويعد إسدال الستار على الفصل الأول من تلك المناورة المسرحية قرر الملك فاروق إفتتاح الفصل التالي فأبلغ رئيس حكومته الذي خلف النقراشي وهو « إبراهيم عبد الهادي » بأن عليهم أن يعودوا إلى سياستهم القديمة مع جماعة الإخوان المسلمين(١٤٠) .

ولما استلم حزب الوفد الحكومة في يناير ١٩٥٠ وحاول إحتضان الجماعة ومداواتها على النحو الذي سبق إيضاحه وكان فاروق قد هذب أظافر الإخوان بما فيه الكفاية لأن يدركوا أن عليهم ألا يتجاوزوا دور الذيل في أي تحالف يعقدونه مع السلطة ، ولما كان نجاح الوفد في احتضان الجماعة أثناء محنتها من شأنه أن يقرب ما بينهما بصورة تشكل خطراً جسيماً على القصر فقد قرر فاروق أن يسحب البساط من تحت أقدام الوفد ، ولما كان النحاس قد وافق على إلغاء قرار حل جماعة الإخوان المسلمين وعلى الإفراج عن معتقليها وعلى تسليمها المقار والأملاك والأموال المصادرة بعد أن تعيد تنظيم نفسها حسب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ بما يقضي بإلغاء الجهاز العسكري الخاص فقد قرر فاروق المزايدة عليه وأعلن موافقته على عودة الجماعة إلى سابق عهدها دون أن تلتزم بالقانون رقم ٦٦ أو بغيره من القوانين(١٤١) .

ولما كان صالح عشماوي الذي قاد التقارب مع الوفد يتولى مهام المرشد العام بالنيابة وليس بصورة رسمية فقد قرر فاروق أبعاده عن قيادة الجماعة ودفع بصهر ناظر أملاكه وهو القاضي « حسن إسماعيل الهضيبي » لكي يتولى مهمة المرشد العام رغم عدم توافر أي شرط من الشروط اللائحية فيه وكان الأمر الغريب هو قبول مكتب الإرشاد لهذا المرشد العام الجديد إستجابة لرغبة القصر(١٤٢) .

---

(١٤٠) ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ص ٩٧ : ٩٨ .

(١٤١) جريدة الجمهور المصري في ٤/٩ و ١٩٥١/٥/١٤ .

(١٤٢) جريدة الاشتراكية في ١٩٥١/١٢/٦ . واسحق موسى الحسيني ، الإخوان المسلمون . . . ، ص ١١٣ . وطارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ،ص ص ٣٧٠ : ٣٧١ .

وقـد تـولى حسن الهضيبي مهـامـه في ١٩٥١/١٠/٣٠ وقبـل مـرور إسبـوعـين وبالذات في ١٩٥١/١١/١٤ كان الهضيبي يتبعه جميع أعضـاء مكتب الإرشاد بـاستثناء حسن الباقوري وخميس حميدة وفهمي أبو غدير في زيارة الملك فاروق في قصر عـابدين معلنين ولاءهم له ونسيانهم لدم زعيمهم الشهيد حسن البنا في مقابل عـودة العلاقـات الودية مع القصر كما كانت عليه من قبل !!

وفي هذه الزيارة اتفق الطرفان على مقاومة الشيوعية التي تتنـافى مع الـدين وعلى توجيه كافة سيـوف الإخوان المسلمـين ضد الشيـوعيين وتـطهير صفـوف الجماعـة من العناصر المتطرفة التي تدفعها نحو مواجهة السلطات الاستعمارية البريطانية . ولما سـأل الإخوان عما دار في هـذه الزيـارة أجابهم الهضيبي « أنها كـانت مقابلة كـريمة مـع ملك كريم »(١٤٣) .

وهكـذا فقد أدار الهضيبي خـده الأيسر لفاروق رغم قسـوة اللطمة التي كـانت الجمـاعة قـد تلقتها عـلى خدهـا الأيمن مقـرراً العودة إلى الشـارع السيـاسي من نفس الخنـدق بـل ومن تحت نفس الإبط !! وعـاد الإنحـراف الإنتهـازي يـدب في أوصـال الجماعة من جديد بعد أن كادت المواجهة مع السلطة أن تطهرها وأخـذ الهضيبي رغم أنف الكوادر الإخوانية يرفـع صورة الملك فـاروق على مقـار الجماعـة ويزوره في السر والعلن ليقدم له التهاني والأمنيات بل أعلن عن تبرؤه من مجلة الـدعوة عنـدما هـاجمت المجلة رئيس الديوان الملكي حافظ عفيفي(١٤٤) .

وبعد أن استقالت حكومة الوفد في ينـاير ١٩٥٢ خلفتهـا خمس حكومـات أقلية استمرت كل منها بضعة أيام وكانت على التوالي حكومة عـلي ماهـر ثم حكومـة نجيب الهلالي ثم حكومة حسين سـري ثم حكومـة نجيب الهلالي التي كـانت آخر حكـومات العهـد الملكي ثم حكومـة علي مـاهر التي كـانت أولى حكـومـات السلطة العسكـريـة الجـديـدة ، وكـالعـادة فقـد أعلن الإخوان المسلمـون تـأييـدهم ودعمهم لكـل هـذه

---

(١٤٣) من أقوال عبد العزيز حسين أمام محكمة الشعب في نوفمبـر ١٩٥٤ . ورفعت السعيد ، حسن البنا . . . ، ص ١٥٤ .

(١٤٤) مجلة الدعوة في ١٩٥٢/١/٨ .

الحكومات في مقابل التزام هذه الحكومات باستشارة الهضيبي في كافة الأمور الهامة ويعدم التصدي للنشاط السياسي للإخوان رغم إعلان الأحكام العرفية التي كانت تطبق بحذافيرها على الجميع .

وفي الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ نجح الضباط الأحرار في الإستيلاء على السلطة وأطاحوا بالملك فاروق من على عرش البلاد وأيقن الإخوان أن الجواد الملكي قد خرج من الحلبة بغير رجعة كما أدركوا أن الجواد العسكري الشاب على درجة عالية من القوة توحي بأنه سيشكل أقوى مراكز السلطة الجديدة وأنه على درجة كافية من المرونة توحي بأنه سيسهل عليهم إمتطاءه ، وبالتالي فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين أول من يقفز بعيداً عن صهوة فاروق وبالمثل كانت أول من يمتطي ظهر السلطة الجديدة ولم يكتف الإخوان المسلمون بمجرد الإنقلاب على القصر بل كانوا من أشد الطاعنين فيه كما كانوا من أكثر المغالين في المطالبة بتشديد العقوبات على فاروق ورجاله بعد أن سقطت أنيابهم ومخالبهم وأضحوا عاجزين عن مجرد الرد اللفظي على طاعنيهم !!

وهكذا أصدر الإخوان المسلمون بيانهم عن الإصلاح المنشود في العهد الجديد في الأول من أغسطس ١٩٥٢ وتضمن هذا البيان « إن جيش مصر العظيم قد أزال عقبة كانت تصد عن سبيل الله والحق وتعوق المصلحين ويستند إليها ويملي لها المفسدون . . . وينبغي أن يؤخذ كل من أعان الملك السابق على الشر ويسر له سبل الفساد والطغيان بما ينبغي أن يؤخذ به الملك السابق نفسه . . . كيف نقبل عذر وزير مهد للملك سبل الفساد ، وساعده على إستغلال أموال الدولة واغتصاب أراضيها وإضاعة مصالحها ، وأعانه على إهدار الحريات وسفك دماء المواطنين الأبرار ، وسن له من التشريعات والقوانين الإستثنائية ما يحميه من رقابة الشعب ، ودفعه إلى التمادي في طريق البغي ؟! . . . إن رجال الحكم قد شاركوا الملك السابق في الغنم الحرام والإستغلال الآثم لمقومات البلاد وبالتالي فإنهم لا بد أن يقدموا للمحاكمة عن كل ما وجه له من إتهامات وكل ما يعاب عليه من تصرفات وما تظهره الملفات من مظاهر البغي وسوء الإستغلال . . . إن ثغرات الدستور قد سولت للملك السابق التدخل

المستمر وتجاوز المبادئ الأساسية . . . إن عقاب الشعب أحق بأن يبقى من نقمة الملك المتسلط »[145] .

وهكذا دخلت المناورات السياسية للإخوان المسلمين طوراً جديداً مع سلطة جديدة !! .

(١٤٥) مجلة المصور في ١٩٥٢/٨/٨ .

٣ ـ المناورة مع عبد الناصر تطيح بالجميع *

خرجت السلطة الجديدة من قلب السلطة القديمة ولم تأت من خارجها ، بل خرجت من قلب أكثر مؤسسات السلطة القديمة تخلفاً وهي المؤسسة العسكرية التي كانت تشكل أحد مراكز القوى الرئيسية في السلطة ، ولما كان الإخوان المسلمون في ظل إحتمائهم بالسلطة يقيمون علاقات متباينة الدرجات مع كل مراكز القوى التي تشكل هذه السلطة فقد كان من الطبيعي أن يخترقوا المؤسسة العسكرية ليقيموا نمطاً من العلاقات المتشابكة المتداخلة مع رموز هذه المؤسسة ومستوياتها المتعددة التي كان من بينها تنظيم الضباط الأحرار .

ومن المعروف أن حكومة الوفد كانت قد عدلت في عام ١٩٣٦ قانون الكلية الحربية بحيث أصبح يحق لغير الإقطاع والبورجوازية الكبيرة أن يلحقوا أبناءهم بالكلية وعليه فإن دفعة ضباط الجيش لعام ١٩٣٨ (كانت مدة الدراسة في الكلية الحربية آنذاك عامين فقط) شملت أبناء القطاعات الواسعة من الشعب ولذلك كانت تعرف بإسم الدفعة الشعبية .

وقد شكلت هذه الدفعة الشعبية تربة خصبة للخلايا السياسية التي كانت تعمل في إطار من السرية داخل الجيش والتي استمرت تنمو وتتسع حتى نجح فؤاد صادق في توحيدها عام ١٩٤٩ تحت اسم الضباط الأحرار وكان جمال عبد الناصر الذي تخرج في الدفعة الشعبية يتزعم أكبر هذه الخلايا كما كان محمد رشاد مهنا يتزعم الخلية الكبرى الأخرى[١٤٦] .

---

* تتعدد التسميات المستخدمة لوصف السلطة السياسية في مصر خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ بسبب تعدد المداخل إلى التسمية وليس بسبب تعدد التوصيفات فمن حيث تاريخ إستلام السلطة فهي سلطة يوليو ومن حيث وسيلة استلام السلطة فهي انقلاب ومن حيث إطارها الشكلي والقانوني فهي سلطة عسكرية ومن حيث تركيبها العضوي فهي سلطة ثلاثية المستويات يشغل جمال عبد الناصر المستوى القيادي يليه مجلس قيادة الثورة ثم تنظيم الضباط الأحرار وعليه فهي سلطة ناصرية أما من حيث مهامها فقد تراوحت بين المحافظة والثورية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١ ثم تحولت إلى الثورية ـ تجاوزاً ـ عندما إتخذت إجراءات يوليو ١٩٦١ وعليه فهي سلطة ثورية ثم عادت مرة أخرى إلى التوفيقية بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وهكذا فإن استخدامنا لأي تسمية من تلك التسميات يرجع إلى المدخل الذي سنتناول من خلاله السلطة السياسية في الفترة المذكورة (المؤلف)

وبالإضافة إلى رشاد منها فقد كـان للإخـوان المسلمين رجـالهم في معظم خـلايا الجيش مثـل محمود لبيب وعبـد المنعم عبد الـرؤوف وأبو المكـارم عبد الحي ومعـروف الحضري كما كان من بين الإنتماءات المتعددة لأنورالسادات إنتماؤه للإخـوان المسلمين (!!) بل ان جمال عبد الناصر نفسه كان قد إنضم لبعض الوقت إلى الجهاز العسكري الخاص التابع لجماعة الإخوان حيث منحوه إسماً حركياً هو « زغلول »(١٤٧) .

وكان جمال عبد الناصر قد كشف أحشاء تنظيمه للإخوان المسلمين مرتين الأولى في ديسمبـر عام ١٩٥٠ عنـدما ألقت السلطات القبض عـلى فؤاد صادق بتهمـة إنشاء تنظيم سياسي سري داخل الجيش يهدف إلى قلب نظام الحكم والثانية عنـدما فـرضت الأحكام العرفية على البلاد بعد حـريق القاهـرة في ينايـر عام ١٩٥٢ وفي المـرتين كـان جمـال عبـد النـاصر يـطلب من حسن العشمـاوي وصـالـح أبـو رقيق إخفـاء أسلحـة ومستندات التنظيم بمعرفة الجماعة .

وعلى هذا الأساس يؤكد عمـر التلمساني أن حسن البنـا هو الـذي صنع تنـظيم الضباط الأحرار لأن محمـود لبيب كان أول من شكـل خلايـا سياسيـة في الجيش ولأن بقية الإخوان كان لهم دور بارز في قيادة تنظيم الضباط الأحرار حتى نجح في الاستيلاء على السلطة ، عام ١٩٥٢(١٤٨) .

وفي الأيـام الأولى من شهر يـوليو ١٩٥٢ قـام جمال عبـد الناصر وكمـال الـدين حسين بإخطار حسن العشماوي وصالح أبو رقيق وصلاح شادي وعبد الرحمن السندي بأن تنظيم الضباط الأحرار يزمع القيام بتمرد عسكـري واسع وطلبـا منهم إبلاغ هـذه النيـة للهضيبي وموافـاتهما بمـوقف جماعـة الإخوان المسلمـين منها ومـع خشية قيـادات الإخوان من التورط في مغامرة غير مضمونة فقد قرروا تأييـد الحركـة العسكريـة بمجرد نجاحها في قلب نظام الحكم ، وعليه فقـد قام عبـد الناصر وحسـين بإخـطار الإخوان المسلمين بموعد تنفيذ الإنقـلاب وحصلا من الإخـوان على وعـد بحمايـة ظهر الحـركة

(١٤٦) فاتيكيوتس ، الجيش المصري في الحكم ، ص ص ٥٦ : ٥٩ . وريتشارد ميتشيـل ، الإخوان المسلمون ، ص ص ٢٠٤ : ٢٠٥ .
(١٤٧) محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ص ١٦٧ .
(١٤٨) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ٥٧ .

الإنقلابية من خلال محاصرة العناصر المتوقع أن تعارضها وحراسة المرافق والمواقع والمؤسسات الإستراتيجية ضد أي عمل تخريبي معاد للإنقلاب ثم الخروج في مسيرات ومظاهرات مؤيدة للإنقلاب بعد الإعلان عن نجاحه وذلك في مقابل وعد من الضباط الأحرار بإشراك الإخوان المسلمين بشكل رئيسي في حكم البلاد ، وقد التزم الإخوان بدقة شديدة بالوعد الذي قطعوه على أنفسهم مشاركين في ذلك بشكل مباشر في أول إنقلاب سياسي ناجح(١٤٩) .

وبمجرد جلوس الضباط الأحرار على مقعد الحكم وطرد الملك فاروق من البلاد فقد إجتمعت الهيئة التأسيسية للإخوان في ١٩٥٢/٧/٢٦ للإعراب عن فرحة الإخوان المسلمين بنجاح الحركة المباركة لضباط الجيش في تحرير البلاد وفي ١٩٥٢/٨/١ أصدرت الهيئة التأسيسية البيان المعروف باسم « بيان الإخوان المسلمين عن الإصلاح المنشود في العهدالجديد » والذي تضمن في غير موضع الإشادة والتأييد للنظام الجديد(١٥٠) وفي الجهة المقابلة بدأ الإخوان يستحوذون على المكاسب السياسية الواحد تلو الآخر حيث تولى محمد رشاد مهنا الوصاية على عرش الأمير أحمد فؤاد ملك مصر الصبي كما تولى عبد المنعم عبد الرؤوف وبدرجة أقل معروف الحضري وأبو المكارم عبد الحي مواقع مميزة في مجلس قيادة الثورة وتولى أحمد حسن الباقوري مقعد وزارة الأوقاف وأحمد حسني مقعد وزارة العدل في أولى حكومات الثورة التي شكلها محمد نجيب في ١٩٥٢/٩/٧ هذا بالإضافة إلى أن السلطة الجديدة قامت بإعادة فتح ملف قضية اغتيال الإمام حسن البنا والتي كانت سلطات فاروق قد قيدتها ضد مجهول كما قامت بالإفراج عن كافة مسجوني ومعتقلي الإخوان في اكتوبر ١٩٥٢ وذلك على عكس مواقفها القمعية ضد كافة المنظمات الديمقراطية واليسارية والتي بدأتها بإلغاء إتحاد طلاب مصر وحل كافة الاتحادات الطلابية في الجامعات والكليات والمدارس في نوفمبر ١٩٥٢ الأمر الذي دفع طلاب الحركة الديمقراطية إلى التظاهر في

---

(١٤٩) ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ص ص ٢٠٥ : ٢٠٩ . وعبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ، ص ١٠٨ . وكمال الدين حسين ، مجلة روز اليوسف في ١٩٧٥/٨/٤ .

(١٥٠) مجلة المصور في ١٩٥٢/٨/٨ .

١٥/١١/١٩٥٢ ضد السلطة الجديدة التي لجأت إلى حلفائها الإخوان فأرسلوا رجالهم تحت دعوى محاربة الشيوعية الحمراء يتصدون للطلاب المتظاهرين بالسكاكين والعصي والزجاجات الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرات الجرحى الذين اعتقلتهم السلطات العسكرية وشرعت في تضميد جراحهم بالملح وكيها بأعقاب السجائر(!!)

وإذا كان الإخوان المسلمون يهدفون من خلال تأييدهم المكشوف للسلطة العسكرية الجديدة إلى إحتواء رموزها وتسلق أكتافهم للإنقلاب على السلطة من الداخل بعد أن تكون قد أدت خدمة جليلة للإخوان بتصفية القوى السياسية الديمقراطية واليسارية وبتكريس نظام الحكم المطلق في البلاد فإن هذه المناورة الإخوانية لم تكن خافية على رجال العهد الجديد الذين كانوا بدورهم يناورون الجماعة فهم في مواجهتهم للسلطات الاستعمارية البريطانية ولبقايا المؤسسات الملكية والإقطاعية وللحركة السياسية الديمقراطية واليسارية بقيادةالوفد والشيوعيين دون سند سوى الولايات المتحدة الأميريكية ودون أن يشكلوا تنظيماتهم ومؤسساتهم السياسية كان عليهم أن يستفيدوا بأكبر درجة ممكنة من جماعة الإخوان المسلمين على الأصعدة الجماهيرية والفكرية وكانت هذه الإستفادة يحكمها اعتباران رئيسيان هما ضمان التهذيب المستمر لمخالب الجماعة حتى لا تشكل خطراً على السلطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة في أسرع وقت ممكن حتى تنجح السلطة الجديدة في تشكيل تنظيماتها ومؤسساتها السياسية ثم تستند إلى هذه المؤسسات في الإطاحة بالاخوان . وعليه فإن كليهما كان يسعى إلى إحتواء الآخر واستخدامه لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة ثم الإلتفاف عليه والإطاحة به بعيداًعن الجماهير!! وقد استخدمت السلطة الجديدة نفس سلاح الإخوان المتمثل في اختراق الجماعة واستمالة بعض مراكز القوى داخلها وتسلق هذه المراكز لإعادة ترتيب الهيكل التنظيمي للجماعة بما يحقق مصالح السلطة الجديدة في الوقت الذي بدأت فيه تتخلص من عناصر الإخوان المؤثرة داخل صفوفها .

وأخذت السلطة الجديدة تغازل قيادات الإخوان وبدأت بالهضيبي حيث استجابت لرغبته بتعيين الباقوري وحسني في حكومة نجيب دون أن تلتفت لقرار

مكتب الإرشاد بتعيين حسن العشماوي ومنير الدلة في هذه الحكومة بدلاً من مرشحي الهضيبي ولكن هذه الخطوة لم تنجح في استمالة الهضيبي بقدر ما نجحت في استمالة أحمد حسن الباقوري وأحمد حسني وتكررت المحاولات بتعيين صالح عشماوي وعبد القادر عودة وحسن العشماوي وكمال خليفة في لجنة الخمسين التي شكلتها السلطة لوضع الدستور الجديد في البلاد وبتعيين عدد آخر في مناصب قيادية بهيئة التحرير مثل البهي الخولي الذي تولى مسؤولية الإرشاد الديني هذا بالإضافة إلى الاتصالات الخاصة التي كانت تجريها السلطة مع عبد الرحمن السندي وفي المقابل طردت السلطة رشاد مهنا وعبد المنعم عبد الرؤوف ومعروف الحضري وأبو المكارم عبد الحي من صفوفها بل وقدمتهم إلى المحاكمة بتهمة العمل على قلب نظام الحكم عندما أدركت مدى نمو نفوذهم مع إصرارهم على الانتماء لقيادة الجماعة ، وفي يناير ١٩٥٣ لم تكن السلطة العسكرية قد استنفدت أغراضها من جماعة الإخوان المسلمين بعد عندما أصدرت قانوناً بحل كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية وإنشاء هيئة التحرير لتكون التنظيم السياسي الوحيد في الدولة ولهذا فإن السلطة قد استثنت جماعة الإخوان المسلمين من قرار الحل لتقوم بدعمها وتأييدها حتى تستطيع هيئة التحرير أن تملأ الفراغ السياسي الناتج عن حل الأحزاب وتثبت أقدامها في انتزاع ناصية الشارع السياسي لصالح السلطة الجديدة وهو ما أكده جمال عبد الناصر بقوله « إن جماعة الأخوان المسلمين من أكبر أعوان الحكم ولا يصح أن نطبق عليها قانون حل الأحزاب »[١٥١] .

وواصلت جماعة الإخوان المسلمين دعمها للسلطة الجديدة في كل خطواتها المعادية للديمقراطية في الوقت الذي بدأت فيه تطهر صفوفها من العناصر المؤيدة للسلطة الجديدة حيث شهدت تلك الفترة فصل حسن الباقوري وأحمد حسني في سبتمبر ١٩٥٢ ثم فصل عبد الرحمن السندي ورجاله في نوفمبر ١٩٥٣ ثم فصل صالح عشماوي ورجاله في ديسمبر ١٩٥٣ ، فأصبح واضحاً للسلطة العسكرية أن حسن الهضيبي هو الرجل القوي داخل الجماعة وأنه لن يرضى بأقل من دور الشريك

---

(١٥١) محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ص ١٦٩ ، ص ١٧٧ ، ص ١٨٠ .

الكامل في الحكم الأمر الذي دفعها نحو توجيه ضربة تأديبية للهضيبي ولجماعة الإخوان المسلمين برمتها ووجدت فرصتها في المؤتمر الذي عقده الإخوان المسلمون داخل أسوار جامعة القاهرة للاحتفال بذكرى « نواب صفوي » رئيس جمعية « فدائيان إسلام » الإيرانية في ١٩٥٤/١/١٢ حيث دفعت السلطة العسكرية بعناصر هيئة التحرير إلى إقتحام الجامعة وتخريب المؤتمر الإخواني ونشبت معركة شرسة بين الطرفين نتج عنها سقوط عشرات الجرحى وفي اليوم التالي أعلنت السلطة حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة مقارها وأملاكها وأموالها واعتقال خمسمائة من قادتها وكوادرها وعلى رأسهم المرشد العام حسن الهضيبي تحت دعوى اعتداء الإخوان المسلمين على طلاب جامعة القاهرة المسالمين !![١٥٢] .

كشرت السلطة عن أنيابها إذن في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين التي ردت على السلطة بالمثل وكان المستشار عبد القادر عودة قد تولى مهام المرشد العام بالنيابة أثناء اعتقال الهضيبي وفي ١٩٥٤/٢/٢٣ قدم محمد نجيب استقالته من رئاسة الجمهورية إحتجاجاً على الممارسات القمعية لمجلس قيادة الثورة الذي قبل استقالة نجيب واعتقله في عزبة زينب الوكيل زوجة مصطفى النحاس والكائنة بمنطقة المرج خارج أطراف القاهرة ولما كان وجود نجيب على رأس السلطة الجديدة يعطي القوى السياسية بعض الأمل في عودة الديمقراطية فإن إستبعاده على هذا النحو قد فجر الحركة السياسية الجماهيرية ضد السلطة العسكرية على نحو لم تألفه من قبل وقد اشترك الإخوان المسلمون لأول مرة في تاريخهم في الانتفاضات الجماهيرية التي أجبرت السلطة العسكرية على إعادة نجيب إلى رئاسة الجمهورية في ١٩٥٤/٢/٢٧ فتحولت المظاهرات من المطالبة بعودة نجيب للحكم إلى مطالبة نجيب بإقصاء مجلس قيادة الثورة واصطدمت قوات الجيش والشرطة بالجماهير الثائرة مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى وقامت الجماهير الثائرة بمحاصرة قصر عابدين وهي تهتف بسقوط مجلس قيادة الثورة وفي إستعراض واضح للقوة وقف عبد القادر عودة الذي كان قد تزعم الإخوان ومن خلالهم تزعم المظاهرات وطلب من المتظاهرين الإنصراف فاستجابوا له على

---

(١٥٢) جريدة الجمهورية في ١٩٥٤/١/١٥ .

الفور ، وعليه فقد أدركت السلطة الجديدة أن الأرض تميد تحت أقدامها وأن الإخوان المسلمين يستغلون هذا الوضع لفرض وصايتهم على السلطة ومع استمرار الأعمال الثورية ضد مجلس قيادة الثورة فقد قرر عبد الناصر إعادة ترتيب أوراقه من جديد ، فقام في ١٩٥٤/٣/٢٥ بإعلان استجابة مجلس قيادة الثورة لمطالب الشعب بعودة الضباط إلى ثكنات الجيش وعودة المؤسسات الليبرالية التي تم الغاؤها وعودة الأحزاب السياسية إلى العمل الحر والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ثم قام في ١٩٥٤/٣/٢٦ بالإفراج عن حسن الهضيبي وإخوانه ثم زاره في منزله حيث عقدا معاً إتفاقاً جديداً يتضمن عودة جماعة الإخوان المسلمين لممارسة نشاطها وحصولها على دعم وتأييد السلطة مقابل التزام الجماعة بتأييد جمال عبد الناصر في مواجهة محمد نجيب وفي مواجهة الحركة السياسية الديمقراطية واليسارية . وفي ١٩٥٤/٣/٢٨ نظم الطرفان معاً مظاهرات تأييد لعبد الناصر ضد نجيب وضد عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة الذي كان يرأس اجتماع الجمعية العمومية الطارئة لمجلس الدولة والتي كانت بصدد إصدار الفتاوى القانونية حول صلاحية الإجراءات القمعية التي يتخذها مجلس قيادة الثورة وقام المتظاهرون بالاعتداء على المؤسسات والرموز المعادية لعبد الناصر الذي خرج في مسرحية مكشوفة ليعلن أنه قد قرر الإستجابة لمطالب « الجماهير » التي خرجت يوم ٢٨ مارس وفي مقدمتها بقاء الضباط في الحكم واستمرار إلغاء المؤسسات الليبرالية والأحزاب باستثناء جماعة الإخوان المسلمون « التي وعدت بحسن التصرف »(١٥٣) .

وهكذا استخدم النظام الجديد جماعة الإخوان المسلمين في تثبيت أقدامه وتكريس سيطرته على الأمور ولكنه أخذ يماطل في تنفيذ التزاماته المقابلة تجاه الجماعة الأمر الذي أدركه حسن الهضيبي فقرر العودة إلى تكشير الأنياب بمشاغبة مجلس قيادة الثورة حيث اتصل بمحمد نجيب وطلب الاجتماع معه بصورة سرية ولكن نجيب كان قد فقد ثقته في الجماعة بعد أحداث ٢٨ مارس فأرسل لهم مساعده « محمد رياض » الذي التقى بمنير الدلة وحسن العشماوي

(١٥٣) ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ص ٢٧٣ .

فعرضا عليه التزام الجماعة بتأييد محمد نجيب ومساعدته في الإطاحة بمجلس قيادة الثورة في مقابل أن ينفرد نجيب برئاسة الجمهورية بمساعدة وزارة مدنية يرشح الإخوان أعضاءها ويحتفظون لأنفسهم بوزارتي الحربية والعدل وأن يحافظ على الأحكام العرفية كما هي وبما تتضمنه من إلغاء وحل المؤسسات الليبرالية والأحزاب ، ولكن نجيب الذي أدرك أنهم يزمعون استخدامه كمخلب قط لتصفية حساباتهم مع عبد الناصر ثم ينفردون بالسلطة بعد ذلك رد على اقتراحات الإخوان بالرفض القاطع[154] الأمر الذي دفع الجماعة إلى مواجهة النظام صراحة حيث وزعت عشرات البيانات التي تهاجم إستمرار الأحكام العرفية وتطالب بعودة الديمقراطية إلى البلاد(!!) وتهاجم موقف السلطة العسكرية المتخاذل في المفاوضات المصرية ـ البريطانية حول الجلاء ووقف الهضيبي في دمشق يعلن « أن الضباط الأحرار يفرطون في حرية وفي سيادة الوطن وأن الإخوان المسلمين يرفضون هذا التفريط »[155] ونشط محمد خميس حميدة وعبد القادر عودة وسيد قطب في فضح كل ممارسات النظام الجديد ، وعاد الهضيبي إلى القاهرة وألقى خطاباً سياسياً مطولاً في ١٩٥٤/٨/٢٢ هاجم فيه مجلس قيادة الثورة مهاجمة عنيفة ثم اختفى المرشد العام واصطحب معه صلاح شادي وحسن العشماوي مقرراً مواجهة المجلس من خلال العمل السري ووضع سيد قطب خطة لقلب نظام الحكم يوم ١٩٥٤/٨/٢٨ إلا أن القيادة طلبت منه التراجع عنها في آخر لحظة كما شرع عدد كبير من الإخوان في مغادرة البلاد لمهاجمة مجلس قيادة الثورة من العواصم العربية وكان في مقدمة هؤلاء عبدالحكيم عابدين وسعد الوكيل وكامل إسماعيل الشريف وسعيد رمضان ونجيب جويفل وواظبت إذاعة « دمشق » على إعلان بيانات الإخوان المسلمين ضد عبد الناصر وفي ١٩٥٤/٩/٢٣ إجتمعت الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان المسلمين برئاسة وكيل الجماعة خميس حميدة وأعلنت تأييدها المطلق للمرشد حسن الهضيبي في كل ما

---

(١٥٤) محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ص ٢٥٤ .

(١٥٥) جريدة الهدف البيروتية ، في ١٩٥٤/٧/٣١ .

اتخذه من إجراءات كما أعلنت مبايعته مرشداً عاماً للجماعة مدى الحياة(١٥٦) كما كانت القيادة الجديدة للجهاز العسكري الخاص قد أحكمت سيطرتها على الأمور بعد إبعاد عبد الرحمن السندي المؤيد لعبد الناصر وقد ضمت القيادة الجديدة عبد المنعم عبد الرؤوف وصلاح شادي وأبو المكارم عبد الحي ومحمد فرغلي ومحمود عيد بالإضافة إلى يوسف طلعت المشرف العام على الجهاز وأعلنت هذه القيادة بدورها الولاء الكامل للمرشد العام حسن الهضيبي .

وفي الواقع فإن معارضة الإخوان المسلمين لمجلس قيادة الثورة لم تكن تعبيراً عن خلاف منهاجي أو سياسي في إدارة الحكم وإنما كانت إستعراضاً للعضلات يظهرون من خلاله قدراتهم على إثارة المشاكل أمام المجلس بهدف الضغط عليه ليتنازل لهم عن بعض المكاسب الإنتهازية وقد ظن الإخوان أن ضغوطهم على النظام خلال الفترة من إبريل حتى سبتمبر ١٩٥٤ كافية لأن تخضعه لمطالبهم فعادوا إلى طرق أبواب المساومة من جديد وأرسلوا عضو مكتب الإرشاد كمال خليفة إلى جمال سالم في ١٩٥٤/١٠/٢٤ لتقديم تهنئة الإخوان المسلمين لمجلس قيادة الثورة بمناسبة توقيع إتفاقية الجلاء ثم أرسلوه إلى أنورالسادات في ١٩٥٤/١٠/٢٥ ليطلب منه تحديد موعد لإجتماع قيادة الجماعة مع جمال عبد الناصر بهدف تسوية الأمور المعلقة بين الطرفين !!

إلا أن الأمور على الجبهة المقابلة كانت قد سارت في طريق آخر حيث كان مجلس قيادة الثورة قد رتب أموره مع الولايات المتحدة الأميريكية خلال عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣ كما سبق إيضاحه بما أدى إلى نجاح الضغوط الأميريكية على بريطانيا في إتمام اتفاقية الجلاء البريطاني عن مصر في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وبالتالي إلى تسوية كافة الأمور بين مجلس قيادةالثورة والحكومة البريطانية كما كان المجلس قد زعزع كيان الإقطاع باصدار قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ وأطاح بالنظام الملكي في يونيو ١٩٥٣ وفي الجهة المقابلة قام بإبعاد قيادات الجيش

---

(١٥٦) النيويورك تايمز الأميريكية في ٩/٢٥ و١٩٥٤/١٠/٨ .

التي تدافع عن الديمقراطية مثل يوسف صديق وخالد محي الدين في عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ وإبعاد كل الكوادر العسكرية الموالية لهما ووضع مؤيدي عبد الناصر على رأس الوحدات والألوية العسكرية الهامة كما أن هيئة التحرير التي شكلت في يناير ١٩٥٣ كانت قد أخذت تنمو في مواجهة القوى السياسية الديمقراطية واليسارية ، أي أنه يمكن القول إجمالاً بأن جمال عبد الناصرومن خلفه مجلس قيادة الثورة كان قد وصل إلى درجة من القوة تجعله غير مضطر للإنحناء أمام رغبة الإخوان المسلمين في احتواء السلطة الأمر الذي لم يدركه الإخوان فهم بعد أن رفعوه إلى هذه الدرجة من القوة في مواجهة القوى السياسية الجماهيرية كانوا ينتظرون منه المزيد من الإنحناء بل إنهم إدراكاً منهم لفضلهم عليه كانوا لا يقبلون بأقل من المشاركة الكاملة في الحكم ، وهنا قرر عبد الناصر أن يتخلص من جماعة الإخوان المسلمين على أن تأخذ معها في رحيلها بقايا العقبات والعراقيل التي كانت لا تزال تحول دون انطلاقه في السيطرة المطلقة على البلاد !!

وكان مجلس قيادةالثورة قداستشار أحد خبراء الدعاية الأميريكيين في كيفية تحويل جمال عبد الناصر إلى زعيم قومي محبوب فاقترح عليهم هذا الخبير أن يدبروا محاولة فاشلة لإغتيال عبد الناصر على أن يظهر بصورة قوية أثناء تنفيذ هذه المحاولة الوهمية هذا لأن الشعب المصري عاطفي بطبعه وبالتالي فإن هذا الحادث سوف يدفع الجماهير إلى الشعور بأن رئيسهم يتعرض لخطر شديد وبأنه قد واجه الخطر بشجاعة وصلابة مما يدفعهم إلى الاعجاب به ويؤهله للحكم العاطفي ويزيد من شعبيته ، واشتركت المخابرات المركزية الأميريكية في الترتيب لهذه العملية عن طريق فؤاد جلال وكيل جمعية الفلاح فأرسلت لعبد الناصر قميصاً واقياً من الرصاص استلمه مدير مكتبه آنذاك عبد الرحمن مخيون .

كما كان جمال عبد الناصر قد نجح في إحتواء بعض العناصر المؤثرة داخل جماعة الإخوان المسلمين مثل أحمد حسن الباقوري وصالح عشماوي وعبد

الرحمن السندي وأتباعهم ورغم أن قيادة الجماعة قامت بفصلهم من صفوفها عندما أدركت إرتباطهم بعبد الناصر إلا أنه قد ظل لكل منهم رجال وأتباع داخل صفوف الجماعة يدينون له بالولاء الشخصي و بن بين هؤلاء الرجال كان المحامي هنداوي دوير أحد أتباع عبد الرحمن السندي يتولى رئاسة منطقة إمبابة في الجهاز العسكري الخاص حتى أن هذه العلاقة الخاصة بين دوير والسندي قد تسببت في تعامل قيادات الجهاز العسكري الخاص مع دوير بدرجة عالية من الحذر وصلت إلى أن رئيسه المباشر في الجهاز « إبراهيم الطيب » كان يرفض إخطاره بالأماكن التي يقيم فيها رغم أهمية ذلك في الاتصالات التنظيمية وقد قام عبد الرحمن السندي بتسليم هنداوي دوير إلى أحد ضباط البوليس وهو صلاح دسوقي ليقوم بتوجيهه حسب تعليمات السلطة العسكرية وفي يوم ١٩٥٤/١٠/٢٥ قام دسوقي باصطحاب هنداوي دوير في زيارة سرية إلى منزل جمال عبد الناصر حيث دبروا معاً عملية الإغتيال الوهمية واستلم دوير مسدساً وخمس عشرة طلقة مزيفة (فشنك) لتنفيذ العملية حيث قام بدوره بتسليمها إلى مرؤوسه في الجهاز العسكري الخاص محمود عبد اللطيف الذي كان من أمهر رماة المسدس في جماعة الإخوان المسلمين على اعتبار أنها طلقات حقيقية وأمره بأن يقوم باغتيال جمال عبد الناصر أثناء إلقائه خطاباً سياسياً بمناسبة إتمام توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في ميدان المنشية بالإسكندرية يوم ١٩٥٤/١٠/٢٦ مستغلاً في ذلك ضعف شخصية محمود عبد اللطيف وطاعته العمياء لأوامر رؤسائه ، ورغم وجود مئات الإخوان في الجهاز العسكري الخاص بالإسكندرية إلا أن محمود عبد اللطيف قد سافر من إمبابة بالقاهرة لإغتيال عبد الناصر في منشية الإسكندرية !!

وفي اليوم المحدد لإلقاء الخطاب وهو يوم ١٩٥٤/١٠/٢٦ قام رجال الأمن بطرد الجماهير التي كانت تنتظر عبد الناصر وبإخلاء السرادق المعد للخطاب تماماً ثم أعادوا حشوه من جديد بعشرة الآف مواطن تم جلبهم خصيصاً من مديرية التحرير في سيارات نقل كبيرة لتمرير المسرحية ورغم عدم

السماح لجماهير الإسكندرية بدخول السرادق الممتلىء برجال مديرية التحرير إلا أن سلطات الأمن قد سمحت لمحمود عبد اللطيف بالدخول بل وبالجلوس على مقعد متقدم في مواجهة رئيس مجلس قيادة الثورة !! ومن الجهة المقابلة فقد قام عبد الرحمن مخيون بالباس جمال عبد الناصر القميص الواقي من الرصاص الذي كان قد تلقاه من المخابرات الأميريكية وقد ألبسه إياه في مبنى البورصة بالإسكندرية .

وأثناء قيام عبد الناصر بإلقاء خطابه أطلق محمود عبد اللطيف تسع طلقات في صدره إلا أن عبد الناصر لم يصب بأية إصابة ولو سطحية وفي نفس الوقت قام صلاح دسوقي بإطلاق عدة رصاصات دقيقة التصويب على ميرغني حمزة وأحمد بدر وعلى جوانب المنصة وجدران السرادق حتى يبدو للجماهير أن الذي أطلق على قائد الثورة هو رصاص حقيقي لأن هناك إصابات حقيقية وخدوشاً وآثار اطلاق حقيقية ، وبمجرد أن بدأ عبد اللطيف يطلق رصاصه الزائف حتى رفع عبد الناصر هامته مواجهاً الرصاص بصدره وهو يقول « أيها الأخوة . . . إخواني المواطنين فليبق كل منكم في مكانه . . . إنني حي ولم أمت وإذا مت فإن كلاً منكم هو جمال عبد الناصر . . . لقد زرعت فيكم القوة والكرامة ولن تسقط الراية أبداً » .

وبعد أن أفرغ محمود عبد اللطيف مسدسه ألقى به على الأرض كما ألقى دسوقي بمسدسه أيضاً على الأرض ، وضبط المواطنون مسدس عبد اللطيف وسلموه إلى السلطات كما ضبط أحدهم وهو نوبي يدعي آدم مسدس دسوقي وسلمه بدوره إلى السلطات وأزاء إعلان التحليل المعملي في الطب الشرعي بأن مسدس عبد اللطيف كان محشواً بالرصاص الزائف فقد اضطرت سلطات الأمن إلى الكشف عن مسدس دسوقي بدعوى أنه المسدس الذي استخدمه عبد اللطيف وبررت سبب هذا التضارب وهذا التأخير في الإعلان عن أداة الجريمة بأن المواطن الذي عثر على المسدس قد أبى إلا أن يقوم بتسليمه شخصياً إلى جمال عبد الناصر ولما كان لا يملك قيمة السفر من الإسكندرية حيث وقع الحادث

للقاهرة حيث يقيم عبد الناصر فقد إضطر إلى السفر مشياً على الأقدام حتى سلمه يداً بيد إلى قائد الثورة مما تسبب في تأخير الكشف عن أداة الجريمة الحقيقية !!!

وقد تسلق عبد الناصر أكتاف هذا الحادث المسرحي ليس فقط ليكسب ود وعطف الجماهير ولكن أيضاً للإطاحة بالجميع بدءاً بالإخوان المسلمين ومروراً بمحمد نجيب وانتهاء ببقايا المؤسسات والهيئات الديمقراطية فبعد هذا الحادث مباشرة أعلن على صفحات جريدة الجمهورية في ١٩٥٤/١٠/٣٠ حتمية إستمرار الثورة إلى الأمام وحتمية المضي قدماً في إجراءاتها وأنه كان بوده أن تستمر في سيرها الأبيض إلا أنه مضطر لأن يجعلها تسير في اتجاه دموي أحمر !! واستلهمت سلطات الأمن وهيئة التحرير هذا الإعلان فانقضت على مقار ومؤسسات ومنازل الإخوان المسلمين تحرق وتهدم وتدمر وتعتقل وفي مواجهة هذا الإرهاب السلطوي حاول حسن العشماوي إقناع قيادة جماعة الإخوان المسلمين بأن تصدر تكليفاً عاماً للإخوان بالمقاومة المسلحة والإلتحام بالجماهير حتى يتم إسقاط السلطة إلا أن قيادة الجماعة كعادتها إختارت طريق الإرتماء في أحضان السلطة حيث قام عبد القادر عودة بإرسال خطاب عاجل إلى جمال عبد الناصر يعرض عليه فيه قبول الإخوان لكل شروطه واستعدادهم لحل الجهاز العسكري الخاص وحل الجماعة برمتها وإعادة تنظيمها كجمعية دينية مع إعلان مبايعته على رأس الدولة وذلك مقابل التصالح وبداية مرحلة جديدةمن العلاقات الودية بين الطرفين !! ولكن عبد الناصر كان قد مضى في مخططه إلى الحد الذي لا يمكن العدول عنه كما كان قد أدرك أن مكاسب مسرحية المنشية تتخطى كثيراً دور جماعة الإخوان المسلمين بل وجودها ذاته وعليه فقد رفض مصافحة اليد الممدودة له من الاخوان مقرراً الإستمرار في تلك المعركة الوهمية وأسقط الراية البيضاء التي رفعها له الإخوان المسلمون !!

وهكذا فقد تعرض الإخوان المسلمون لأوسع حملات الإعتقال والتعذيب والتنكيل حيث أودع عشرات الألوف منهم ومن أقاربهم وأصدقائهم في السجون

والمعتقلات وكان على رأسهم حسن الهضيبي ومكتب الإرشاد ، أما هنداوي دوير الذي يعتبر الحلقة الرئيسية في مسرحية المنشية فقد سلم نفسه في اليوم التالي على الحادث مباشرة وذلك كما قال هو ذاته عند محاكمته بغرض إعانة السلطات على ضبط المتهمين والأسلحة دون أن يطلب أي ثمن مقابل ذلك !! وأودع دوير السجن مع بقية إخوانه الذين أكدوا جميعاً على أن إدارة السجن ومصلحة السجون كانت تعامله معاملة خاصة وممتازة في الوقت الذي كان إخوانه فيه معلقين كالذبائح في عنابر التعذيب !!

وفي ١٩٥٤/١١/٢ تم تشكيل محكمة الشعب العسكرية للنظر في القضية رقم ١ لعام ١٩٥٤ المتهم فيها محمود عبد اللطيف بمحاولة إغتيال رئيس مجلس قيادة الثورة جمال عبد الناصر وكانت هيئة المحكمة تتكون من جمال سالم رئيساً وأنور السادات وحسين الشافعي عضوين كما كانت هيئة الإدعاء والنيابة العسكرية تتكون من زكريا محي الدين رئيساً ومحمد التابعي وإبراهيم سامي وسيد جاد وعبد الرحمن صالح ومصطفى الهلباوي وعلي نور الدين أعضاء ولم تكن محكمة الشعب تحاكم الإخوان المسلمين بقدر ما كانت تحكم عليهم فهي الخصم والحكم وهي الإدعاء والدفاع وهي الشهود والجمهور بل وهي القانون والدستور لا يردعها أي رادع عن إنتزاع الإدانة ضد الاخوان بأية صورة من الصور ، واعتمدت هذه المحكمة بشكل رئيسي على عنصرين إثنين هما الإنهيار العضوي الذي أصاب الإخوان بسبب التعذيب الوحشي والإنهيار النفسي الذي أصابهم بسبب خيانة دوير للعهد وللإخوة التي هي من وحي السماء !!

وكما كان هنداوي دوير مدللاً من قبل سلطات الأمن والداخلية فقد كان مدللاً أيضاً من قبل سلطات الإدعاء والمحكمة وذلك في مقابل خدماته الجليلة التي قدمها للعدالة أو بالأدق للمؤامرة حيث استمر يسرد عشرات التفصيلات الدقيقة والوهمية عن الجهاز العسكري الخاص وجماعة الاخوان المسلمين بل وعن رئيس الجمهورية محمد نجيب أيضاً !!

وفي أكـاذيبه المكشـوفة ورط هنـداوي دوير مـرؤوسه محمـود عبـد اللطيف حيث اتهمه بأنه كان متحمساً بشكل شخصي لإرتكـاب الحادث وأنـه هو الـذي إقتـرح أن يقوم بتنفيـذه في الإسكندريـة رغم محاولات دويـر لصـرفـه عن ذلـك واعتمدت المحكمة كلامه رغم قوة الحجة التي أوردهـا ببساطـة « سباك » إمبـابة محمود عبد اللطيف في تكذيبه للمحامي دوير عندما قال بأن مثـل هذه الأمـور لا تخضع للإعتبارات الشخصية وإنمـا هي أوامر واضحـة من رئيس إلى مرؤوسـه لم يكن أمام عبد اللطيف سوى أن يطيعها أو يعرض نفسه للفصل من الجماعة بمـا يحمله ذلك من إحتمالات !! كما ورط دوير رئيسيه في الجهاز العسكـري الخاص إبراهيم الطيب المسؤول عن الجهاز في القاهرة ويوسف طلعت المشرف العام على الجهاز وذلك بادعائه أن إبراهيم الطيب هو الذي أخطره نقلاً عن يوسف طلعت بأن الجهاز قد قرر الاتجاه نحو الإرهاب وأن عليهم أنْ يوجهوا ضربتهم بـاغتيال جمال عبد الناصر ثم التخلص بعد ذلك من كل أعضاء مجلس قيادة الثورة ورغم أن دوير قد رفض هذا الإتجاه إلا أن الطيب أمره بتنفيذ التكليف ومنحه المسدس المستخدم في الحادث وطلب منه أن يوفد محمود عبـد اللطيف للقيام بهـذه المهمة واعتمدت المحكمة أيضاً كلامه رغم تكذيب الطيب وطلعت معاً هذه الإدعاءات في الوقت الذي لم يبخلا فيه على المحكمة بـالمعلومات التفصيليـة التي لديهـما عن تنظيم الجماعـة والجهاز الخـاص ولم يكتف دوير بتـوريط هؤلاء الثلاثـة بل ورط المرشد العام حسن الهضيبي أيضاً عندما إدعى أن قرار الجهاز العسكري الخاص باغتيال عبد الناصر كان قد صـدر بعلم وموافقـة ومباركـة حسن الهضيبي ورغم تكذيب الهضيبي وطلعت والطيب لهذا الإدعاء إلا أن المحكمة اعتمدت عليه في سـير القضية والتي تحـولت من قضية شـروع في قتل المتهم فيهـا هو محمـود عبـد اللطيف بشخصـه إلى قضية قلب نـظام الحكم بـالقـوة والمتهم فيهـا هي جمـاعـة الإخـوان المسلمين وبـالتالي فقـد أصبح حسن الهضيبي هـو المتهم الأول بصفتـه رئيس الجماعة كما ضمت قائمة الإتهام كل قادة وكوادر الجماعة .

ولما كان مجلس قيادة الثورة يريد أن يحقق أكبر مكاسب ممكنة من وراء هذا

الحادث ولما كان قد ضمن إحكام قبضته على جماعة الإخوان المسلمين فقد دفع بهنداوي دوير إلى توريط اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية في هذه القضية الأمر الذي لم يتأخر عنه دوير حيث إدعى أن محمد نجيب كان على إتصال بحسن الهضيبي وأن الطرفين قد وضعا معاً خطة لقلب نظام الحكم تبدأ بقيام الإخوان بعدة عمليات إرهابية وباغتيال عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة وبإثارة الإضطرابات والقلاقل الجماهيرية ثم يقوم محمد نجيب بتهدئة الجماهير بإعلان تصفية مجلس قيادة الثورة وتشكيل حكومة جديدة ثم يعلن الإخوان مبايعتهم لمحمد نجيب رئيساً للجمهورية ومبايعتهم لحكومته ويبدأ نجيب في الاتجاه بالبلاد نحو الوجهة الإسلامية التي يريدها الإخوان وأكد دوير أنه قد حضر بنفسه أحد الإتصالات التليفونية التي كانت تتم بين نجيب والهضيبي !! ورغم زيف هذا الإدعاء ورغم عدم مواجهة نجيب به أمام المحكمة إلا أن مجلس قيادة الثورة تلقفه على الفور وأعلن بموجبه عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية وإعادة اعتقاله في المرج حيث ظل هناك حتى وفاته عام ١٩٨٤ .

وفي ١٩٥٤/١٢/٤ أعلنت محكمة الشعب حكمها الأول بحق قيادات الإخوان المسلمين وقد تضمن إعدام حسن الهضيبي وعبد القادر عودة ومحمد فرغلي ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب ومحمود عبد اللطيف ، وتضمن أيضاً إعدام العميل هنداوي دوير لإسدال الستار نهائياً على مسرحية المنشية كما تضمن هذا الحكم الأشغال الشاقة المؤبدة بحق خميس حميدة وكمال خليفة وعبد العزيز عطية وحسين كمال الدين وصالح أبو رقيق ومنير الدلة وحامد أبو النصر والأشغال الشاقة خمسة عشر عاماً بحق عمر التلمساني وسيد قطب وأحمد شريت وحسن دوح . . . وتوالت الأحكام بحق ١١٢٥ أخاً مسلماً وبينها خمسون حكماً بالإعدام والمئات بالأشغال الشاقة المؤبدة والباقية بالأشغال الشاقة المحددة المدة وأودع ألوف الإخوان في المعتقلات بدون أحكام أو محاكمات أو حتى تهم محددة .

ويعد النطق بالأحكام رفض عبد الناصر تصديق أحكام الإعدام وطلب تخفيفها

إلى الأشغال الشاقة المؤبدة لأن كل أغراضهم من وراء هذه القضية (المسرحية) كانت قد تحققت ولن يغير في الأمر شيئاً أن ينفذ الإعدام في قيادات الإخوان أو يلغى ولكن جمال سالم اعترض على ذلك بشدة وصلت إلى حد إشهار مسدسه في وجه عبد الناصر بدعوى أنه أصدر أحكام الاعدام بمعرفة مجلس قيادة الثورة وأن اعتراض عبد الناصر عليها سوف يظهر جمال سالم وكأنه أصدر هذه الأحكام من تلقاء نفسه وبالتالي سوف يجعله عرضة للإغتيال فتراجع عبد الناصر وأقر تنفيذ أحكام الإعدام باستثناء حسن الهضيبي الذي استبدل الحكم باعدامه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وذلك حتى لا يتحول في نظر الجماهير إلى شهيد فتتعاطف مع قضيته كما حدث بعد إغتيال حسن البنا . وفي ١٩٥٤/١٢/٩ تم تنفيذ أحكام الإعدام الأخرى ولما جاء دور هنداوي دوير صاح بأعلى صوته أن الإتفاق لم ينص على هذه النهاية وأنه يريد أن يقول كل شيء إذ لا يمكن أن تأتي هذه التمثيلية على رأسه ، ولكن أحداً لم يسمعه ومن سمعه لم يستجب له لأنه كما كان متوقعاً فإن السلطة لا يمكن أن تفي بعهدها مع من خان عهد إخوانه ووضع رقابهم في حبل المشنقةوبعد إسدال الستار باعدام هنداوي دوير شرع شركاؤه في تحصيل مكاسبهم على النحو التالي :

عبد الرحمن السندي تولى وظيفة كبيرة في شركة شل للبترول ومنحه جمال عبد الناصر فيلا فخمة مزودة بكل وسائل الراحة في مدينة الإسماعيلية السياحية .

- أحمد حسن الباقوري استمر وزيراً للأوقاف حتى عام ١٩٥٩ ثم أصبح رئيساً لجامعة الأزهر حتى عام ١٩٦٩ وتحول من حامل مبدأ إلى حامل حقيبة يد تحوي صكوك غفران إسلامية لكافة ممارسات عبد الناصر ومن بعده السادات ثم مبارك واستمر يتنقل بين أروقة وردهات الحكم المختلفة كرئيس لمعهد الدراسات الإسلامية وجمعية الشبان المسلمين وكعضو في مجمع البحوث الإسلامية وفي مجمع اللغة العربية وفي مجلس الشورى وفي المجلس الأعلى للصحافة وغيرها .
- صلاح دسوقي ما لبث أن أصبح نائب وزير الداخلية ثم محافظ القاهرة ثم سفيراً وبعد ذلك تفرغ لإدارة عدة مشروعات اقتصادية كبرى في مقدمتها قيامه بملكية ورئاسة مجلس إدارة شركة سيناء للفنادق .

- أما جمال عبد الناصر فقد كان المستفيد الأكبر من حادث المنشية حيث أزاح من طريقه الإخوان المسلمين وأطاح بمحمد نجيب ووجه الضربة القاضية للديمقراطية ، كما تغيرت مشاعر الجماهير نحوه تغييراً جذرياً بعد هذا الحادث وحظي بتعاطف وتأييد شعبي جارف استطاع بموجبه أن ينفرد بحكم البلاد حتى سبتمبر ١٩٧٠(١٥٧) .

وقد تحدث الإخوان المسلمون كثيراً عن اللعنة التي حلت بأعضاء مجلس قيادة الثورة عقب حادث المنشية والتي يعتبرونها استجابة إلهية لدعاء عبد القادر عودة وهو على حبل المشنقة بأن يتحول دمه إلى لعنة تحرق رجال الحكم(١٥٨) ولكن أحدهم لم يسأل عن اللعنة التي صاحبت المناورات السياسية للإخوان المسلمين منذ عام ١٩٢٨ هل كانت بسبب إنصرافهم عن الجماهير للإرتماء في أحضان السلطة دون أن يدركوا أن السلطة إلى زوال وأن الجماهير باقية ؟ أم كانت بسبب إنصرافهم عن الديمقراطية ودعمهم للديكتاتورية دون أن يدركوا أن الديكتاتورية هي المارد الذي يبتلع الجميع بما فيهم اليد التي أطلقته من مكمنه على عكس الديمقراطية التي تحمي الجميع بما فيهم الأيادي التي حاولت وأدها ؟ أم كانت بسبب اعتمادهم على أساليب المناورة الإنتهازية لتسلق السلطة والإنقلاب عليها من الداخل الأمر الذي كان يوقعهم في براثن سلطة

(١٥٧) اعتمدنا في تحليل حادثة المنشية على الوقائع المتشابكة والمتداخلة التي وردت في المراجع الآتية :
إعترافات سيد قطب بخط يده أمام النيابة العسكرية في قضية قلب نظام الحكم عام ١٩٦٥ . ومرافعة شوكت التوني في قضية تعذيب الإخوان المسلمين عام ١٩٧٧ . والمضابط الرسمية لمحكمة الشعب عام ١٩٥٤ ، ص ١١ ، ص ٢٧ ، ص ص٤٥ : ٣٦ ، ص ص٥٨ : ٦١ . وريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ص ص٢٦٢ : ٣١٨ . وعبد العظيم رمضان ، الإخوان المسلمون والتنظيم السري ، ص ص٢٣٠ : ٢٤٦ ، ص ص٢٦٢ : ٢٦٦ ، ص ٢٧٤ . وعمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١٣٦ ، ص ص١٦٩ : ١٧٢ ، ص ٢٧٧ . وعمر التلمساني ، قال الناس ولم أقل في حكم عبد الناصر ، ص ص٢٥٣ : ٢٥٤ . ومحمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، ص ص٤٧ : ٤٨ . ومحمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ص ص٢٦٨ : ٢٧٠ . . . كما اعتمدنا على الوقائع التي وردت في المجلات والصحف الآتية : حسن التهامي ، مجلة روز اليوسف في ١٩٧٨/٥/١ . والسيد فهمي الشناوي ، مجلة روز اليوسف في ١٩٨١/١/٢٦ . وحسين حمودة ، مجلة المسلمون في ١٩٨٥/٤/١٣ . والدمرداش العقالي جريدة السياسي في ٩/٨ و١٩٨٥/٩/١٥ . وفؤاد زكريا ، جريدة الوطن في ١٩٨١/٣/٢ . ويلاحظ أن من بين كل هؤلاء لا يوجد سوى ريتشارد ميتشيل ومحمد نجيب وفؤاد زكريا هم الذين لا ينتمون إلى أحد الفريقين .

(١٥٨) مجلة باري ماتش الفرنسية في ١٩٥٤/١٢/١٨ .

أقدر منهم على اختراق الصفوف وأكفأ منهم في استغلال الآخرين لتحقيق أغراضها وأذكى منهم في المناورة والتسلق ؟ أم لعلها كانت لكل هذه الأسباب مجتمعة ؟!!

وبعد ثلاثين عاماً من حادثة المنشية كتب محمد نجيب موضحاً أن لعنة الإخوان المسلمين لم تصبهم بمفردهم وإنما أطاحت بالجميع بقوله « لقد وقع الإخوان في الفخ الذي نصبه لهم عبد الناصر عندما استمالهم إلى جانبه واستخدمهم حتى سيطر على الحكم فاستدار عليهم وتخلص منهم . . . لقد إشتراهم عبد الناصر ليبيعني ثم باعهم ليشتري السلطة المطلقة . . . لقد أخطأ الإخوان عندما تصوروا أن القضاء على الأحزاب لصالحهم حيث يصبحون هم الحزب الوحيد فيقودون البلاد وراءهم . . لقد تخلى الإخوان عن الديمقراطية وساندوا عبد الناصر معتقدين إنهم سيطوونه تحتهم فإذا به يستغلهم في ضرب الديمقراطية وفي تحقيق شعبية له ثم يطيح بهم . . . إن الاخوان المسلمين لم يدركوا أن الجيش إذا خرج من ثكناته إلى الحكم فإنه حتماً سيطيح بكل القوى السياسية ليصبح هو القوة الوحيدة في البلد . . . ورغم أن الإخوان المسلمين هم وحدهم الذين لم يعرفوا هذا الدرس إلا أنهم لم يدفعوا الثمن بمفردهم بل دفعه الجميع ، دفعته مصر من حريتها وكرامتها ودماء أبنائها وأرواح شبابها ورجالها لأن ثمن بقاء الديكتاتورية كان دائماً دماء مصرية »[١٥٩] .

---

(١٥٩) محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ص ٢٥٣ وص ٣٥٨ .

٤ ـ قطب يعجز عن رد اللطمة

دخلت مصر عام ١٩٥٥ وهي خالية من الإخوان المسلمين الذين كانوا داخل السجون والمعتقلات ينفذون أحكاماً بالأشغال الشاقة تتراوح بين المؤبد والخمسة أعوام أو ينفذون أوامر بالإعتقال ، ورغم أن عاصفة جمال عبد الناصر التي هبت على الإخوان في أواخر عام ١٩٥٤ قد إقتلعت الجماعة من جذورها إلا أنها قد أغفلت بعض صغار الإخوان الذين حاولوا إعادة إحياء الجماعة من جديد وكانت أبرز هذه المحاولات هي تلك التي قام بها سعيد رمضان وتلك التي قام بها مراد الزيات وتلك التي قام بها عادل كامل ، ولكن جميع هذه المحاولات قد منيت بالفشل بسبب الجو البوليسي الكئيب الذي كان يخيم على البلاد بصورة لم يألفها الإخوان المسلمون من قبل(١٦٠) .

وفي عام ١٩٥٧ وضعت السلطة خطة لتصفية الكوادر الثورية داخل جماعة الإخوان المسلمين تصفية جسدية وهم داخل السجون تمهيداً لغسل مخ الكوادر المسالمة ثم الإفراج عنهم تدريجياً فحشرت كافة الكوادر الثورية في سجن طرة ثم أوعزت إلى ضابط السجون عبد الباسط البنا لكي يقوم بتهريبهم من السجن أثناء تقطيع الأحجار في الجبل في الوقت الذي أعدت فيه كتيبة عسكرية كاملة قوامها ألف جندي لإبادة الإخوان أثناء هربهم ، إلا أن قادة الإخوان قد نجحوا في إرسال تحذير إلى إخوانهم في سجن طرة بعدم الإستجابة لهذه المؤامرة ، وفي اليوم المحدد للتنفيذ وهو الأول من شهر يونيو كما أبلغهم عبد الباسط البنا إمتنع الإخوان عن الخروج من زنازينهم وطلبوا حضور النيابة للتحقيق معهم فيما يعانونه من تعذيب وتنكيل وعلى الفور تحركت الكتيبة العسكرية بكامل أسلحتها الخفيفة واقتحمت عنابر الإخوان حيث قامت بتكبيلهم معاً في سلاسل جماعية ثم شرعت تحصدهم حصداً بالرصاص حتى سقط ٢١ قتيلاً وأربعون جريحاً وقد أشرف الضابط صلاح دسوقي نائب وزير الداخلية بنفسه على تنفيذ هذه المذبحة بتوجيهات محددة من زكريا محي الدين وزير

(١٦٠) سامي جوهر ، الموتى يتكلمون ، ص ص ٤٥ : ٥٩ .

الـداخلية(١٦١) وبعـد هذه المـذبحة البشعـة بدأت السلطات في الإفـراج عن الإخوان الذين وافقوا على كتابـة بيانـات استنكار وإدانـة لفكر وقيـادة جماعتهم وتـأييد ومبـايعة لنظام عبدالناصر ومن بين هؤلاء كـان عبد الفتـاح إسماعيـل الذي سـافر إلى الحجـاز حيث التقى هناك مع زينب الغزالي وهي واحدة من الذين أغفلتهم العاصفة وفي مـدينة مكة تعاهد عبدالفتاح إسماعيل مع زينب الغزالي أمام الله على جمع صفـوف الإخوان الذين ما زالوا مخلصين لمبادئهم ومواصلين للعمل في سبيل الله وذلك من أجل الجهـاد في سبيل الله وكان دور إسماعيل هو إنشاء القيادة الجديدة للجماعة التي سوف تتـولى مهمة إحيائها من جديد بينما كان دور زينب الغزالي هو الإتصال بالمرشد العام الرسمي حسن الهضيبي لإبلاغه بالتطورات وتلقى توجيهاته وذلك عن طريق أهل بيته(١٦٢) .

وفي عـام ١٩٦٠ كانت قـد تشكلت القيادة الجديدة للجمـاعـة من عبـد الفتـاح إسماعيل وأحمـد عبد المجيـد ومجدي متـولي وصبري عـرفة وعلي عشماوي(١٦٣) وقـد أدركت هذه القيادة تماماً أن المناورة السياسيـة كانت دائرة السوء التي دارت على رقـاب الجماعة وقد تفاعـل هذا الإدراك مـع حدة الشعـور بالمـرارة والهوان وشـدة الرغبـة في الإنتقام من السلطة العسكرية الحاكمة وقد أفرز هذا التفاعل توجهات إسلامية ثـورية للقيادة الجديدة ، وفي نفس الوقت كان سيد قطب ومحمد يوسف هواش قـد نجحا في تأسيس تنظيم جديد للإخوان داخل السجون مدفوعـاً بنفس توجهـات القيادة الشـابة الجديدة في الخارج ، وفي مايو ١٩٦٤ تم الإفراج عن سيد قطب بعفو صحي إستجابة لتدخل الرئيس العراقي عبـد السلام عـارف شخصياً لـدى جمال عبـدالناصر بعـد أن إزدادت ضغوط شيوخ العراق وفي مقدمتهم الشيخ أمجد الزهاوي عليه(١٦٤) .

وفي تلك الأثنـاء كان جمـال عبد النـاصر قد أوغـل في الثبات عـلى رأس البـلاد وأطـاح بالبـورجوازيـة الكبيرة وبآخر فلول الإقـطاع بقوانـين يوليـو ١٩٦١ كما أطـاح

---

(١٦١) اعترافات سيد قطب أمام النيابة العسكرية عام ١٩٦٥ . ومجلة الدعوة في يونيو ١٩٧٧ .
(١٦٢) عبد العظيم رمضان ، الإخوان المسلمون والتنظيم السري ، ص ٣١٤ .
(١٦٣) سامي جوهر ، الموتى يتكلمون ، ص ص ١١٢ : ١٨٢ .
(١٦٤) اعترافات سيد قطب أمام النيابة العسكرية عام ١٩٦٥ .

بالحزب الشيوعي المصري في يناير ١٩٥٩ كما حقق الإتحاد الإشتراكي درجة عالية من النجاح في السيطرة التنظيمية على قطاعات واسعة من الجماهير التي بدأت تدريجياً تلتف حول جمال عبد الناصر بعد أن خاض عدة معارك وطنية كإنشاء السد العالي وتأميم القنال وحرب ١٩٥٦ وبعد أن خاض عدة معارك إقتصادية مثل التأميمات والتخطيط وإنشاء قطاع عام قائد وقوي وبعد أن خاض عدة معارك إجتماعية مثل رفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة والمرافق والخدمات وتحسين ظروف العمل والعمال وعليه فإن جمال عبد الناصر الذي كان قد كسب ناصية الشارع السياسي في مصر لم يعد يخشى من الإخوان المسلمين الذين أعياهم السجن والتعذيب والتنكيل والتشريد فقرر الإفراج عنهم وهكذا فإن معظم الإخوان المسلمين خرجوا من السجون والمعتقلات عام ١٩٦٤ وكان على رأسهم المرشد العام الرسمي حسن الهضيبي ، وقد خرج هؤلاء الإخوان من غياهب السجون تشتعل صدورهم بنار الإنتقام ضد نظام عبدالناصر ليجدوا في انتظارهم كتاب « معالم في الطريق » الذي كان سيد قطب قد كتبه في السجن وداعب هذا الكتاب نفوسهم العطشة للإطاحة بالسلطة بما تضمنه من تحليل ثوري متماسك يدعوهم دعوة صريحة إلى السير على الطريق الجديد «إن كل ما حولنا جاهلية تصورات الناس وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم وفنونهم وآدابهم وشرائعهم وقوانينهم ، حتى إسلامهم هو كذلك من صنع هذه الجاهلية ، ولا بد من تحطيم وتدمير تلك الجاهلية بإزالة الأنظمة والحكومات القائمة على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان . . . إن الحركة الدينية السياسية تصطدم بالعقبات المادية وفي مقدمتها السلطة السياسية ومن السذاجة أن تقف دعوة تعلن تحرير الإنسان في الأرض أمام العقبات المادية بالبيان واللسان ، ولكن حين توجد تلك العقبات فلا بد من إزالتها أولاً بالقوة للتمكن من مخاطبة قلب الإنسان وعقله وهو طليق من أغلال السلطة السياسية »[١٦٥] ويبدأ الإخوان يلتفون حول سيد قطب ليقودهم إلى الطريق الجديد ويبدأ قطب بدوره يستعد لقيادة الإخوان المسلمين فرفض العرض الذي قدمته له الحكومة العراقية باستضافته في بغداد كمعلم وداعية

---

(١٦٥) سيد قطب ، معالم في الطريق ، ص ٢١ ، ص ٨٤ ، ص ٨٧ ، ص ٩٠ .

إسلامي[166] وفي يوليو ١٩٦٤ حصل سيد قطب على موافقة حسن الهضيبي لكي يتصدى لقيادة جماعة الإخوان المسلمين في تلك المرحلة الحرجة من حياتها في الوقت الذي قام فيه عبد الفتاح إسماعيل بتسليم قيادة تنظيمه إليه وهكذا أصبحت القيادة الجديدة للإخوان تتكون من سيد قطب إبراهيم مرشداً فكرياً وسياسياً ومحمد يوسف هواش مساعداً للمرشد وعبد الفتاح إسماعيل وأحمد عبد المجيد ومجدي متولي وصبري عرفة وعلي عشماوي مسؤولين عن الكوادر الإخوانية الأساسية التي يزيد عددها على ثلثمائة أخ[167] .

وسيد قطب إبراهيم من مواليد مدينة أسيوط في عام ١٩٠٦ وقد حصل على شهادة دار العلوم العليا عام ١٩٢٤ وعمل بالصحافة حتى إحترف العمل السياسي في صفوف جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٣ فتولى مسؤولية المنشورات والمطبوعات ورئاسة تحرير المجلة الرسمية للجماعة والتي حملت إسم «الإخوان المسلمون » وقد ذاع صيته على الصعيد العربي عندما أعلن توصيات مؤتمر القدس عام ١٩٥٣ بصفته سكرتير عام المؤتمر هذه التوصيات التي تضمنت « بطلان الإحتلال الصهيوني لأرض فلسطين واعتبار الجهاد من أجل تحرير فلسطين فرض عين على جميع المسلمين وإهدار دم كل خائن يتعامل مع اسرائيل بأي صورة من الصور وإعداد العدة وتعبئة القوى الشعبية من أجل خوض الكفاح الشعبي الإيجابي لإسترداد فلسطين »[168] .

وبمجرد أن تولى قطب قيادة الإخوان حتى ترجم رؤيته السياسية إلى خطة عمل محددة يمكن بلورتها في عدة نقاط هي :

١ - إن المجتمع قد ابتعد كثيراً عن الإسلام مما يفرض على الحركة الإسلامية البدء بتوعية الناس بمعنى ومدلول الإسلام وهو أن تكون العبودية والحاكمية لله والشريعة والنظام من عند الله .

٢ - تربية المسلمين الذين يستجيبون لهذا الفهم على الأخلاق الإسلامية وتوعيتهم

---

(١٦٦) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ٢٨١ .
(١٦٧) سامي جوهر ، الموتى يتكلمون ، ص ص ١١٢ : ١٨٢ .
(١٦٨) مجلة المسلمون اللندنية في ٢٥/٥/١٩٨٥ .

بتاريخ الحركة الإسلامية وبموقفها من أعدائها سواء السلطة المحلية أو الصهيونية والإستعمار .

٣ ـ عند وصول هؤلاء الأفراد إلى درجة عالية من الوعي الإسلامي يتم إلحاقهم بالتنظيم الإسلامي الذي يعمل على إقامة النظام الإسلامي وتحكيم الشريعة الإسلامية واللذين بدونهما لا يتحقق إسلام الناس أصلاً .

٤ ـ إن إقامة النظام الإسلامي وتحكيم الشريعة الإسلامية يتم تحقيقهما من خلال تغيير تصورات المجتمع وتوجيهها نحو الأخذ بالإسلام وليس من خلال الإنقلابات الفوقية من داخل جهاز الحكم .

٥ ـ إن تدمير الحركة الإسلامية يحقق الأهداف الصهيونية والإستعمارية في دفع البلاد نحو الإنهيار العقائدي والإنحلال الأخلاقي مما يسهل طريقهم في تدمير هذا البلد الأمين وعليه فإن الواجب الإسلامي يحتم مقاومة هذه الجريمة .

٦ ـ إن الحركة الإسلامية لا تؤمن باستخدام العنف لفرض النظام الإسلامي ولكنها تؤمن بالرد العنيف على ما تتعرض له من إعتداءات أثناء قيامها بتأدية واجبها الإسلامي ولا سيما وأن الاعتداءات التي تمارسها السلطة ضد الحركة الإسلامية لا تستند إلى أية أعراف أو شرائع أو قوانين .

ومن منطلق المقاومة المسلحة للقمع السلطوي بدأ الإعداد العسكري للكوادر الإخوانية حيث تم تدريب سبعين أخاً على استخدام السلاح كما تم وضع خطة مقاومة رادعة تضمنت اغتيال جمال عبد الناصر والقيادات البارزة في السلطة الحاكمة وتدمير منشآت الإمداد الرئيسية كمحطات الكهرباء والقناطر والكباري لعرقلة أجهزة السلطة عن تتبع الإخوان على إمتداد البلاد(١٦٩) .

وفي ١٩٦٥/٨/٢٢ قامت الشرطة العسكرية بالقبض على بعض الإخوان المسلمين وأودعتهم السجن الحربي حيث تعرضوا للتعذيب الذي لا يمكن تصوره سواء من حيث قسوته أو من حيث كثافته وقد أدى هذا التعذيب إلى سقوط شهيدين من

---

(١٦٩) اعترافات سيد قطب أمام النيابة العسكرية عام ١٩٦٥ .

الإخوان هما محمد عواد وإسماعيل الفيومي كما أدى إلى انهيار علي عشماوي عضو القيادة الجديدة لجماعة الإخوان المسلمين فأقدم على خيانة إخوانه وخرق البيعة التي سبق أن أداها أمام الله وأدلى للسلطات العسكرية باعترافات تفصيلية تضمنت كل دقائق وتفاصيل التنظيم الجديد للجماعة مما ساعد السلطات في اعتقال قياداته وكوادره بل وإعادة اعتقال كل الإخوان الذين سبق أن أفرج عنهم وتقديمهم إلى محاكمة عسكرية تحت رئاسة الفريق الدجوي رئيس القضاء العسكري المصري الذي سار على درب جمال سالم في معاملة الإخوان كما سار على دربه في الحكم عليهم حيث أصدر أحكامه بإعدام سيد قطب ومحمد يوسف هواش وعبد الفتاح إسماعيل وأحمد عبد المجيد ومجدي متولي وصبري عرفة ، وكما كان الحال مع هنداوي دوير عام ١٩٥٤ فقد تضمنت أحكام الدجوي بدورها إعدام علي عشماوي كما تضمنت الأشغال الشاقة لمدد تتراوح بين المؤبد والثلاث سنوات بالإضافة إلى عدة ألوف من المعتقلين بموجب أوامر حبس مطلق وكان في مقدمة المحكوم عليهم حسن الهضيبي وزينب الغزالي ، وقد تدخلت أجهزة الأمن لصالح علي عشماوي مما حدا بعبد الناصر إلى تخفيف أحكام الإعدام إلى المؤبد بالنسبة لعشماوي وعبد المجيد ومتولي وعرفه ثم ما لبثت أجهزة الأمن أن أفرجت عن عشماوي الذي سافر على الفور إلى الولايات المتحدة الأميريكية وما زال هناك حتى اليوم !!

وفي ١٩٦٦/٨/٢٩ تم إعدام سيد قطب إبراهيم ومحمد يوسف هواش وعبد الفتاح إسماعيل في سجن استئناف القاهرة الذي سبق أن شهد إعدام قيادات الإخوان عام ١٩٥٤(١٧٠) وارتفعت صيحة سيد قطب الأخيرة « هذه نهاية رجل يستقبل وجه الله مخلصاً ضميره مبلغاً دعوته إلى آخر لحظة في حياته »(١٧١) .

وبالفعل فإن سيد قطب يظل في تاريخ الإخوان المسلمين الرجل الذي استشهد وهو خالص الضمير لأنه كان أول من حاول أن يمسح عن جبين الإخوان عار المناورة الإنتهازية ورغم احتفاظه بشرف المحاولة إلا أن العنف الوحشي الذي واجهته به السلطة العسكرية بعد عام واحد فقط من ميلاد حركته السياسية قد أجهض محاولته

(١٧٠) سامي جوهر ، الموتى يتكلمون ، ص ص ١٥١ : ١٥٦ ، ص ١٩٩ .
(١٧١) مجلة المسلمون اللندنية في ٢٣/٢ و٢٣/٣/١٩٨٥ .

وأعجزه عن رد اللطمة القاسية التي تلقاها الإخـوان عام ١٩٥٤ حيث تلقى الإخـوان لطمة جديدة أشد قسوة من سـابقتها ، ولكن هـل نجح سيـد قطب خـلال تلك المدة القصيرة في أن يضع أقدام الإخوان المسلمين على الـطريق الصحيح للحركة السياسيـة بعيداً عن المناورة الإنتهازية الإنقلابية ، أم أن هـذه الأقدام قـد عادت وانحـرفت بعد وفاته ؟! هذا ما سوف نتناوله لاحقاً . . .

وعلى كل الأحوال فإنـه لم تكد تمـر تسعة أشهـر على إعـدام قطب وأخـويه حتى تعرضت مصر لأقسى هزائمها العسكرية عبر التاريخ وذلك في الخامس من يـونيو عـام ١٩٦٧ حيث فقدت ٦٪ من أرضها ومعظم عتادهـا الحربي والألـوف من خيرة أبنـائها المقاتلين ولا يمكن إرجاع هذه الهزيمة إلى عنف الهجوم الإسـرائيلي الكـاسح عـلى سيناء فحسب ولكنهـا ترجـع أيضاً إلى عجـز الاسلوب العسكري الـذي لجأت إليـه السلطة الحاكمة في مواجهة الجيش الصهيوني المتفوق عدة وعتاداً والأقـل عدداً ورجـالاً بل إن معـظم ما فقـدتـه مصر يـرجـع إلى ذلـك القـرار العشـوائي الـذي أصـدرتـه القيـادة بالإنسحاب الفوي إلى غرب قناة السويس في ١٩٦٧/٦/٦ ، وقد اعقبت هذه الهزيمة حملة تصفيات قادهاجمال‌عبدالناصر ضـد رجال نـظامه وفي مقـدمتهم نائبـه المشير عبـد الحكيم عامر ، الأمر الذي دفع الإخوان لأن يتـذكروانبوءة سيـد قطب قبـل استشهاده والتي قال فيها « إن ضرب الإخوان المسلمـين سوف تعقبـه موجـة شديـدة من الإنهيار سوف تسهل على أعداء البلد الحقيقيين الطريق ضـده »[١٧٢] وعلى هـذا فإن الإخـوان المسلمين قد اعتبروا هذه الهزيمة بمثابة العقاب الإلهي العادل ضد الذين أبوا أن يحكموا بمـا أنزل الله وقـد فرحـوا بهذا العقـاب دون أن يميزوا بـين ديكتاتـورية النـظام وبـين ممارساته الوطنية المعادية للإستعمـار سواء في مصر أم في الـوطن العربي أم عـلى امتداد العـالم من خلال حـركتي التحرر الأفـرو ـ أسيوي وعـدم الإنحياز أو من خـلال تقييـد الملكية الخاصة ووضع خطة تنمية مستقلة تحقق بعض درجات السيطرة على الاقتصاد القومي ودون أن يدركوا أن الاستعمار العالمي من وراء الكيان الصهيوني كان يعاقبه في يونيو ١٩٦٧ على ممارساته الوطنية وليس على ممارساته الديكتاتورية !!

(١٧٢) إعترافات سيد قطب أمام النيابة العسكرية عام ١٩٦٥ .

٥ ـ زواج المتعة بين السادات والإخوان

لم تقتصر آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧ على تصفية بعض الرموز والمؤسسات الحاكمة بواسطة البعض الآخر فحسب بل امتدت هذه الآثار إلى تصفية الأساس الإقتصادي للنظام والمتمثل في خطط التنمية الإقتصادية المستقلة وتصفية توجهاته السياسية المعادية للاستعمار سواء في حركة القومية العربية أو في حركة عدم الإنحياز أو في حركة التحرر الوطني الأفرو أسيوي وتصفية التحالف الطبقي الحاكم المتمثل في البورجوازية المتوسطة والصغيرة والمستند على أكتاف جماهير العمال والفلاحين المخدوعين ببريق الوعود الإشتراكية الزائفة !! واستمرت تداعيات الهزيمة تمضي قدماً في تقويض نظام عبد الناصر حتى سقط جمال عبد الناصر ميتاً في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧٠ ليتولى نائبه محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية من بعده ويستلم مهامه رسمياً في ١٨/١٠/١٩٧٠ حيث استمر في الحكم بمشاركة بقايا نظام عبد الناصر حتى انقلب عليهم جميعاً في ١٥/٥/١٩٧١ فيما أسماه بحركة تصحيح مسار الثورة وانعطف بالبلاد في اتجاه جديد ، هذا ولم يكن انقلاب مايو قفزاً شخصياً قام به السادات فوق الأحداث بقدر ما كان انعطافاً حتمياً وطبيعياً لمسار نظام يوليو ١٩٥٢ وهي قضية تستدعي الوقوف عندها قليلاً .

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قام تنظيم الضباط الأحرار بالاستيلاءعلى الحكم تعبيراً عن تحالف طبقي تقوده البورجوازية المتوسطة ويضم البورجوازية الصناعية الكبيرة ويضمن حياد البورجوازية الصغيرة وكان لهذا التحالف رؤيته للأزمة الوطنية الديمقراطية التي أحاطت بالبلاد قبل ١٩٥٢ كما كان له أسلوبه الخاص في معالجتها ففي مواجهة عجز التحالف الطبقي السابق (القصر والإقطاع والبورجوازية الكبيرة المرتبطة بالإستعمار) عن تحقيق الاستقلال والتنمية الإقتصادية قامت سلطة يوليو بتحقيق الإستقلال عن بريطانيا بواسطة الدعم الأميريكي كما بدأت في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تمصير رأس المال وتوجيه الاقتصاد نحو التصنيع وفي مواجهة

عجز التحالف الطبقي السابق عن قمع الحركات الجماهيرية سواء السياسية أو الإقتصادية قامت سلطة يوليو بإغلاق كافة القنوات الديمقراطية أمام الجماهير وبفرض الأحكام العسكرية على البلاد وبموجبها تم إعدام عدد من قادة الحركة الجماهيرية ، وعليه فإنه يمكن فهم التوجهات الرئيسية لنظام يوليو من خلال معيارين متداخلين الأول هو تصفية التحالف الطبقي السابق وتقييد الحركة الجماهيرية والثاني هو التزاحم بين البورجوازية المتوسطة والبورجوازية الكبيرة على توزيع النفوذ الاقتصادي والسياسي في اطار سيطرتها المشتركة على الحكم ، أما المعيار الأول والذي كان بمثابة التحديات الخارجية للتحالف الحاكم فقد كان الدافع وراء طرد الملك فاروق من البلاد والغاء الملكية وإبرام إتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر وتمصير المشروعات الاقتصادية الأجنبية كما كان الدافع وراء إجراءات الإصلاح الزراعي المتتالية وذلك بخلاف ما يقال أنها كانت تهدف إلى تعديل الخريطة الاجتماعية في الريف لصالح الفئات الأدنى إذ أن كافة إجراءات الإصلاح الزراعي إبان سلطة يوليو سواء تلك التي إتخذتها في ١٩٥٢ أو في ١٩٦١ أو في ١٩٦٩ لم تؤد سوى إلى التحريك الإجتماعي لنسبة ٩٪ من الفلاحين بمنحهم ١٣٪ فقط من إجمالي الأراضي الزراعية(١٧٣) الأمر الذي لم يؤثر على الدرجات الدنيا في السلم الإجتماعي الريفي بنفس القدر الذي أثر فيه على درجاته العليا حيث أطيح بالإقطاع ليحل محله على قمة السلم الاجتماعي أغنياء الريف المرتبطون بالسلطة الجديدة ، كما كان المعيار الأول أيضاً هو الدافع نحو استمرار تقييد الحركة الجماهيرية وإحكام القبضة البوليسية القمعية على البلاد من خلال عشرات القوانين المقيدة للحريات بدءاً من قانون حل الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣ وانتهاء بقانون محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري رقم ٢٥ لعام ١٩٦٦ .

وعلى الجهة المقابلة فإن المعيار الثاني لتوجهات سلطة يوليو والمتعلق بالصراع الإقتصادي والسياسي داخل التحالف الطبقي الحاكم بين البورجوازية

(١٧٣) سمير رضوان ، الإصلاح الزراعي والفقر في الريف المصري ، ص ١٤ .

المتوسطة والبورجوازية الكبيرة فقد برز على السطح عندما اشتد ساعد البورجوازية الكبيرة على جثة الإقطاع حيث سيطرت على النشاط الإقتصادي بصورة تهدد نفوذ البورجوازية المتوسطة التي تسود السلطة السياسية والتي اضطرت إلى أن تستغل نفوذها السياسي لتقويض النفوذ الإقتصادي للبورجوازية الكبيرة فأصدرت في يوليو ١٩٦١ قوانين بتأميم المشروعات الإقتصادية الكبرى ووضع يد أجهزة الدولة عليها لإدارتها بمعرفة السلطة السياسية وهكذا سيطرت البورجوازية المتوسطة على النشاط الإقتصادي من خلال الملكية الرأسمالية الجماعية للمشروعات هذه الملكية التي توجه المشروعات وتسيطر عليها وتنتزع أرباحها عبر إدارة السلطة السياسية وهو النظام الإقتصادي المعروف بإسم رأسمالية الدولة ، وبمجرد أن أطاحت البورجوازية المتوسطة بحليفتها البورجوازية الكبيرة خارج الساحة الاقتصادية حتى قامت بهدم التنظيم السياسي القديم الذي كان يعبر عن تحالفهما تحت إسم الإتحاد القومي وأنشأت على انقاضه تنظيماً سياسياً جديداً يهدف الى تعبئة البورجوازية الصغيرة والجماهير المخدوعة خلف البورجوازية المتوسطة تحت شعار تحالف قوى الشعب العاملة ومنحته اسم الاتحاد الاشتراكي !!

وبعد هزيمة ١٩٦٧ كان على السلطة السياسية أن تختار بين طريقين لمواجهة التحديات الإستعمارية فإما الإلتحام بالجماهير التي خرجت تنادي بالديمقراطية السياسية من أجل المواجهة الشعبية المسلحة للاستعمار وإما العودة إلى الحليف السابق البورجوازية الكبيرة التي كانت تنادي بالعدول عن التوجهات الإجتماعية للنظام وإعادة العلاقات الرأسمالية الحرة سواء داخل البلاد أو مع دول العالم لكسبها إلى جانب السلطة في مفاوضاتها مع الإستعمار . ولما كانت التراكمات والأرباح الرأسمالية التي انتزعتها معظم قيادات البورجوازية المتوسطة عبر نظام رأسمالية الدولة قد دفعتها إلى التطلع لأن تصبح البورجوازية الكبيرة الجديدة بما يقتضيه ذلك من إعادة العلاقات الرأسمالية الحرة في البلاد فقد نجحت هذه العناصر في دفع السلطة نحو إختيار الطريق الثاني بالعودة إلى

التحالف السابق مع الاستمرار في تقييد الجماهير وفي عدم الإستجابة لمطالبها بالكفاح الشعبي المسلح ضد الوجود الاستعماري وهكذا فقد أصدرت السلطة السياسية قانون رفع الحراسات في عام ١٩٦٩ وسمحت للبورجوازية الكبيرة التقليدية باستعادة نفوذها الذي فقدته عام ١٩٦١ ولكن هذه البورجوازية الكبيرة العائدة لم تتحالف مع السلطة السياسية ككل وإنما تحالفت مع شرائح البورجوازية الكبيرة المحدثة التي خرجت من رحم نظام رأسمالية الدولة واختار هذا التحالف رمزاً سياسياً له داخل السلطة هو أنور السادات ودفع به ليتولى منصب نائب رئيس الجمهورية وأصبح جمال عبد الناصر ومؤسساته الإقتصادية والسياسيةالتي تعبر عن البورجوازية المتوسطة يقف على يسار التحالف الطبقي الجديد بل ويعرقل خطط وطموحات هذا التحالف ولما كان جمال عبد الناصر بشخصه يمثل مركز قوة من الصعب إجتيازه فإن وفاته في نهاية عام ١٩٧٠ قد ساعدت هذا التحالف على الإطاحة بكافة مؤسساته في منتصف عام ١٩٧١ تحت إسم حركة التصحيح ! كما ساعدته في إحكام قبضته على السلطة السياسية وعلى البلاد .

وشرعت سلطة مايو في توسيع تحالفاتها السياسية بحثاًعن المزيد من رأس المال الحر سواء المحلي أو الأجنبي وبحثاً عن الغطاء الإيديولوجي لما تقوم به من تصفية لمؤسسات الحكم الناصرية وبحثاًعن توسيع قاعدتها الطبقية بما يساعدها على مواجهة الحركة الجماهيرية وكان الإخوان المسلمون هم أبرز المرشحين لهذا الدور ذلك أن العناصر الإخوانية التي هربت من قمع عبد الناصر إلى دول الخليج العربي في الخمسينات كانت قد كونت تراكمات رأسمالية هائلة وأنشأت شركات ومشروعات إقتصادية ممتدة النشاط الإقليمي والعالمي كما كان الاخوان المسلمون يسعون بإلحاح لتصفية مؤسسات الحكم الناصري ثأراً من عبد الناصر الذي كان له ما كان ضدهم وهم يملكون الغطاء الإيديولوجي الديني الذي يبررون به هذه التصفية هذا بالاضافة إلى تراث جماعة الإخوان المسلمين في التحالف مع السلطة الحاكمة ضد الحركة الجماهيرية . وعليه فقد أقدم السادات

الجميع بهذا الإنفصال التنظيمي حيث تستطيع الجماعات الإسلامية الإقليمية أن تتحرك بدرجة كبيرة من الحرية بعيداً عن التوجهات المباشرة للسلطة السياسية في الوقت الذي تلتزم فيه قيادة جماعة الإخوان المسلمين باعتبارات التحالف مع السلطة *!! بينما تجسد الإتجاه الثاني في توطيد التحالف مع السلطة السياسية وتسلق رموزها المختلفة بما يسهل للجماعة تنفيذ خطتها الرامية إلى الإنقلاب على الحكم من داخله وفي هذا الإطار فقد أكد الإخوان المسلمون مبايعتهم لنظام السادات بل وأعلنوا هذه المبايعة على صفحات الجرائد في حملات مكثفة كانت أولاها في ابريل ١٩٧٤ بمجرد أن إصطدمت السلطة بتنظيم الجهاد الإسلامي في صدام مسلح عندما حاول تنظيم الجهاد الإستيلاء على الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة واستخدام الأسلحة الموجودة داخلها في الإستيلاء على الحكم وما أن فشل هذا المخطط حتى امتلأت الصحف المصرية ببيانات صادرة عن قادة الإخوان المسلمين تعلن تأييدهم ومبايعتهم للسادات مثل تلك التي أصدرها صالح أبو رقيق ومحمد الغزالي وزينب الغزالي .

وفي عام ١٩٧٤ قاد أنور السادات البلاد نحو منعطف خطير على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والديمقراطية والوطنية . . .

على الصعيد الإقتصادي الإجتماعي بدأت سياسة الإنفتاح الإقتصادي بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي تم تطويره فيما بعد بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بما أديا إليه من تحجيم دور القطاع العام والحكومي في النشاط الاقتصادي والذي كاد ينتهي تماماً بصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحل المؤسسات العامة وذلك في مقابل إطلاق يد القطاع الخاص المحلي والأجنبي بما في ذلك قطاع البنوك وتجارة العملة بدون ضوابط أو قيود إقتصادية أو إجتماعية

(*) رغم أن هذه الجماعات الإسلامية المنفصلة تنظيمياً عن الإخوان المسلمين قد أدت وما زالت تؤدي دوراً بالغ الخطورة والأهمية على الساحة السياسية المصرية فإننا قد تناولنا هذه الجماعات بإيجاز شديد وذلك حتى نتيح الفرصة كاملة لدراستها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الكتاب وهو ما نقوم باعداده حالياً (المؤلف).

الأمر الذي أدى إلى إنهيار الإنتاج القومي في قطاعاته الصناعية والزراعية والاستخراجية وانفتاح الإقتصاد المصري على مصراعيه أمام الشركات الرأسمالية الإستعمارية العالمية التي اقتحمته غازية سالبة ناهبة بالإرتكاز على القطاع الخاص المحلي الذي اتجه نحو التصدير والاستيراد ونحو التوكيلات التجارية أو نحو شركات العقارات والخدمات أو نحو الأنشطة المالية والمصرفية أو نحو تجارة العملة أو المضاربة أو السمسرة أو تجارة الشنطة والتهريب وهي تلك الأنشطة الرثة الطفيلية التي استشرت في الإقتصاد المصري على استحياء منذ عام ١٩٦١ عندما اتجهت البورجوازية المطرودة من التحالف والبورجوازية التي كدست أرباحاً هائلة عبر جهاز الدولة ، اتجهت إلى تشغيل رؤوس أموالها في تلك الأنشطة التي تضمن الربح السريع ويمكن إخفاؤها عن رقابة السلطة في نفس الوقت ولما كانت هاتين الفئتين من البورجوازية هما أصحاب حركة مايو ١٩٧١ التي بموجبها إستلما السلطة السياسية ولما كانت هذه هي طبيعة أنشطتهم الرأسمالية فقد كان من المحتم أن يدفعا بالوطن نحو براثن الاستعمار العالمي الجديد في ظل سياسة الإقتصاد المفتوح .

وفي الجهة المقابلة فقد نجح الإخوان المسلمون الذين هاجروا خارج مصر هرباً من عاصفة ١٩٥٤ في تكوين ثروات طائلة بسبب قيامهم بالعمل في أو لصالح دول الخليج التي كانت قد خرجت لتوها من عصور الفقر الشديد والإجحاف بأبنائها البدو والصيادين إلى عصور الثروة البترولية فأسس هؤلاء الإخوان عدة مشروعات رأسمالية عملاقة سواء منفردين أو بالمشاركة مع رأس المال الاستعماري العالمي وبالتالي فقد كانوا من أبرز المستفيدين من وراء سياسة الباب المفتوح حيث عادوا إلى بلادهم عودة الفاتحين بعد أن خرجوا منها مطرودين وقد إتجه رأس المال الإخواني إلى القطاعات المالية والتجارية والعقارية واتبع الإخوان في ذلك أسلوب توظيف الأموال لإشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في مشروعاتهم ليأمنوا بذلك شر التأميم أو المصادرة ويعترف عمر التلمساني بهذا الدور المميز للإخوان في الإنفتاح

ثلاثة أحزاب هي حزب مصر الحاكم وحزب التجمع اليساري وحزب الأحرار اليميني وفي أغسطس ١٩٧٨ استبدل السادات حزب مصر الحاكم بحزب حاكم جديد برئاسته شخصياً هو الحزب الوطني الديمقراطي وسمح لبعض المقربين منه شخصياً بانشاء حزب وسط معارض في ديسمبر ١٩٧٨ هو حزب العمل وبعد أن نجح السادات في هدم الهيكل الديناصوري للإتحاد الاشتراكي شرع في تقييد الأحزاب المعارضة حتى لا يفلت زمامها عن الدور الذي يريده لها ووضع لهذا الغرض عدة قوانين شاذة مثل قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ وقد نصت هذه القوانين على حرمان بعض القوى السياسية من تشكيل الأحزاب السياسية وهي تلك القوى التي كانت قائمة قبل حركة يوليو ١٩٥٢ (الوفد) وتلك القوى التي تعارض حركة مايو ١٩٧١ (الناصريين) وتلك القوى التي تعارض الأديان السماوية (الشيوعيين) وتلك القوى التي تدعو للحكم الديني ويقصد بها الإخوان المسلمون ، كما نصت على تقييد الأحزاب المعارضة الثلاثة القائمة (التجمع والأحرار والعمل) بما يضمن ألا تشكل أية خطورة على إنفراد السادات وحزبه الوطني الديمقراطي بالحكم .

وكان من الطبيعي أن تؤدي الممارسات الساداتية القمعية ضدالقوى السياسية المختلفة معه يميناً أو يساراً إلى تصاعد النضال الديمقراطي للمطالبة بحرية تشكيل الأحزاب وحرية حركتها السياسية ولكن الاخوان المسلمين ورغم استمرار ضغوطهم على السلطة السياسية بهدف أن تعترف بالشرعية القانونية لجماعتهم فتتحول إلى حزب سياسي فقد أيدوا السلطة في إجراءاتها القمعية ضد الأحزاب الأخرى ولعلهم قد تصوروا أن السلطة سوف تمنحهم حزباً إذ ما هم طعنوا في كل القوى الأخرى التي تريد أن تحصل مثلهم على أحزابها السياسية وفي هذا يقول التلمساني « لقد جاءت كلمة الأحزاب في القرآن يحوطها الشر والعدوان . . . لقد بلونا بالأحزاب والهيئات في مصر طوال نصف قرن فلم نلق

منها إلا العلقم والمر . . . إذا كانت الأحزاب قد زالت من مصر حيناً فقد عادت بكل ما تحمله معها من أثقال »[١٨١] بل ويطالب السلطة بالغاء الأحزاب القائمة بدعوى أن الشيوعيين يسيطرون عليها عندما يوجه لها التساؤل التالي « لماذا يمنح العهد الحالي للشيوعيين شرعية قانونية تبدو في شكل أحزاب يحترم الحكم وجودها بما يوطد لهم قواعدهم ويمهد لهم الطريق للوصول الى ما يهدفون إليه ؟ »[١٨٢] .

وعلى الصعيد الوطني فقد بدأ السادات في عام ١٩٧٤ يدفع البلاد صراحة نحو الخروج من دائرة الصراع العربي الصهيوني بالاستجابة الكاملة للشروط الاستعمارية الصهيونية حيث أمر بتوقيع اتفاقية فك الإشتباك الأولى في يناير ١٩٧٤ ثم الثانية في سبتمبر ١٩٧٥ وقد نصت هذه الأخيرة على إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل وحل النزاع بالوسائل السلمية وعلى فك الحصار الإقتصادي الذي تفرضه مصر ضد اسرائيل بما يتضمن مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس وعلى منح الولايات المتحدة الأميريكية العديد من الصلاحيات التي تمكنها من الإشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وفي نوفمبر ١٩٧٧ قام السادات بزيارة القدس المحتلة حيث ألقى خطاباً في الكنيست الإسرائيلي عرض فيه السلام والصلح وتطبيع العلاقات بين البلدين ، وفي مارس ١٩٧٨ وقع السادات وبيجين وكارتر إتفاقيتي كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأميريكية لإلزام مصر بما أعلنه السادات في الكنيست الإسرائيلي ، وفي مارس ١٩٧٩ وقع نفس الأطراف الثلاثة معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل والتي نصت على إلتزام مصر بمنح إسرائيل حق الدولة الأولى بالرعاية على كافة الأصعدة والمستويات في إطار تطبيع العلاقات بين البلدين كما نصت في المقابل على انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من سيناء وتسليمها للقوات الأميريكية تحت ستار ما يسمى بالقوات المتعددة الجنسية مع حرمان القوات المسلحة المصرية من دخول

(١٨١) عمر التلمساني ، مجلة الدعوة في ديسمبر ١٩٧٨ وفي نوفمبر ١٩٨٠ .
(١٨٢) عمر التلمساني ، افتتاحية الدعوة في ابريل ١٩٧٧ .

المسلمين سواء اعترف القانون بذلك أم لم يعترف »[١٨٦] . وفي ١٩٧٧/١٠/٢٧ رفع التلمساني الدعوى القضائية رقم ١٣٣ مطالباً بعودة جماعة الإخوان المسلمين إلى سابق وضعها القانوني والسياسي قبل ١٩٥٤ مع استردادها لكل ما تمت مصادرته من أملاكها ولكن حتى اليوم لم يحكم القضاء في هذه الدعوى !! . وقد وافق السادات في لقاء ثنائي مع التلمساني على منح جماعة الإخوان المسلمين الشرعية القانونية كجمعية دينية تابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية وأخطر التلمساني بأن عليه أن يذهب لمقابلة آمال عثمان وزيرة الشؤون الاجتماعية لإتمام هذا الموضوع فرد عليه التلمساني معرباً عن رفضه لأن تتحول جماعته إلى جمعية دينية فما كان من السادات إلا أن هدده بصورة ضمنية ذكية بقوله « إذا كنت لن تذهب إلى آمال عثمان لأنها سيدة فستذهب إلى الرجال مثل النبوي إسماعيل وزير الداخلية »[١٨٧] وهكذا عاد التلمساني إلى صفحات مجلته ليعلن مطالبته بالشرعية القانونية لجماعته فكتب في نبرة تحد واضحة « إن الإخوان المسلمين يرون أنهم موجودون فعلاً وقائمون واقعاً لا تصدهم قوانين البشر عن أداء مهمتهم الدينية ، إن دعوة الإخوان المسلمين لم ينته دورها ولن ينتهي لأن دور الإخوان المسلمين باق ما بقي إسلام ، هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليذكر أولو الألباب »[١٨٨] .

ورغم أن السلطات لم تستجب لإلحاح الاخوان المسلمين من أجل الشرعية القانونية إلا أن السادات قام بتقديم تنازل هام لهم تمثل في تعديل دستور ١٩٧١ في مايو ١٩٨٠ بما ينص على المزيد من الصلاحيات القمعية لأجهزته ومؤسساته وعلى تعديل المادة الثانية من الدستور بحيث أصبحت الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع الأمر الذي وجدت فيه قيادة الاخوان المسلمين تبريراً كافياً لمواصلة دعمها وتأييدها للسادات وسلطته السياسية حتى أن التلمساني « يتمنى من الله أن يطول عهد حكم السادات الى أبعد مدى »[١٨٩] بدعوى « أن صلاح الأمور لا يأتي الا عن طريق الحاكم إذا ما

(١٨٧) عمر التلمساني ، أيام مع السادات ، ص ١٦ .
(١٨٨) عم التلمساني ، إفتتاحية مجلة الدعوة في نوفمبر ١٩٨٠ .
(١٨٩) عمر التلمساني ، أيام مع السادات ، ص ٣٥ .

سار في الطريق السليم »[190] والواقع هو أن الحاكم الفرد يسهل احتواؤه وتسلق أكتافه للإستيلاء على السلطة بخلاف المؤسسات ولما كان الاخوان المسلمون قد أدمنوا المنهج الإنقلابي المتسلق فقد كان من الطبيعي أن يدعموا السادات في بطشه بالجميع على أمل أن ينجحوا في مخططهم السياسي وكان لا بد من أن يحصلوا على المزيد من الصلاحيات حتى يكتمل أملهم في النجاح وهي تلك التي شرعوا في مغازلة النظام صراحة من أجلها فالتلمساني يوجه رسالة الى السادات يقول له فيها « يا رئيس الدولة إن مسؤوليتك خطيرة في اختيار أعوانك ولن يصدقك منهم إلا من يصدق مع الله أولاً وأخيراً لأنهم سيخافون الله فيك ، إنج بدينك ومسؤوليتك أمام الله وخذ النصيحة ممن يريد لك الخير »[191] وحافظ سلامة يوجه رسالة الى السلطات يتمنى فيها « إن يدركوا أصالة الجماعات الإسلامية ومدى حاجة الأمة إلى تدعيمها »[192] وقد استجاب السادات لهذه الرسائل .

فتواصلت اللقاءات والاجتماعات بينه شخصياً أو عن طريق رجاله وبين التلمساني ورجاله ففي ديسمبر ۱۹۷۹ أرسل السادات في طلب التلمساني فهرع إليه الأخير في إستراحته الفاخرة بالقناطر الخيرية حيث أثنى السادات ثناء جماً على إخلاص الإخوان المسلمين وعرض على التلمساني مكافأته بمنحه مقعداً في مجلس الشورى ولكن التلمساني شكر السادات على هذا العرض ورفض قبوله[193] وذلك أمر طبيعي لأن ما كان يطمع فيه التلمساني أكبر كثيراً من مقعد في مجلس استشاري تابع للسادات !!

كما إجتمع التلمساني عدة مرات بعثمان أحمد عثمان مقاول ومهندس كل سياسات السادات وبحسني مبارك نائب السادات وبرؤساء الوزراء المتعاقبين عبد

---

(۱۹۰) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ۹۸ .

(۱۹۱) عمر التلمساني ، افتتاحية مجلة الدعوة في ابريل ۱۹۷۷ .

(۱۹۲) حافظ سلامة ، مجلة الدعوة في ديسمبر ۱۹۷۷ .

(۱۹۳) عمر التلمساني ، أيام مع السادات ، ص ٢٥ . ومجلة المصور في ۱۹۸/۱/۲۲ .

وارتفع حجم الدين العام إلى ٣٠ مليار دولار ليستنزف ملياري دولار سنوياً وزاد مستوى التضخم بشكل رهيب فانخفض مستوى المعيشة وتفاوتت الدخول تفاوتاً خطيراً بين عنصري العمل ورأس المال حيث ٥٪ من السكان يسيطرون على ٢٥٪ من الدخل و٢٥٪ من السكان لا يحصلون سوى على ٥٪ فقط من الدخل القومي مع إصابة الهيكل الضريبي بالشلل بسبب إستشراء الفساد الإداري في كل أجهزة الدولة كما هاجرت العقول والعمالة الماهرة إلى الخارج هرباً من هذا المستنقع مما زاد من تدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والثقافية وغيرها ، وفي الريف حيث عاد الحد الأقصى للملكية بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ إلى ٣٠٠ فدان فقد أصبحت العلاقات الإقتصادية الإجتماعية على درجة من القسوة أشد من تلك التي كانت قائمة قبل عام ١٩٢٤ ذلك أن سكان الريف أصبحوا يشكلون في بداية الثمانينات ٥٧٪ من إجمالي سكان البلاد كما أصبحت القوة العاملة في الريف تمثل حوالي ٥٥٪ من إجمالي القوة العاملة المصرية وبالنظر إلى الخريطة الإجتماعية لقوة العمل الريفية يتضح مدى قسوة العلاقات الطبقية في الريف المصري ، فقد بلغت قوة العمل الريفية ٦,٣ ملايين نسمة اتجهت ٣٧٪ منها إلى العمل بالأجر في المجالات الهامشية التجارية والحرفية والخدمية واستقرت النسبة الباقية وهي ٦٣٪ في الزراعة أي أن حوالي أربعة ملايين مواطن يعملون في الزراعة ضمن خريطة التوزيع الآتية :[١٩٨] .

(١٩٨) الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٨ ، ص ص ٤١٨ : ٤٢٠ والتقرير السنوي لعام ١٩٨٤ ، ص ١٤ وص ص ٨٦ : ٨٧ . وتقرير العمالة في جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٣ ، ص ص ٣ : ٩ .

	نسبة الفئة الاجتماعية إلى إجمالي القوة العاملة في الزراعة	نسبة الأرض التي يستحوذونها إلى إجمالي الأراضي الزراعية	متوسط الملكية بالنسبة للمالك الواحد (بالفدان)
١	١,٠٪	١٦٪	١٠٥ فدادين
٢	٢٪	٣١٪	١١,٥ فداناً
٣	٥٢٪	٥٣٪	,٨ فدان
٤	٤٦٪	—	يعملون بالأجر
	١٠٠٪	١٠٠٪	اجمالي الأراضي الزراعية المصرية (ستة ملايين من الأفدنة)

ولعل أكثر مظاهر الأزمة وضوحاً على الصعيد الإقتصادي هو أن مصر التي كـان بإمكـانها أن تطعم العـالم القديم كله من خيـرات أرضها أصبحت تستـورد نصف غذائها من الخارج !!

وعـلى الصعيد السيـاسي فقدت توطدت علاقة سلطة السـادات بالأهـداف الاستعمـارية الصهيـونية في الشـرق الأوسط مما أدى إلى عـزلة مصر عن الـدول العربية وعن دول عدم الإنحياز وعن حركة التحرر الوطني الأفـروأسيوي أي إلى عـزلتها عن دوائـرها السيـاسية الـطبيعية ممـا أدى إلى اهتـزاز صـورتهـا في العـالم الخارجي ، أما في الداخل فقـد تفاقمت الأزمـة الديمقـراطية من خـلال ترسـانة القوانين القمعية مثل القانون رقم ٣٤ لسنة ٧١ بشأن فرض الحراسات والقانون رقم ٢ لسنة ٧٧ بشأن حمـاية أمن الـوطن والمواطن والقـانون رقم ٤٠ لسنـة ٧٧ بشأن الأحزاب السياسية والقانون رقم ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسـلام الإجتماعي والقـانـون رقم ٣٦ لسنـة ٧٩ بشـأن الأحـزاب السيـاسيـة والقانون رقم ٩٥ لسنة ٨٠ بشأن حماية القيم من العيب والقانون رقم ١٠٥ لسنة ٨٠ بشـأن إنشاء محـاكم أمن الدولـة والقانـون رقم ١٤٨ لسنة ٨٠ بشـأن حريـة الصحافة والصحفيين . . . وغيرها بالإضـافة إلى تـرسانـة القوانـين القمعية التي ورثها السادات عن سلفه عبد النـاصر ، ولم يكتف النظام بتـطبيق هذه القـوانين

فحسب بل أنه أخـذ يعتقل معارضيه من اليمين ومن اليسـار بانتـظام حديـدي وأمعن في تزوير الانتخابات البرلمانيـة بل والانتخـابات النقـابية والـطلابية الأمـر الذي أجبر قوى سياسية عديدة على الخروج عن هذه الشرعية « غير المشروعـة » لإعلان وجودها ولتوضيح مواقفها وللتأكيد على حقها في ممارسة العمل السيـاسي ولما كانت هـذه الشرعيـة الرسميـة شديـدة القسوة فقـد كان الخـروج عليهـا في الأغلب الأعم شديد العنف يهز أركان النظام .

وعلى الصعيد العسكـري فقد تـدهـورت أحـوال الجيش المصـري بسبب ربطه بالخطط العسكرية الأميريكية وبسبب قطع العلاقات العسكرية مع الاتحـاد السوفيتي المصدر الرئيسي للسلاح ويسبب تـوجيه معـظم النفقات العسكـرية إلى قـوات الأمن الداخـلي كما ازداد شعـور المرارة في نفـوس أفـراد الجيش المصـري بسبب منعهم من حمـاية الحـدود الشـرقيـة للبـلاد بمـوجب المعـاهـدة المصـريـة ـ الاسرائيلية وبسبب حصول القوات المسلحة الأميريكية على قاعدتين عسكريتـين في غرب القاهرة وفي رأس بنياس عـلى البحر الأحمـر وعلى حق التـواجد الـدائم تحت إسمْ القوات المتعددة الجنسيـة في سيناء الأمـر الذي أدى إلى فقـدان النظام للتأييد التقليدي الذي كان يحظى عليه من القوات المسلحة المصرية .

وهكـذا بـدأت قـاعـدة الحلف الـطبقي والسيـاسي الحـاكم تتقلص حتى إقتصرت على بعض الشلل والعصابات الطفيلية المحيـطة بمؤسسة الـرئاسـة وقادة المؤسسات الأمنية الـداخلية والجيش وقلة من قـادة المؤسسات الإداريـة وذلك في مقـابل اتسـاع الحلف الطبقي والسيـاسي المعارض ليضم كـل القوى السيـاسيـة اليسارية واليمينية باستثناء الاخوان المسلمين الذين أعلنوا بلسان مرشدهم العـام أنهم « لا ينضمون إلى جبهة ضـد الحكم ولا يثيرون النـاس ضده ولا يشـاغبون الحكم ولكنهم يـدعـون إلى الله عـلى هـدى وعـلى بصيـرة »(١٩٩) . وقـد قـرر التحالف المعارض مواجهة السادات مباشرة معلناً تحـديه لـه ورافعاً شعـار الثورة

(١٩٩) عمر التلمساني ، مجلة الدعوة في أغسطس ١٩٨٠ .

حتى إسقاطه والإطاحة به ولكن الإخوان المسلمين كان لهم موقف معاد للثورة كما قال التلمساني « إن الإخوان المسلمين لا يفكرون في الثورة كوسيلة ولا يعتمدون عليها كأسلوب لأن مصر جربت الثورات فلم تجن منها إلا ما نعيش فيه من تفكك وأزمات »[200] .

وبهذا الموقف الانعزالي المعادي للجماهير الذي اتخذته قيادة الإخوان المسلمين والتي تسيطر على قطاعات واسعة من الجماهير المضللة فقد استطاع السادات أن يضمن سيطرته على الجبهة الداخلية رغم تفاقم أزمته في الحكم . ولكن الإمبريالية العالمية التي تسعى إلى تمكين إسرائيل من السيطرة على كل الدول العربية من خلال السلطة المصرية التي يراد لها أن تؤدي دور رأس الحربة الامبريالية الصهيونية في الوطن العربي أدركت أن ضيق قاعدة التحالف الطبقي والسياسي لنظام السادات وعزلته الشديدة عن الدول العربية تعوق تحقيق مسعاها المذكور فبدأت ترتب أمورها من أجل إبعاد شخص السادات عن الحكم وهذا الآمر لا يتطلب منها سوى أن ترفع حمايتها عنه وتتركه لمصيره المحتوم وهوما أدركه السادات فأخذ يتحرك كالنمر الجريح على الصعيد العربي لإثبات أنه ليس معزولاً فأرسل قواته المسلحة لحماية النميري في السودان ولحماية قابوس في عمان ضد الجماهير الثائرة كما أرسل قواته المسلحة لتدعيم صدام حسين في العراق ضد إيران ولتدعيم الملك الحسن في المغرب ضد الجزائر كما أعلن مراراً عن استعداده لإرسال القوات المسلحة المصرية لحماية أي نظام عربي ضد أي عدو محلي أو خارجي حتى لو لم تطلب منه تلك الأنظمة المساعدة وذلك بهدف كسر العزلة التي يعاني منها في العالم العربي ولكن حصيلة هذه الجهود لم تكن كافية لتراجع الامبريالية عن قناعتها بضرورة تخطي شخص السادات إلى وجه جديد آخر !! وبنفس الدرجة شرع السادات يتخبط على الصعيد الداخلي لإثبات أنه حاكم قوي بدءاً بإجبار الشعب المصري على عدم أكل اللحوم لمدة شهر في عام ١٩٨٠ وانتهاء باعتقال كل معارضيه معاً في الثالث من سبتمبر عام

---

(٢٠٠) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ٩١ .

١٩٨١ بتهمة إشعال الفتنة الطائفية وإذكاء نار الحرب الأهلية على النحو الذي برز في أحداث الزاوية الحمراء !! وبحجة هذه الأحداث التي دبرتها سلطة السادات نفسها تدبيراً مسرحياً غير متقن كإتقان حادثة المنشية عام ١٩٥٤ قامت السلطات باعتقال ألف وستمائة قائد يمثلون كل القوى السياسية اليسارية واليمينية الشرعية وغير الشرعية العلنية والسرية وبسبب النمو الهائل في عضوية جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية التابعة لها مع شعور النظام بالضعف الشديد فقد كان طبيعياً أن تشمل هذه العاصفة قيادات هذه الجماعات وعلى رأسها المرشد العام للإخوان المسلمين الشيخ عمر التلمساني والمفتي العام لتنظيم الجهاد الإسلامي الذي يعد من أقوى الجماعات الإسلامية المقربة من الإخوان الشيخ عمر عبد الرحمن كما كان طبيعياً أن شملت أيضاً إغلاق المجلات الناطقة باسم هذه الجماعات وهي الدعوة والاعتصام والمختار الإسلامي !!

والشيخ عمر أحمد علي عبد الرحمن هو شيخ ضرير من مواليد بلدة الجمالية بمحافظة الدقهلية عام ١٩٣٨ ، التحق بالأزهر وارتفع في دراسته حتى حصل على شهادة الدكتوراه الأزهرية وعمل أستاذاً لأصول الدين في جامعة أسيوط ، وقد تولى الشيخ عمر عبد الرحمن مهمة الإفتاء والتوجيه الديني لتنظيم الجهاد الذي يقوده المهندس الشاب محمد عبد السلام فرج صاحب الوثيقة الرئيسية للتنظيم المعروفة باسم « الفريضة الغائبة » والتي اعتمدت على آراء سيد قطب في تكفير المجتمع وتضمنت عدة أحكام عنيفة ضد السلطة الحاكمة وصلت إلى ضرورة إسقاطها بقولها « إن شر الأمور محدثاتها لأن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار . . . إن الأحكام التي تعلو المسلمين اليوم هي أحكام الكفر التي وضعها الكفار وسيروا عليها المسلمين . . إن حكام هذا العصر الذين تربوا على موائد الاستعمار هم في ردة عن الإسلام والمرتد يقتل حتى ولو كان عاجزاً عن القتال والطائفة التي تمتنع عن بعض واجبات الإسلام يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله . إن إقامة حكم الله على هذه الأرض فريضة على المسلمين لأن ما لا يتم الواجب بدونه يعتبر واجباً وإذا كانت الدولة الإسلامية

لن تقوم إلا بالقتال فقد وجب علينا القتال . . .إن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف . . .إن العدو الحقيقي للإسلام هم هؤلاء الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين ومن هنا فإن جهادهم فرض عين . . . إن ميدان الجهاد الأول هو اقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الإسلامي الكامل ومن هنا تكون الإنطلاقة . . . إلخ »(٢٠١) .

وعلى أثر عاصفة سبتمبر قررت كوادر تنظيم الجهاد التي استلهمت « الفريضة الغائبة » أن تنتقم من تلك القيادات الكافرة لإزالتها بقوة السيف وعليه فقد أصدر محمد عبد السلام فرج تكليفاً إلى الضابط الشاب خالد شوقي الإسلامبولي باغتيال رئيس الجمهورية محمد أنور السادات فقاد الإسلامبولي ثلاثة من إخوانه هم صف الضابط حسين عباس محمد والمهندس عطا طايل حميدة وصاحب المكتبة عبد الحميد عبد السلام عبدالعال في اليوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ وأفرغوا عدة مئات من الرصاصات في جسد السادات بينما كان يجلس مختالاً بين رجاله المدنيين والعسكريين ليسقط قتيلاً متخبطاً في دمائه ، ويأخذ معه ستة من كبار رجاله ،وعلى الفور تقوم السلطات باعتقال الإسلامبولي وإخوانه وخمسمائة أخ من تنظيم الجهاد والذين تصدوا للشرطة أثناء قيامها باعتقالهم مما أسفر عن مصرع عدد كبير من الجانبين وقد شهدت مدينة أسيوط أخطر المعارك بين الطرفين حيث أسفرت عن مقتل ٦٦ من رجال الشرطة مقابل ١٥ من الإخوان المجاهدين وعلى هامش اعتقال أعضاءتنظيم الجهاد اعتقلت السلطة عدة آلاف من بقايا الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية والتنظيمات الشيوعية !!وفي ١٩٨٢/٣/٦ حكمت المحكمة العسكرية باعدام محمد عبد السلام فرج وخالد الإسلامبولي وحسين عباس وعطا طايل وعبد الحميد عبد العال ورغم كل الضغوط الداخلية والخارجية من أجل تخفيف الحكم فقد تم تنفيذه بعد حوالي شهر من تاريخه كما حكمت نفس المحكمة على ١٧ أخاً آخر من تنظيم الجهاد بالأشغال الشاقة المتفاوتة المدد .

وبمجرد أن انتهى السادات هذه النهاية المأساوية حتى أصبح الإخوان المسلمون

---

(٢٠١) محمد عبد السلام فرج ، الفريضة الغائبة ، ص ص ٤١ : ٤٣ و٤٧ : ٥٢ و٩٣ : ٩٤ و١٠٠ : ١٠٢ .

في مقدمة الطاعنين فيه حيث أدركوا بعد وفاته فقط « أنه لم يكن يشغله سوى التنكيل بمعارضيه وأنه قد سخر كل جهوده وقواه وأجهزته لتحقيق هذا الأمر وأن كل شيء في عهده قد فسد وأنه قد ترك للبلاد مصائب هذا الفساد . . . وأنه قد استولى عليه غرور الحكم فانفرد بالتصرفات التي انتهت بالقبض على جميع معارضيه وإلقائهم في المعتقلات . . . وأنه قد أقام نظاماً إجتماعياً منحرفاً ومعوجاً وتعروه مفاسد جمة . . . إلخ »(٢٠٢) .

وهكذا بدأ الإخوان المسلمون يمارسون هوايتهم التقليدية في القفز من على صهوة الجواد الخاسر إلى صهوة الجواد الشاب الجديد الذي يعتقدون أنه الرابح !!

(٢٠٢) عمر التلمساني ، أيام مع السادات ، ص ١٢٩ وذكريات لا مذكرات ص ص ٩٦:٩٧ وص ٢١١ .

٧ ـ مبارك والإخوان في هدوء مؤقت

وبهذه النهاية المأساوية لأنور السادات والتي كانت النهاية الطبيعية لممارساته فقد تولى نائبه محمد حسني مبارك رئاسة الجمهورية وأصبح رئيس الجمهورية الرابع للبلاد بشكل رسمي في ١٩٨١/١٠/١٤ ، وكان حسني مبارك وهو أحد القيادات العسكرية التي برزت في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ يمثل القوات المسلحة في التحالف السياسي الحاكم برئاسة السادات فهو إذن أحد أفراد سلطة السادات بالإضافة إلى أنه رغم تمتعه ببعض المميزات الشخصية ورغم نجاحه في تهذيب بعض الإنفلاتات الساداتية على كافة الأصعدة إلا أنه لم يقدم على أيٍّ من هذه الأصعدة ما يمكن إعتباره بديلاً جوهرياً أو تغييراً محورياً عن الخطوط العريضة التي وضعها السادات منذ حركة مايو ١٩٧١ ، إلا أن الإخوان المسلمين لا يعنيهم في هذا الأمر سوى أن مبارك أصبح رئيس الجمهورية الجديد أي الجواد الرابح الذي عليهم أن يراهنوا عليه !!

وبعد حوالي شهر من استلام مبارك لمهامه قام بالإفراج عن بعض الزعماء والقادة الذين كان السادات قد اعتقلهم في سبتمبر وكان في مقدمتهم الشيخ عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين الذي خرج من المعتقل إلى قصر العروبة حيث يقيم مبارك والتقى معه لقاء مطولاً ثم عقب على هذا اللقاء بقوله « إن الرئيس مبارك قد بدأ حكمه بداية تبشر بالخير وأنا أدعو جميع قادة الرأي ورؤساء الأحزاب في مصر أن يتكاتفوا معه حتى تمر سفينة البلاد بسلام وأنا على أتم استعداد لمعاونة الرئيس مبارك وسألتقي به في فرصة قريبة وأتعاون معه على قدر ما أستطيع »[٢٠٣] .

وبالفعل استمرت لقاءات التلمساني برجال الحكم « الجديد ـ القديم » فقد التقى مع رئيس الوزراء فؤاد محي الدين في ديسمبر ١٩٨٣ في مكتب الأخير بمجلس الوزراء وخرج التلمساني يبارك محي الدين « الرجل الذي في غاية التلطف والرقة وحسن الإستماع ذو الأسلوب الرقيق البالغ الأثر في جميع صفوف الشعب »[٢٠٤] وهو

---

(٢٠٣) عمر التلمساني ، مجلة المصور في ١٩٨٢/١/١ .
(٢٠٤) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ١١٥ .

يدرك تماماً أنه في تلك اللحظات التي كان يبارك فيها محي الدين كان أعضاء تنظيم الجهاد الإسلامي وأعضاء الحركة الشعبية الديمقراطية الشيوعية المعتقلين يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي باعتراف القضاء المصري نفسه وذلك بموجب أوامر مباشرة من أحد وزراء ذلك الرجل الرقيق اللطيف !!

وقد أضاف الإخوان المسلمون في عهد مبارك إلى أسلوب الإنفصال التنظيمي عن الجماعات الإسلامية التابعة لهم أسلوباً جديداً عليهم وهو دخول المؤسسات الجماهيرية المكبلة بالقوانين الإستثنائية التي تنفي عنها الصفة الجماهيرية لتلحقها بحاشية السلطة التنفيذية وعليه فقد وجه التلمساني إخوانه إلى النقابات المهنية والعمالية واعداً إياهم بأنهم يستطيعون أن يسيطروا عليها « إذا صحت عزائمهم وانطلقت هممهم »(٢٠٥) وعلى الجهة المقابلة فقد سمحت السلطات لمرشحي الإخوان والجماعات الإسلامية بخوض المعارك الإنتخابية النقابية في الوقت الذي استمرت فيه في منع مرشحي اليسار من خوض نفس المعارك .

ولما كان مجلس الشعب المصري يعد أهم المؤسسات الجماهيرية رغم تكبيله بالقوانين الإستثنائية الشاذة وبالتزييف والتزوير المستمر لإرادة الناخبين ورغم أن مبارك قد أضاف على ذلك قانوناً غريباً للإنتخاب بالقائمة النسبية يشترط حصول الحزب على نسبة ٨٪ من إجمالي الأصوات لكي يحظى بحق التمثيل البرلماني ويختزل فوارق الأصوات لدى كل الأحزاب لصالح حزب الأغلبية ويحول دون الترشيح الفردي في الإنتخابات !! إلا أن الإخوان المسلمين قد خاضوا المعركة الإنتخابية في كنف الإطار الشرعي لحزب الوفد وتحت عباءة السلطة الحاكمة فالتلمساني يعلن تأييده المفرط لسلطة الحزب الوطني الديمقراطي في نفس البيان الذي يعلن فيه عن خوض الإنتخابات في كنف حزب الوفد بقوله « إن تصريحات السيد رئيس الجمهورية هي التي شجعت الإخوان على دخول الإنتخابات النيابية ولولا ثقتنا الراسخة في صدق سيادته وفي حرصه على استمرار الصورة التي بدأ بها عهده المميز من تباشير الديمقراطية

---

(٢٠٥) عمر التلمساني، ذكريات لا مذكرات ، ص ١١٥ .

لترددنا كثيراً في خوض هـذه المعركـة ، إن حريـة الإنتخابـات في مصر لم تشهد سمـواً وحيـدة مثل مـا شهدتـه في عهد الـرئيس مبارك فهـو موضـع ثقة الجميـع ونسأل الله مخلصين أن تدوم هذه الثقة حتى نضرب للأجيال القادمة المثـل في الحريـة بعهد السيـد محمد حسني مبارك »(٢٠٦) .

وأسفرت المعركة الإنتخابية لتشكيل مجلس الشعب في دورة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ عن حصـول حزب الـوفد عـلى ١٣٪ من المقاعـد البرلمـانية بـواقع ٥٨ مقعداً كـان نصيب الإخوان المسلمين فيها عشرة مقاعد بنسبة تزيـد على ٢٪ من إجمـالي المقاعـد البرلمـانية وكان أول عشرة نواب للإخوان المسلمين في الحيـاة النيابيـة المصريـة هم حسن الجمل وحسن جـودة عبد الحـافظ وحسني عبد البـاقي المليجي وصلاح أبـو إسماعيـل وعبـد الغفار عزيز ومحمد الشيتـاني ومحمد المسمـاري ومحمد المـراغي ومحمد المـطراوي ومحمد محفـوظ وبموجب قـانـون مجلس الشعب المصـري فـإن هؤلاء النـواب العشـرة يجب أن يشغلوا عشرين مقعداً في اللجان النوعية للمجلس بواقع مقعدين لكـل نائب ولمـا كان اختيار المقاعد يوضح اتجاه النواب فإننا نجد أن الإخـوان المسلمين قـد اختاروا عشـرة مقاعد في لجنتي الشؤون الدينية والتشريعية وتوزعت المقاعد العشرة الأخرى على لجـان التعليم والمحليـات والأمن والزراعـة والشكاوى والقـوى العاملة والشؤون العـربية ولم يختـر الإخوان المسلمـون أي مقعد في اللجـان التسعة المتبقيـة رغم أهميتهـا فهي لجـان الشؤون الإقتصـادية ، التخـطيط والموازنـة ، العلاقـات الخارجيـة ، الثقافـة والإعلام والسيـاحـة ، الصنـاعـة والـطاقـة ، الشؤون الصحيـة والبيئيـة ، الإسكـان والتعمـير والمـرافق ، النقل والمـواصلات وأخيـراً لجنة الشبـاب ، ومن هذا الإختيـار يتضـح أن الإخوان المسلمين قد قرروا أن تكون معركتهم الـرئيسية هي معـركة تـطبيق الشريعـة الإسلامية رغم تفاقم الأزمة الإقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والوطنية .

وخـلال الفصـل التشـريعي الأول الـذي امتـد من ١٩٨٤/٦/٢٣ حتى ١٩٨٥/٧/٢ شـارك كل نـواب الإخوان بـاستثناء حسني المليجي في النشـاط البرلمـاني

---

(٢٠٦) عمر التلمساني ، جريدة الوفد في ١٩٨٤/٣/٢٩ .

بالسؤال والإستجواب والمناقشة وتركزت حركتهم في الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية وتحريم كل الأنشطة والممارسات التي تتعارض مع نص القرآن والسنة وتدعيم مؤسسات الدعوة الدينية الإسلامية وفي مقدمتها الجامع الأزهر وفي مقابل ذلك فقد طرح بعض نواب الإخوان على استحياء شديد بعض القضايا المدنية سواء الإقتصادية أو الخدمية أو السياسية وكان في موقفهم من هذه القضايا العجب العجاب ذلك أنه ما أن تتجه الحركة الوطنية الديمقراطية في اتجاه إلا واتجه نواب الاخوان في الإتجاه المعاكس !!

ففي الوقت الذي نشطت فيه الحركة الوطنية الديمقراطية في الدعوة إلى إصلاح السياسة التعليمية من خلال التأكيد على المساواة في حق التعليم بين كافة المواطنين على اختلاف أوضاعهم الطبقية بأحكام نظام مجانية التعليم والتصدي لظاهرة إزدواج التعليم بين المدارس الخاصة الباهظة المصاريف والمدارس الحكومية المجانية المتدنية المستوى وتأكيد مجانية التعليم الجامعي ومن خلال تطوير المواد التعليمية بحيث تتواكب مع التطورات العلمية والفكرية الحديثة في هذا الوقت نجد نواب الاخوان المسلمين يطالبون بحماية وتدعيم المدارس الخاصة ذات المصاريف الباهظة بل ويطالبون بالإسراع في إنشاء جامعة أهلية خاصة يدرس فيها أبناء الأغنياء الفاشلون علمياً ليحصلوا على الشهادات الجامعية بموجب المصاريف المالية التي يدفعونها لتغطية فشلهم العلمي ويطالبون بإلغاء التعليم الحديث نسبياً والعودة إلى نظام التعليم الديني الأحادي الجانب[٢٠٧] .

وفي الوقت الذي نشطت فيه الحركة الوطنية الديمقراطية في الدعوة إلى حرية التعبير والتفكير والنشر والإبداع نجد نواب الإخوان يطالبون السلطة التنفيذية بالإشراف الدقيق على كل المطبوعات بما يضمن ألا يسيء أحد في كتاباته إلى الإسلام بل ويطالبون هذه السلطة بإعدام أي كاتب يقدم على تحريف ولو حرف واحد في القرآن[٢٠٨] !!

---

(٢٠٧) على سبيل المثال عبد الغفار عزيز في جلسة ٨٥/٦/٩ وحسن جودة عبد الحافظ في جلسة ١٩٨٥/٦/١١ .

(٢٠٨) على سبيل المثال عبد الغفار عزيز في جلسة ١٩٨٥/٦/٩ .

وفي الوقت الذي نشطت فيه الدعوة إلى تحرير أئمة المساجد من قيود السلطة التنفيذية التي تفرضها وزارة الأوقاف على الأئمة العاملين في المساجد الرسمية بما يضمن انطلاقهم في الدعوة الدينية حسب تطور الظروف والأحداث المحيطة نجد نواب الإخوان يطالبون بضم المساجد الأهلية الخاصة إلى وزارة الأوقاف وإخضاعها لإشراف الوزارة وبالتالي للسلطة التنفيذية(٢٠٩) .

وفي الوقت الذي نشطت فيه الحركة الوطنية الديمقراطية في الدعوة من أجل حرية تشكيل وحركة الأحزاب السياسية كان الإخوان المسلمون يستغلون وجودهم في البرلمان ليعلنوا من فوق منبره مطالبتهم الذليلة بعودة جماعتهم وحدها إلى الحياة السياسية وفي هذا قال محمد المراغي « إلى متى يظل الإخوان المسلمون الذين يمثلون قطاعاً كبيراً من الشعب ممنوعين من الممارسة السياسية . . . يجب أن تعود جماعة الإخوان المسلمين ، ومن هذا المكان أوجه ندائي إلى رئيس الجمهورية الذي اعتدنا منه القرارات الشجاعة أن يصدر قراراً بإعادة جماعة الإخوان المسلمين »(٢١٠) .

ورغم التلويح المتبادل بالقوة فإن السمة العامة لعلاقة الإخوان المسلمين بالسلطة في عهد مبارك ما زالت هي الهدوء المشدود والقابل للإنفجار فقد تدخل الرئيس مبارك شخصياً لدى محكمة أمن الدولة العليا التي كانت تحاكم ثلثمائة كادر من قيادات تنظيم الجهاد الإسلامي بعدد من التهم تصل عقوبتها بموجب القانون الشاذ لمحكمة أمن الدولة إلى الإعدام فصدرت الأحكام في أكتوبر ١٩٨٤ خالية من الإعدام وتضمنت تبرئة ١٧٥ متهماً في مقدمتهم الشيخ عمر عبد الرحمن والإكتفاء بالأشغال الشاقة المتفاوتة المدد من المؤبد إلى الثلاثة أعوام بحق ١٢٥ متهماً . ورغم ذلك فقد شهد صيف عام ١٩٨٥ إستعراضاً متبادلاً للقوة بين الطرفين وذلك عندما قامت الجماعات الإسلامية بدعم من الإخوان المسلمين بتهديد أصحاب السيارات بتحطيم سياراتهم إذا لم يلصقوا عليها الشعارات الإسلامية كما قامت بتهديد السلطات بالخروج بمسيرات ومظاهرات من كل مساجد الجمهورية في إتجاه قصر مبارك بحي

---

(٢٠٩) على سبيل المثال عبدالغفار عزيز في جلسة ١٩٨٥/٦/٩ .

(٢١٠) محمد المراغي ، في جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ .

مصر الجديدة إذا لم يعلن مجلس الشعب قبل إنتهاء الفصل التشريعي الأول عن إقرار قانون تطبيق الشريعة الإسلامية وكان رد فعل السلطة الفوري هو إصدار قرار باعتبار وضع الملصقات الدينية على السيارات جريمة يعاقب عليها القانون وأعقبته بمحاصرة كافة المساجد الأهلية بالمدرعات وقوات الأمن وإغلاق هذه المساجد في وجه المصلين بل ومصادرتها لصالح وزارة الأوقاف وفي هذا الإجراء اشتبك الطرفانْ في عدة مواقع وقامت السلطة باعتقال عشرات الأئمة من الاخوان المسلمين وفي مقدمتهم عمر عبد الرحمن وحافظ سلامة . ولم تكتف السلطة برد الفعل المذكور إزاء تهديدات الإخوان بل عاقبتهم بحرمانهم من أداء صلاة عيد الفطر بصورة جماعية في ميدان عابدين والتي تعد مؤشراً لمدى رضاء السلطة عن الإخوان المسلمين ولما كانت القيادة الرسمية للإخوان المسلمين والتي تحرك هذه الأحداث تعلن للسلطة أنها بعيدة كل البعد عنها الأمر الذي تقبله السلطة بل وتستفيد منه أيضاً فقد تصدت هذه القيادات لإصلاح ذات البين لدى الطرفين بعد أن سار استعراض ، القوة على غير ما تشتهي وتمت تسوية الأمور وصلى الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية صلاة عيد الأضحى بصورة جماعية في ميدان عابدين خلف الشيخ محمد الغزالي في ٢٦/٨/ ١٩٨٥ .

٨ ـ طريق الخرطوم ـ إسلام أباد ـ الرياض يبدأ في واشنطون

في سبتمبر عام ١٩٨٣ أعلن الرئيس السوداني جعفر النميري عن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان لتدعيم حكمه المطلق وللبطش بالقوى المعارضة لتفريطه في الاستقلال الوطني ولتخريبه في اقتصاد البلاد تحت ستار من الشرعية الدينية الوهمية وللحصول على دعم الرجعية السعودية مالياً ودعم الإخوان المسلمين في مصر والسودان سياسياً حيث قام النميري بتعيين المرشد العام للإخوان المسلمين في السودان الشيخ حسن الترابي نائباً له وقد أكد التلمساني أن توجه النميري تم بإيعاز ومباركة الإخوان المسلمين عندما قال أنه « لولا دعوة الإخوان المسلمين لما طبق شرع الله في السودان »(٢١١) .

وتحت ستار الشريعة الإسلامية أعلن النميري في ابريل ١٩٨٤ حالة الطوارىء القصوى وبموجبها منح نفسه بصفته إمام المسلمين كافة الصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية دون الرجوع إلى أية مؤسسة رسمية أو شعبية ثم استخدم هذه الصلاحيات في حل العديد من الجمعيات والنقابات والتجمعات ذات الموقف المستقل عن شخص الإمام وقد أعقب ذلك بتعديل الدستور السوداني تعديلاً جوهرياً في يونيو ١٩٨٤ بما يضمن له ولخلفائه من بعده حكم البلاد مدى الحياة (المواد ٨٠و١١٢) وبما يضمن له الحصانة من أية مسؤولية أو مساءلة (المواد ١١٥ و١٨٧) وبما يمنحه كافة الصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية (المواد ١٢٨ و١٩١) وبما يقضي باعدام من يخرج على طاعته وينقض بيعته (المادة ٢٢٠)(٢١٢) .

وبموجب الصلاحيات الشاملة التي استحوذ عليها النميري لنفسه تحت ستار الشريعة الإسلامية أخذ يقتل ويصلب ويقطع أوصال السودانيين دون أي

---

(٢١١) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ٢٤٥ .
(٢١٢) مجلة حقوق الإنسان العربي ، العدد الثالث في أغسطس ١٩٨٤ .

رادع قضائي أو قانوني حتى بلغ عدد أحكام القطع وحدها خلال الفترة من سبتمبر ١٩٨٣ حتى ابريل ١٩٨٥ مائة حكم تم تنفيذها على الفور وانطلق النميري يقتل معارضيه بموجب المادة ٢٢٠ من الدستور الإسلامي وكان أبرز من أعدمهم هو الشيخ محمود محمد طه زعيم حزب الإخوان الجمهوريين الذي كان يعرف باسم غاندي السودان الذي نفذ فيه الإعدام شنقاً في ميدان عام في ١٩٨٥/١/٢٠ .

وقد تصاعدت المعارضة الوطنية الديمقراطية ضد نظام النميري في السودان أولاً ثم في مصر والعالم العربي ثانياً ثم على امتداد العالم ثالثاً بسبب تلك الممارسات القمعية الشاذة التي يمارسها تحت ستار الشريعة الإسلامية والتي يخفي من ورائها تبعيته المطلقة لحلف الأطلسي وللولايات المتحدة الأميريكية على وجه الخصوص حيث منحها خمس قواعد عسكرية في السودان كما سمح لها بدفن النفايات النووية في شمال غرب البلاد كما يخفي من ورائها أيضاً تفاقم الأزمة الإقتصادية الاجتماعية في السودان حيث وصل حجم الدين العام إلى عشرة مليارات دولار وانخفضت قيمة الجنيه السوداني خلال العشرة أعوام الأخيرة حتى أصبحت لا تساوي سوى ٣٥٪ من قيمته الأصلية(٢١٣) .

وفي الوقت الذي أعلنت فيه القوى الوطنية الديمقراطية في السودان الثورة الشعبية الشاملة لإسقاط النميري ونظامه كان الإخوان المسلمون في مصر وبالتالي في السودان هم الفريق الوحيد الذي يؤيده ويدعمه فالتلمساني يعلن عن سروره الشديد لقيام النميري بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ويؤكد أن الاخوان المسلمين يؤيدون هذا الإجراء الذي « إن شابته بعض الأخطاء فإن الزمن كفيل بإصلاحها »(٢١٤) بل ويقوم بإرسال خطاب تهنئة وتأييد إلى النميري الذي ينشره على الملأ ويقول التلمساني في خطابه « إن هذه الخطوة الذكية لن تمر بهدوء عند

---

(٢١٣) عز الدين علي عامر في مجلة اليسار العربي الصادرة في باريس في مايو ١٩٨٥ .
(٢١٤) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، ص ص ١٩٣ : ١٩٤ .

الذين لا يريدون أن يروا نور الإسلام مشرقاً على ربوعه ولذلك فإنهم سوف يهاجمونها في عنف وفي إصرار وسيشترون من حملة الأقلام ممن باعوا آخرتهم بدنياهم ليتحدثوا عن الرجعية والتخلف ، وعلى القائد الحصيف أن يكبح جماحهم وألا يفسح لهم في غيهم بحجة الحرية لأن الحرية تكون فيما يصنعه البشر لأنفسهم أما شرع الله فلا نقاش فيه »[٢١٥] .

أما محمد الغزالي فقد كتب بدوره يهنىء النميري بقوله « إن تطبيق الشريعة الإسلامية كان إلهاماً جليلاً من الله سبحانه وتعالى . . ونحن نعتقد أن السودان لا يهنأ شيء كما يهنأ بهذه المرحلة النفسية الطيبة التي جعلته يتخلص من وباء الأحكام الوضعية »[٢١٦] . ونحن بدورنا نعتقد أنه لم يهنأ بهذا الإلهام الجليل سوى طرفان إثنان داخل السودان هما نظام جعفر النميري من جهة والذي حصل على التمويل من الرياض والمباركة من واشنطون والتأييد من الإخوان المسلمين ، وحسن الترابي وجماعته من الجهة الأخرى حيث أصبح الإخوان المسلمون من خلال الترابي يشغلون المنصب الثاني في السودان وهو منصب نائب الإمام وولي عهده مما يعني نجاحهم في تسلق أكتاف السلطة النميرية حتى كانوا قاب قوسين أو أدنى من الانفراد بالسلطة كما نعتقد أيضاً أن كلاً من الرياض وواشنطون كانتا راضيتين تمام الرضا عن إكمال تبعية نظام النميري لهما أما الشعب السوداني فقد استمر في ثورته حتى قام بأقوى إنتفاضاته ضد النميري خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٥ مما أدى إلى اهتزاز الأرض تحت أقدام نظامه وقد تصور الإخوان المسلمون أن هذه هي فرصتهم الذهبية للإطاحة به والإنفراد بحكم السودان ولكن أصدقاء النميري في واشنطون أخبروه بنوايا الإخوان المسلمين فأطاح بهم في مارس ١٩٨٥ بتهمة التآمر مع النظام الإسلامي في إيران للإطاحة بالحكومة الإسلامية في السودان ، وهكذا أصبح النميري بدون حلفاء داخل السودان فلم يستطع أن يصمد في مواجهة الإنتفاضات

---

(٢١٥) مجلس الشعب السوداني ، عام على تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان ، ص ١٣٨ .
(٢١٦) المرجع السابق ، ص ٧١ .

الجماهيرية التي أجبرته في بداية ابريل عام ١٩٨٥ على الهرب خارج البلاد وفي ١٩٨٥/٤/٦ أعلن رئيس أركان القوات المسلحة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب إستيلاءه على السلطة للإستجابة لكافة المطالب الجماهيرية في الإطاحة بالنميري وبكافة رموزه ورجاله ومؤسساته بما فيها 'لدستور الإسلامي وقوانين تطبيق الشريعة الإسلامية وبما فيها جماعة الإخوان المسلمين التي أنقذها إنقلاب النميري عليها من فتك الجماهير بها فاكتفى الشعب السوداني بإلقائها خلف ظهره ، كما ألقى معها تبعية السودان لمحور الرياض ـ القاهرة ـ واشنطون !!

وعلى بعد عدة آلاف من الأميال شرق الخرطوم يوجد نظام شبيه بنظام النميري وهو ذلك القائم في باكستان تحت قيادة الجنرال ضياء الحق وقد استولى ضياء الحق على حكم باكستان بعد أن أطاح بحكومة ذو الفقار على بوتو المدنية في يوليو ١٩٧٧ بإيعاز من التحالف الوطني اليميني الذي كان يعارض الإصلاحات الإجتماعية لبوتو وقد قام ضياء الحق بمجرد إستيلائه على الحكم في إسلام أباد بفرض الأحكام العرفية وتجميد الدستور وحل البرلمان وإلغاء الحياة النيابية والحزبية كما قام بتشكيل مجلس عسكري برئاسته يتولى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واستند نظام ضياء الحق على دعم الرياض وواشنطون له في إجراءاته ولا سيما بعد وصول الحزب الشيوعي الأفغاني إلى الحكم في كابول في إبريل ١٩٧٨ ثم وصول آية الله الخميني وأتباعه من الأئمة وآيات الله الشيعة إلى الحكم في طهران في فبراير ١٩٧٩ بل أن محور الرياض ـ واشنطون قد ارتكز بصورة أساسية على حكم ضياء الحق في إسلام أباد ليس فقط لضرب النظامين المعاديين لها في أفغانستان وإيران ولكن أيضاً لاستقبال المرتزقة والجماعات الإسلامية من مختلف دول العالم وتدريبهم على إستخدام السلاح في المعسكرات التي أقيمت خصيصاً على امتداد باكستان لهذا الغرض تمهيداً لإرسالهم حيث تقتضي مخططات الرياض ـ واشنطون وفي مقابل ذلك فقد تغاضت الولايات المتحدة الأميريكية عن إنتاج القنبلة النووية الباكستانية الموجهة أساساً ضد الهند العدو الإقليمي التقليدي لباكستان .

وفي بداية عام ١٩٧٩ أعلن ضياء الحق صراحة أن الإنتخابات الديمقراطية ترف لا تحتمله باكستان(٢١٧) وفي أغسطس ١٩٨٣ أعلن ضياء الحق عن تطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان وبموجبها شرع في تطبيق الحدود الإسلامية بحق المواطنين على طريقة النميري ولكن دون أن تصل إلى حد الصلب أو القتل ، وفي مارس ١٩٨٥ قام بتعديل دستور البلاد تعديلاً جوهرياً حصل بمقتضاه على كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وفي الوقت الذي تصاعدت فيه الحملات الجماهيرية المعادية لممارسات ضياء الحق القمعية ضد الشعب الباكستاني سواء داخل أو خارج باكستان كان عمر التلمساني يحل ضيفاً عليه ويجتمع معه في قصره الكائن بإسلام أباد ويخرج من عنده معلناً تأييده ومبايعته له ولنظامه بقوله « لا بد أن أذكر السيد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان بكل خير ، لقد استقبلني إستقبالاً طيباً وتحدثنا معاً عن مشروعات النهوض بباكستان وإني أسأل الله أن يعينه على ما ينويه من خير لأمته وأن يحقق له كل آماله في رفعة بلاده »(٢١٨) .

ولمّا كان ضياء الحق قد سار على نفس الطريق الذي سار عليه جعفر النميري وتحالف مع نفس حلفائه سواء الإخوان المسلمون في مصر والعالم أو الرجعية السعودية في الرياض بمباركة الإدارة الأميريكية في واشنطون فقد شكل سقوط النميري في ابريل ١٩٨٥ صدمة قاسية على نظام ضياء الحق في إسلام أباد فشرع يعيد ترتيب أوراقه من جديد معلناً عن إلغاء قوانين الأحكام العرفية وإعادة الديمقراطية بحلول عام ١٩٨٦ وتلك محاولة من ضياء الحق لإختيار طريق آخر غير ذلك الذي سلكه النميري ولم يتضح حتى الآن ماهية هذا الطريق وماهو موقف حلفاء إسلام أباد منه فقط إتضح أن ضياء الحق قد استوعب درس سقوط النميري هذا الدرس الذي يأبى زعماء الإخوان المسلمين أن يدركوه رغم أنه قد تكرر معهم عدة مرات من قبل بأشكال مختلفة !!

---

(٢١٧) مجلة الأيكونوميست البريطانية في ١٩٧٩/١/٢٦ .

(٢١٨) عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ،ص١٩٥ .

٩ ـ وبعد . . . أيها الإخوان

في يوم ١٤ رمضان ١٤٠٦ الموافق ٢٢ مايو ١٩٨٦ لبى الشيخ عمر التلمساني المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين نداء ربه عن إثنين وثمانين عاماً ، وقبل ذلك بعدة شهور كان الأحياء من أعضاء الهيئة التأسيسية للجماعية قد كلفوا رجل الأعمال ولواء البوليس السابق صلاح شادي بالقيام بأعمال المرشد العام بشكل مؤقت بسبب تكالب أمراض الشيخوخة على التلمساني مما أقعده عن التصدي لمهام القيادة .

ولكن ما أن رحل الشيخ عمر التلمساني حتى بدأ بعض زعماء الإخوان يزاحمون صلاح شادي على قيادة الجماعة ويرز في مقدمة هؤلاء صالح أبو رقيق وحامد أبو النصر ومصطفى مشهور وكمال عبد العزيز وانقسم الأحياء من مكتب الإرشاد بين مؤيد لهذا ومدافع عن ذاك وعليه فقد تقرر أن تجتمع الهيئة التأسيسية في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ لإنتخاب مرشد عام ومكتب إرشاد جديد لجماعة الإخوان المسلمين .

وبصرف النظر عن شخص المرشد العام الجديد وعن طبيعة التشكيلات القيادية الجديدة فإننا نتوجه إلى القاعدة العريضة من إخواننا المسلمين سواء في الجماعة أو في الجماعات الفرعية التابعة لها بتساؤل تاريخي عريض . . .

يا إخواننا . . . إن بينكم وبين السلطة الحاكمة تراثاً طويلاً من المناورات تبدأونها بعيداً عن سواعد الجماهير فتنتهي بكم في غياهب السجون والمعتقلات وينسج زعماؤكم خيوطها فتلتف الخيوط حول رقابهم وتودي بحياتهم بصورة أقرب إلى الإنتحار منها إلى الشهادة .

يا إخواننا . . . إنكم عندما تنحازون إلى الديكتاتورية فإنكم تشاركون بالجهد الأكبر في نصب المحارق التي بعدما تأتي على الجميع تستدير عليكم فنار الديكتاتورية تلتهم كل من حولها حتى لو كان ذلك الساعد الذي أشعلها في

الوقت الذي ينعم فيه الجميع بالحماية داخل جنة الديمقراطية بما في ذلك الساعد الذي يسعى إلى إطعام سكانها من الشجرة المحرمة !!

وبعد . . . أيها الإخوان فإن تاريخكم الذي هـو جزء من تـاريخ الصـراع بين تطلعات الجماهير الشعبية وتوجهات السلطة السيـاسية ثـري بالـدروس فهل تتـدبرونـه « أم على قلوب أقفـالها » «وإنـه لتذكـرة للمتقين وإنَّا لنعلم أن منكم مكذبين » وهم هؤلاء الذين يدفعونكم دفعاً على مذبح المناورة !!!

طارق المهدوي
في ١٩٨٦/٦/١

المراجع الرئيسية

أولاً : الوثائق والمستندات الرسمية

١ ـ إعترافات سيد قطب بخط يده أمام النيابة العسكرية في قضية قلب نظام الحكم بالقوة ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٦٥ ، السجلات العسكرية المصرية .

٢ ـ التقرير السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن مصر ، القاهرة .

٣ ـ التقرير السنوي للمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية عن بريطانيا العظمى ومصر منذ عام ١٩١٤ ، لندن (بالإنجليزية) .

٤ ـ خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٥٤ ـ ١٩٧٠ .

٥ ـ خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .

٦ ـ خطب وأحاديث الرئيس محمد حسني مبارك ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ .

٧ ـ كتاب البرلمان ، مجلس الشعب السوداني ، عام على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، الخرطوم ، ١٩٨٤ .

٨ ـ مرافعة أحمد حسين في قضية اغتيال محمود فهمي النقراشي ، مطبعة منبر الشرق ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٩ ـ مرافعة شوكت التوني في قضية تعذيب الإخوان المسلمين ، محكمة جنايات القاهرة ، مايو ١٩٧٧ .

١٠ ـ المضابط الرسمية لدور الإنعقاد الأول في الفصل التشريعي الرابع ، مجلس الشعب المصري ، القاهرة ١٩٨٤/١٩٨٥ .

١١ ـ المضابط الرسمية لمحكمة الشعب المشكلة للحكم في القضية رقم ١ لسنة ١٩٥٤ والخاصة بمحاولة اغتيال رئيس الجمهورية ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ثانياً : الكتب والمراجع العربية والمترجمة .

١ ـ إبراهيم شلبي ، تطور النظم السياسية والدستورية في مصر من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٥٢ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
٢ ـ أحمد حسين ، قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، بدون تاريخ .
٣ ـ أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ .
٤ ـ إسحق موسى الحسيني ، الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة ، مطبعة قلفاط ، بيروت ، ١٩٥٢ .
٥ ـ البهي الخولي ، الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية ، مطبعة الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥١ .
٦ ـ أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٧ ـ أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٨ ـ أمين عفيفي عبد الله ، تاريخ مصر الإقتصادي والمالي في العصر الحديث ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
٩ ـ أنور الجندي ، الإخوان المسلمون في ميزان الحق ، مطبعة الاخوان المسلمين ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
١٠ ـ أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية ، كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
١١ ـ حسن البنا ، مجموعة رسائل الإمام الشهيد ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٦٥ .
١٢ ـ حسن البنا ، الإخوان المسلمون تحت راية القرآن ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
١٣ ـ حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥١ .
١٤ ـ حسن العشماوي ، الإخوان والثورة ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
١٥ ـ حسين مؤنس ، دراسات في ثورة ١٩١٩ ، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

١٦ ـ خالد محمد خالد ، من هنا نبدأ ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الحادية عشرة ، بيروت ، ١٩٦٩ .
١٧ ـ راشد البراوي ، التطور الإقتصادي في مصر في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
١٨ ـ رفعت السعيد ، حسن البنا . . . متى وكيف ولماذا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
١٩ ـ رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
٢٠ ـ رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
٢١ ـ ريتشارد ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٢٢ ـ ريتشارد ميتشل ، إيديولوجية الإخوان المسلمين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
٢٣ ـ زينب الغزالي ، أيام من حياتي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٢٤ ـ سامي جوهر ، الموتى يتكلمون ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، بدون تاريخ .
٢٥ ـ سمير رضوان ، الإصلاح الزراعي والفقر في الريف المصري ، مطبوعات مكتب العمل الدولي ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
٢٦ ـ سيد قطب ، معالم في الطريق ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
٢٧ ـ شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
٢٨ ـ صلاح عيسى ، الإخوان المسلمون . . . مأساة الماضي ومشكلة المستقبل ، دراسة في خمسين صفحة نشرت كمقدمة لكتاب ريتشارد ميتشيل الذي يحمل عنوان « الإخوان المسلمون » وأرفقت بالكتاب ، مطبوعات مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٢٩ ـ طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٣٠ ـ عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣١ ـ عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ،

مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
٣٢ ـ عبد العظيم رمضان ، الإخوان المسلمون والتنظيم السري ، مطبوعات روز اليوسف القاهرة ، ١٩٨٢ .
٣٣ ـ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ (جزءين) دار الوطن العربي ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٣٤ ـ عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ، الكتاب الذهبي لمؤسسة روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
٣٥ ـ عبد القادر عودة ، الإسلام وأوضاعنا السياسية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥١ .
٣٦ ـ علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر إبان العهد البرلماني ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٣٧ ـ علي الدين هلال (وآخرون)، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
٣٨ ـ عمر التلمساني ، أيام مع السادات ، دار الإعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
٣٩ ـ عمر التلمساني ، ذكريات لا مذكرات ، دار الإعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
٤٠ ـ عمر التلمساني ، قال الناس ولم أقل في حكم عبد الناصر ، دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
٤١ ـ فتحي العسال ، حسن البنا كما عرفته ، المكتبة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
٤٢ ـ فتحي رضوان ، ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
٤٣ ـ فوزي جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي ، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
٤٤ ـ محمد الغزالي ، الإسلام والمناهج الإشتراكية ، دار الكتاب العربي ،القاهرة١٩٥١.
٤٥ ـ محمد حسن أحمد ، الإخوان المسلمون في الميزان ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
٤٦ ـ محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ .
٤٧ ـ محمد جابر الأنصاري ، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠ ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٠ .
٤٨ ـ محمد شوقي زكي ، الاخوان المسلمون والمجتمع المصري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
٤٩ ـ محمد عبد السلام فرج ، الفريضة الغائبة ، عرض جمال البنا ، دار ثابت ،

القاهرة ، ١٩٨٤ .
٥٠ ـ محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
٥١ ـ محمود عبد الحليم ، الإخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ، دار الدعوة ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .
٥٢ ـ محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
٥٣ ـ محمود متولي ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
٥٤ ـ موسى صبري ، قصة ملك وأربع وزارات ، دار القلم ، القاهرة ، بدون تاريخ .
٥٥ ـ يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ثالثاً : الكتب والمراجع الإنجليزية

١ ـ إسحق (إبراهيم) ، الإصلاح الزراعي في مصر ، مطبوعات معهد الاقتصاد بجامعة أكسفورد ، لندن ، ١٩٦٨ .
٢ ـ دون (ج .هـ)، الدين والإتجاهات السياسية في مصر الحديثة ، واشنطون ، ١٩٥٠ .
٣ ـ جيب (هـ .أ)، الإتجاهات الحديثة في الإسلام ، مطبوعات جامعة شيكاغو ، شيكاغو ، ١٩٤٥ .
٤ ـ سميث (كانتويل)، الإسلام في التاريخ الحديث ، نيوجيرسي ، ١٩٤٧ .
٥ ـ صفران (ناداف)، مصر تبحث عن المشاركة السياسية ، مطبوعات جامعة هارفارد ، لندن ، ١٩٦١ .
٦ ـ عيسوي (تشارلز)، مصر في التحليل الإقتصادي الإجتماعي ، أكسفورد ، ١٩٥٤ .
٧ ـ فاتيكيوتس (ب.ج)، الجيش المصري في الحكم ، بلومينجتون ، ١٩٦١ .
٨ ـ لاكور (والتر) ، الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٥٦ .
٩ ـ هاريس (كريستينا) ، القومية والثورة في مصر ، دور الاخوان المسلمين ، لاهاي ، ١٩٦٤ .

١٠ ـ هالبرت (م)، سياسات التحول الإجتماعي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، لندن ، ١٩٦٥ .

رابعاً : الدوريات المحلية والعربية والأجنبية

١ ـ الاخوان المسلمون ، ٢ ـ الإشتراكية ، ٣ ـ الأهرام ، ٤ ـ الجماهير ، ٥ ـ الجمهور المصري ، ٦ ـ الجمهورية ، ٧ ـ الدستور ، ٨ ـ الدعوة ، ٩ ـ روز اليوسف ، ١٠ ـ مصر الفتاة ، ١١ ـ المصري ، ١٢ ـ المصور ، ١٣ ـ النذير ، ١٤ ـ الهلال ، ١٥ ـ الوطن ، الكويت ، ١٦ ـ المسلمون ، لندن ،

١٧ ـ باري ماتش ، باريس

١٨ ـ شيكاغوديل نيوز ، شيكاغو

١٩ ـ نيويورك تايمز ، نيويورك

الفهرست


6
Bibliotheca Alexandrina
0506428